

الإشراق البحري
شرح علم
الكوكب الزهري

تأليف

الشيخ محمد باي بلعالم

إمام ومدرس بأولف

ولاية ادرار

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله ذي الجلال والإكرام نحمده أن من علينا بالإسلام وجعلنا من
أمة خير الأنام سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والسلام وعلى آله
الأعلام وصحابته الكرام ومن تبعهم بإحسان مدى الدوام وبعد فيقول
كوتبه العبد الضعيف الذليل القاصر محمد باي بن محمد عبد القادر قد
إستعنت الله وعليه إعتمدت أن يوفقني على جعل شرح لحل ألفاظ
ومعاني منظومتنا المسماة الكوكب الزهري على مختصر الأخصري وقد
يسر الله ما قصدنا وسهل ما أردنا فسميته الإشراق البدرى على الكوكب
الزهري نسأل الله أن ينفعني به والطالبين وأن يغفر لي ولوالدي
ومشايعنا وجميع المسلمين وأن يكون وسيلة إلى رضا رب العالمين آمين.
بسم الله الرحمان الرحيم ابتدأت بها إقتداءً بالكتاب العزيز وعملا
بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو
إبتر إلى آخر الحديث الذي يشير معناه إلى أن من لم يبدأ ب بسم الله
فهو ناقص البركة ولا يتم النفع به قولنا :

« قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْقَبْلَوِيُّ الشَّاهِلِيُّ الْقَاصِرُ »
« بَابِي بِهَا عُرِفَ وَإِسْنُ الْعَالِمِ لَقَبَهُ فِي دَفْتَرِ الْمَحَاكِمِ »

إشتمل البيتان على التعريف بالناظم ونسبه ومسكنه فالقبلي نسبة
إلى قرية من قرى في جنوب أولف الشرقي من الصحراء الجزائرية
والساهلي نسبة إلى قرية من قرى أقبلي (باي بها عرف) وقد ذكرت في

شرحنا السبائك الأبريزية على الجواهر الكنزية سبب هاته التسمية وما يراد بها (وابن العالم) نسبة إلى جدنا الرابع الإسم محمد باي ابن محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد بن محمد العالم بن محمد فالعالم وصف للجد الرابع الأب الخامس .

« الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدَّرَ فَقًا مِنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ إِلَى التَّقَى »
« وَفَضَّلَ الْفَقَّهَ عَلَى الْعُلُومِ فَكَانَ مِثْلَ الْبَدْرِ فِي النُّجُومِ »
« صَلَّى وَسَلَّمْ عَلَى مَنْ نَدَبَا إِلَى التَّفَقُّهِ وَفِيهِ رَغْبَا »
« لَا سِيَّمًا مَا لِلصَّلَاةِ يَنْتَمِي فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالتَّقَلُّمِ »
« لِأَنَّ مَنَزَلَ الصَّلَاةِ قَدْ أَتَى فِي الدِّينِ كَالرَّأْسِ بِجِسْمِ يَأْتَى »

(الحمد لله الذي قد وفقا) والحمد هو الثناء بالجميل على الجليل على جهة التعظيم والتبجيل والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المعامد (الذي قد وفقا) التوفيق الهداية والتقوى هي إمتثال الأوامر واجتناب النواهي ولها معان يطول ذكرها (وفضل الفقه) المراد به العلوم الدينية ومعناه لغة الفهم فكان مثل البدر وهو القمر ليلة أربعة عشر من الشهر فالفقه بالنسبة لغيره من العلوم غير علوم القرآن والحديث وهي الفروع منها والأصول من غيرها منزلته كمنزلة البدر بين النجوم ولهذا قيل :

إذا ما إعتز ذو علم بعلم فعلم الفقه أولى بإعتزاز
فكم فايح يفوح ولا كمسك وكم طائر يطير ولا كباز
(صلى وسلم على من ندبا) الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة

إستغفار ومن الأدميين دعاء وتضرع (إلى التفقه) أي معرفة الفقه (وقيه رغبا) إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين (الاسيما) الفقه المتعلق بالصلاة (فإنه أحق) وأجدر (بالتعلم) لأن الصلاة عماد الدين وركنه المتين ويجب على كل مسلم مكلف أداها في اليوم خمس مرات ولأن منزلتها من الأعمال كمنزلة الرأس من الجسد فكما أن الجسد لا ينهض بدون رأس فكذلك الأعمال لا تقبل بغير صلاة فتاركها لا يقبل منه أي عمل ولأن أول ما يحاسب عليه العبد من حقوق الله هي الصلاة فإن قبلت قبلت سائر الأعمال وإن ردت ردت سائر الأعمال وقولنا :

« هَذَا الَّذِي دَفَعَنِي إِلَى الْأَمَامِ لِنِظْمِ مَا أَلْفَهُ الْحَبِيرُ الْهَمَامُ »
« أَعْنَى الْإِمَامِ الْأَخْضَرِيِّ أَلْفَا فِي حُكْمِهَا مُخْتَصَرًا مَصْنَفًا »

« هذا الذي دفعني إلى الإمام) أي القدام وكان الحافظ (لنظم) والنظم لغة الجمع وإصلاحا هو الكلام الموزون المرتبط بمعنى (ما ألفه) أي جمعه (الحبر) أي العالم (الهمام) السيد (أعنى الإمام) المقتدي به الشيخ عبد الرحمان بن صغير الأخضرى قال فيه صاحب تعريف الخلف برجال السلف عالم صالح زاهد ورع ذو قدم راسخ في المعقول والمنقول له تأليف تلقاها المعلمون بالقبول والمتعلمون بالحفظ والإستفادة ثم ذكر بعض مؤلفاته وقال كان حيا أواسط القرن العاشر وضيعه مشهور مزارا في زاوية مصوس من قرى زاب بسكرة . آه منه بإختصار وقد رأيت في بعض المصنفات تاريخ وفاته و نسيت المرجع قولنا (ألفا) بألف الإطلاق (في

حكما) أي الصلاة (مختصرا مصنفا) منشورا وقولنا :

«وَكَانَ مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ الْعَامِلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الشَّهِيرِ الْفَاضِلِ»
«قَدْ نَظَّمَ السَّهْوَ بِوَزْنِ رَائِقٍ قَدْ صَاغَهُ فِي قَالِبٍ مُوَافِقٍ»
«جَازَاهُ مَنْ وَفَّقَهُ لِلنَّظْمِ جَزَاءَ مَنْ وَفَّقَهُمَ لِلْعِلْمِ»
«وَحَيْثُ أَنَّهُ عَلَى السَّهْوِ إِقْتَصَرَ وَبَقِيَ الْجُلُ فِي نَثْرِ مُنْخَصَرٍ»
«أُردتُ أَنْ نُلْحِقَهُ بِالرَّكْبِ وَأَنْ نَسِيرَ خَلْفَهُ فِي الدَّرَبِ»
«فَيْسَّرَ اللَّهُ الْعَظِيمَ نَظْمَهُ وَشَرَحَ الصَّدْرَ لِمَنْ نَظَّمَهُ»
«وَتَعَدُّ لَنَا تَمَّ جَمْعَ الشَّمْلِ وَارْتَبَطَ الْفَرْعُ بِجَبَلِ الْأَصْلِ»

(وكان من قبل الإمام) المقتدى به العامل بما علم محمد بن أبي بن حميد بن عثمان بن أبي بكر المزمري أحد علماء توات المزداذ بأولف بقرية تسمى أولاد الحاج والمتوفي في تيمون سنة 1160 هـ ستين و مائة وألف من الهجرة وقد ذكرت نبذة من مؤلفاته وحياته في بعض مؤلفاتنا منها الرحيق المختوم على نزهة الحلوم وعون القيوم على كشف الغموم .

و في محاضرات رحمه الله ومن مؤلفاته أنه نظم باب السهو من هذا المختصر مختصر الشيخ الأخضرى سماه العبقري (قد صاغه في قالب موافق) من بحر الرجز وحيث أن الشيخ ابن أب إقتصر في نظمه على باب السهو و بقي جل المختصر منشورا أردت أن نلحق ما بقي من هذا المختصر بالركب أي ركب النظم وأن نسير خلف ابن أبا في الطريق التي نظم فيها و الدرب السكة الواسعة والباب (فيسر الله العظيم) أي سهل نظمه (وشرح الصدر لمن نظمه) فكان ذلك الإنشراح مطية تلك الطريق .

ثم أننى بعدما نظمت هذا المختصر إطلعت على نظمه لعالم من شنجيط جازاه الله خيرا فيكون نظمنا هذا شفعا لنظمه ولما تم جمع الشمل في النظم بين المنشور الباقي والمنظوم الذي نظمه الشيخ ابن أب (وارتبط الفرع بحبل الأصل) أي حبل اصله أي صار كله مجموعا في النظم مجموعا في النشر.

« سَمِيَتْهُ بِالْكَوْكَبِ الزَّهْرِيِّ لِنَظْمِ نَثْرِ الشَّيْخِ الْأَخْضَرِيِّ »
« فَقَلْتُ وَاللَّهِ الْمَوْفِقُ الْكَفِيلُ فَإِنَّهُ حَسْبِي وَإِنَّهُ الْوَكِيلُ »

(سميته) هذا النظم (بالكوكب الزهري) أو الأزهري (النظم نشر) أي منشور الشيخ عبد الرحمان الأخضرى (فقلت والله الموفق) من شاء من عباده الكفيل بأمرهم من حركات وسكنات وأقوال وأفعال فإنه حسبي أي كافيني (وإنه الوكيل) فهو حسبنا ونعم الوكيل

« قَالَ الْإِمَامُ الشَّيْخُ الْأَخْضَرِيُّ جَزَاهُ عَنَّا رَبَّنَا الْعَلِيُّ »
« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى الْهَادِي الْأَمِينِ »
« مُحَمَّدٍ أَمَامِ كُلِّ الْمُرْسَلِينَ وَخَاتِمِ الْأَنْبِيَاءِ أَجْمَعِينَ »

قال الإمام المقتدي به (الشيخ) عبد الرحمان المتقدم الذكر (جازاه عنا ربنا) تبارك وتعالى (العلي) خيرا (الحمد) وهو الثناء بالجميل على الجليل على جهة التعظيم والتبجيل سواء كان بالأركان أو باللسان أو بالجنان (للالة) أي الله وهو علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (رب العالمين) أصل التربية هي نقل الشئ من حالة إلى حالة حتى يصل إلى غاية أراها ثم نقل إلى المالك والمصلح للزوم التربية لها

غالباً (العالمين) جمع عالم والعالم جمع لا واحد له من لفظه كالأنام و
 الرهط والجيش ونحو ذلك من الأسماء التي هي موضوعات لجمع لا واحد
 له من لفظه عن ابن عباس في قوله تعالى رب العالمين الجن والإنس وعن
 أبي العالبية في قوله رب للعالمين قال الإنس عالم والجن عالم وما سوى
 ذلك ثمانية عشر ألف عالم أو أربعة عشر ألف عالم . وقال أبو سعيد
 الخدري رضي الله عنه أن لله أربعين ألف عالم الدنيا من شرقها إلى
 غربها عالم واحد وقال مقاتل العالمون ثمانون ألف عالم أربعون ألف عالم
 في البر وأربعون ألف عالم في البحر أه . والحاصل أن العالم في اللغة
 عبارة عن كل موجود حادث فيه علامة يمتاز بها عن غيره من أنواع
 المخلوقات .

وأجناسها فيقال في الأنواع عالم الإنسان وعالم الطير ويقال في
 الأجناس عالم الحيوان وعالم الأجسام وعالم النبات فجمع الله تعالى ذلك
 المفترق كله بقوله الحمد لله رب العالمين أي هو تعالى رب كل من تسمونه
 عالماً . وأما في الإصطلاح فالعالم عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى
 وسوى صفات ذاته فإذا هذا الوصف موذن بحدوث العوالم وإفتقارها إلى
 محدث وليس واجب الوجود إلا الله عزوجل (صلى) و الصلاة من الله
 الرحمة ومن الملائكة إستغفار ومن الأدميين دعاء وتضرع « وسلم)
 والسلام هو الأمان (على الهادي) بشريعته ودعوته (الأمين) نعت لنبي
 صلى الله عليه وسلم وءاله لأنه أمين على وحي الله ومحافظ على كل
 ما أتمن عليه وكان يعرف بالأمين قبل الإسلام وبعده صلى الله عليه وسلم

وعلى ءاله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين (محمد) صلى الله عليه وسلم إسم من أسمائه (أمام كل المرسلين) فهو القدوة الأعلى لكل المخلوقات (وخاتم للأنبياء) أي ختم الله به الرسالة والنبوة كما قال تعالى ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين صلى الله عليه وسلم (أجمعين) ثم قلت :

« هَذَا وَتَصْحِيحُ الْإِيْمَانِ جُعِلَا
 « كَذَا عَلَيْهِمْ وَاجِبٌ فِي الدِّينِ
 « كَالطُّهْرِ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ
 « ثُمَّ عَلَيْهِمْ أَنْ يُحَافِظُوا عَلَى
 « ثُمَّ التَّوَقُّفُ عِنْدَ أَمْرِ اللَّهِ
 فَرَضًا عَلَى الْمُكَلَّفِينَ أَوَّلًا
 أَنْ يَعْرِفُوا أَحْكَامَ فَرَضِ الْعَيْنِ
 وَمَالَهَا يَلْزَمُ مِنْ أَحْكَامِ
 حُدُودِهِ سُبْحَانَهُ جَلَّ عَلَا
 وَنَهْيِهِ فَرَضٌ بِلَا إِسْتِثْبَاهِ

(هذا) أي يعني أول ما يجب شرعا على كل مكلف وهو البالغ العاقل أن يصحح أيمانه وعقيدته بمعرفة الله وهي الجزم المطابق عن دليل ولا يكفي في ذلك التقليد وهو الجزم المطابق عن غير دليل والتقليد لا يخلص في الآخرة على ما عليه الكثير من المحققين . كما قال صاحب الجوهرة :

إذ كل من قلده في التوحيد أيمانه لم يخل من ترديد

فعلى كل مكلف أن يعرف الله تبارك وتعالى بالدلائل والبراهين وأن يعرف ما يجب لمولانا جل وعز من الصفات وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام (كذا عليهم) بعد تصحيح العقيدة (أن يعرفوا أحكام) أي الأحكام

المتعلقة (بفرض العين) وفرض العين هو الذي لا يسقط عن أحد بفعل غيره كما يسقط عنه فرض الكفاية بفعل البعض (كالطهر) للصلاة أي الطهارة التي هي شرط في صحة الصلاة سواء كانت كبرى أو صغرى مائية أو ترابية (و الصلاة) من باب عطف العام على الخاص فعلى المكلفين أن يعرفوا أحكام الصلاة فرائضها وسننها وفضائلها .

وقد إشتملت على أقوال وأفعال وكلها تنقسم إلى فرض لا تصلح لإبائه وإلى سنة لا تتم إلا بها وإلى مستحب لا تكمل إلا به فعليهم أن يعرفوا أحكامها ليأتوا بها على أكمل حالاتها (و الصيام) أي معرفة ما يتعلق به من فرائض وسنن ومبطلات ليكونوا على بصيرة من أحكام الصيام الذي هو فرض عين في رمضان على كل مكلف قادر ومستحب في غير رمضان وكذلك بقية فروض العين كالزكاة والحج لما أجمع عليه المسلمون من أنه لا يجوز لمكلف أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه سواء كان من المعاملات أو من العبادات فمن صلى مثلاً أو تروضاً وأتى بأفعال العبادات وأقوالها كاملة إلا إنه إذا سئل عن أحكامها لم يعرف شيئاً من فرائضها ولا من سننها ولا من فضائلها ويجهل ذلك كله ويقول فعلت كما رأيت الناس يفعلون فصلاته باطلة وكذلك طهارته وهو في جميع ما فعل آثم عاص وقد قيل بصحتها أن أخذها من عالم وقد قلت في نظمنا لمتن العزبة :

و المرء إن صلى صلاة كاملة	أتى بها لكل ركن شاملة
ولم يميز بين فرض وسواه	فحكمتها في أصل ذا النظم تراه

فقبل تبطل و في القول الصحيح تصح أن علمه حَبْر نصيح
وعليهم أن يعرفوا مالها أي لفروض العين ما يلزم من أحكام تخصصها
ولا يتحقق وجودها ولا كمالها إلا بها ثم من الواجب (عليهم أن يحافظوا
على) حدود الله أي شرايعه بإقامة أركانها (حدوده) جمع حد وهو
مأخوذ من المنع (سبحانه جل) عن النقايص (وعلا) بصفات الكمال (ثم
الوقوف عند أمر الله) أي المأمورات فيمتثلونها (ونهيه) أي المنهيات
فيجتنبونها والمراد بالوقوف هنا هو الوقوف المعنوي فيقف العبد عند أمر
الله تعالى بفعل الواجبات وعند نهيه تعالى أياه عن فعل المحرمات
ويحفظ نفسه من جميع المعاصي والمخالفات فإن الإنسان مأمور من قبل
الشارع صلى الله عليه وسلم بفعل الطاعات ومنهي عن فعل المحرمات
قال تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا . فالوقوف عند
أمر الله ونهيه (فرض) واجب بلا (إشتباه) على كل مسلم ثم قلنا :

« وَتَنْبَغِي التَّوْبَةُ لِلرَّبِّ الْجَلِيلِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْخَطَ عَنْكَ يَا عَزِيزٌ »
« وَشَرَطَهَا التَّدَمُّنَ مِنْ ذَنْبٍ بَدَا وَنِيَّةً أَنْ لَا يَعْوَدَ أَبَدًا »
« وَوَلِيَّتُكَ الذَّنْبَ لِوَقْتِهِ وَلَا يَجِلُّ تَأْخِيرُ الْمَتَابِ فَأَعْقِلَا »
« وَوَلَيْسَ فِي تَأْخِيرِهَا مُبَيَّرٌ لِجَاهِلٍ هِدَايَةً يَنْتَظِرُ »
« بَلْ ذَاكَ مِنْ عَلَامَةِ الْخُذْلَانِ وَالطَّمْسِ وَالشَّقَاءِ لِلْإِنْسَانِ »

(وتنبغي التوبة) ثم عليك أيها المكلف إذا وقعت في معصية الله إما
بترك شيء مما فرض عليك أو فعل شيء مما نهاك عنه فينبغي أي يجب
عليك أن تتوب (للرب الجليل) أي العظيم (من قبل أن يسخط عليك)

والسخط هو أن تبقى مصرا على الذنوب من غير توبة إلى أن تموت والتوبة مأخوذة من الشوب لأنها تستر الذنب كما يستر الشوب العورة ومعناها لغة الرجوع من أفعال مذمومة إلى أفعال محمودة وهي قرض عين على كل من ارتكب ذنبا والدليل على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى يا أيها الذين ءامنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم توبوا إلى الله فإني أتوب إلى الله في كل يوم أكثر من سبعين مرة وأجمعت الأمة على وجوبها على الفور فمن أخرها فهو عاص تجب عليه توبة أخرى من التأخير لأنه معصية ثانية (وشرطها) أي التوبة (الندم من ذنب بدا) أي ظهر لقوله صلى الله عليه وسلم الندم توبة رواه مسلم إذ لا يخلو الندم عن علم أوجه وعن عزم يتبعه ويتلوه وقيل التوبة ذوبان الحشا لما سبق من الخطأ وذلك لمجرد الألم بالذنب ولذا قيل التوبة نار في القلب تتلهب وصدع في الكبد لا يتشعب (ونية أن لا يعود أبدا) إلى ذنب كما لا يعود اللبن إلى الضرع وسئل إن عباس رضي الله عنهما فقال أن يندم فيتوب ولا يحدث نفسه بالرجوع حتى يموت قال وإن عاد تاب وعزم أن لا يعود وندم على ما فات ولو سبعين مرة في اليوم كما في الحديث أنها تقبل وهذا جواب لمن سأله عن التوبة النصوح (وليترك الذنب) أي يقطع عنه (لوقته) أي في الوقت الذي تاب (ولا يحل) أي لا يجوز للمذنب (تأخير المتاب) أي التوبة (فاعقلا) لأن التوبة لا تتحقق ولا تظهر ثمرتها إلا بالكف عن المعصية فإذا تفكر الإنسان بقلبه في سوء عمله

وعرف قبيح فعله وإستحيا من الله تعالى من سوء معاملته أمده مولاه
بصحيح العزيمة وهياً له أسباب التوبة من الإستغفار وسائر شروطها
المتوقفة عليها إذ التوبة لا تحصل إلا بالإستغفار قال الله تعالى (أفلا
يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم) صدق الله العظيم .

فابتدأ تعالى بالتوبة وعقب بالإستغفار ويجمع التوبة ستة شروط كما
روي عن ابن مبارك أنه سمع رجلاً يقول إستغفر الله فقال أما علمت أن
سرعة اللسان في الإستغفار توبة الكذابين قال له وكيف ذلك قال ان
للإستغفار ستة علامات الندم على ماضى وإعتقاد عدم العود أبدا
وأداء الحقوق إلى أهلها وإعادة الفرائض المضيعة وإذابة البدن المرى
بالسحت بالقموم والأحزان وإذاقته ألم الطاعة كما أذيق لذة المعصية فعند
ذلك قل أستغفر الله (وليس في تأخيرها) أي التوبة (ميرر) أي عذر
(لجاهل هداية ينتظر) قال في الأصل : ولا يحل له أن يؤخر التوبة ولا
يقول حتى يهديني الله يريد أن العبد إذا حركه الهواء دعت نفسه إلى
شهواتها حتى يتلبس بالمعصية فيتراخى عن التوبة فإذا قيل له إرجع
عما أنت فيه يقول حتى يهديني الله فهذا ليس عذراً (بل ذاك من علامة
الخذلان) أي أن هذا المتراخي مخذول ويخاف عليه من سوء الخاتمة
والطمس) أي طمس البصيرة (والشقاء) أي الشقاوة قال تعالى (فإنها لا
تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) صدق الله العظيم
وفي حديث أبي داوود إجتمع أربعة من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم وآله فقال أحدهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يقول

إن الله يقبل التوبة عن عبده قبل أن يموت بيوم فقال الثاني أنت سمعت هذا من رسول الله عليه وسلم قال نعم قال وأنا سمعته يقول أن الله تعالى يقبل توبة العبد بنصف يوم فقال الثالث أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال أنا سمعته يقول إن الله يقبل توبة العبد قبل موته بضحوة أو قال بضجعة فقال الرابع أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال أنا سمعته يقول إن الله يقبل توبة العبد مالم يفرغر رواه أبو داود ثم قلت :

« ثُمَّ عَلَيْكَ وَاجِبٌ حِفْظُ اللِّسَانِ مِنْ فُحْشٍ أَوْ قَوْلٍ قَبِيحٍ وَأَيْمَانٍ »
« طَلَاقٍ أَوْ عَيْتٍ وَلَا تَشْهَرُ وَلَا تَسُبُّ مُسْلِمًا كَتَّخُونِي جَلًّا »
« فِي غَيْرِ حَقٍّ يَفْتَضِيهِ الشَّرْعُ وَدَعَّ صِفَاتٍ قَدْ قَلَّهَا الطَّبَعُ »

(ثم عليك) أيها المكلف أيها المسلم حفظ لسانك عن الكلام الذي لا يحل النطق به شرعا لأن اللسان من الجوارح الظاهرة وأنه من أعظم نعم الله تعالى على العبد وإنه من غريب صنع الله تعالى لأنه صغير جرمه عظيم جرمه وخيره وشره وبه يتبين الكفر من الأيمان وليس أعصى منه في أعضاء الإنسان ولا نجاة لأحد منه إلا بالصمت ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من صمت نجا صدق رسول الله وقال أيضا الصمت حكم وقليل فاعله قوله (من فحش) وهو الكلام الساقط (أو قول قبيح) وذلك ما يتكلم به السفلة من الناس وقد قال صلى الله عليه وسلم أياكم والفحش فإن الله تعالى لا يحب الفحش ولا التفحش وقال عليه الصلاة والسلام لو كان الفحش رجلا لكان سوما (أو أيمان طلاق) لأن اليمين بالطلاق والعتق

مكروه على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا بطلاق ولا عتاق فإن ذلك من أيمان الفساق . وقال عليه الصلاة والسلام من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت (ولا تنهر) أي المسلم لأن ذلك إهانة له والمسلم أخو المسلم لا يحل له أن يغلظ عليه القول ولا يهينه (ولا تسب مسلما) لأن سبابه فسوق .

كما في الحديث المروي في الصحيحين وغيرهما سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، وفي ما رواه البخاري وأحمد أن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه قيل يارسول الله كيف يلعن الرجل والديه قال يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه (كتخويف جلا) أي لا يحل للمسلم (في غير حق يقتضيه الشرع) أي في غير حق شرعي و أما إذا كان في حق شرعي فإنه جائز كالنصيحة والزجر عن ارتكاب المعاصي و كالنهي عن المنكر مثلا (ودع صفات قد قلاها الطبع) كالكذب والشتم والظعن . ففي الحديث ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذي رواه الترمذي ثم قلت :

«وواجب علينا حفظ البصر من نظر إلى الحرام فأحذر»

«ولا يحل نظر لمسلم بنظرة تؤذيه فاترك تسلم»

(وواجب علينا) معشر المسلمين (حفظ البصر) أي غض البصر وهو كسر العين (من نظر إلى الحرام) أي جميع المحرمات كالنظر إلى الأجنبية وإلا مرد على جهة اللذة قال تعالى " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم " . إلى ، آخر الآية وقال تعالى " إن السمع والبصر

والفؤاد كل أوليك كان عنه مسؤولا " وليس في النظرة الأولى من غير
 تعمد حرج . لما في الحديث النظرة الأولى لك والثانية عليك و يجوز
 النظر لك للطبيب و الشاهد و إذا كان المرض في الفرج ودعت الضرورة إلى
 الطبيب فليبقر الثوب عن الموضع الملموم وأما العيوب التي ترد بها المرأة
 فإن كانت في ظهرها أو بطنها فلا يشهد عليها إلا النساء و قد ذكرنا
 الحكم في شرحنا زاد السالك على أسهل المسالك في الكلام على الشهادة
 (و لا يحل نظر لمسلم) أي لا يحل للمسلم أن ينظر إلى أخيه المسلم
 (بنظرة تؤذيه) أي يتأذى بها إذ الواجب على كل مسلم أن لا يؤذي أخاه
 ظاهرا وباطنا لأن ذلك من الذنب الذي لا يتركه الله إلا أن يكون فاسقا
 فيجب هجرانه كما في قولنا :

«وَصَاحِبَ الْفِسْقِ أَهْجُرْنَ إِنْ لَمْ يَتَّبَعْ وَأَحْفَظْ جَوَارِحَكَ مِنْ كُلِّ الْعُيُوبِ»
 «بِقَدْرِ مَا اسْتَطَعْتَ وَأَحْبَبْ وَأَبْغِضْ فِي اللَّهِ إِذْ ذَاكَ الْإِيمَانُ فَأَرْتَضِ»

(وصاحب الفسق أهجرن) يريد أن صاحب الفسق كالبدعي والمجاهر
 بالكبائر والمعاصي فإن كنت لا تقدر على عقوبته ولا على موعظته أو
 كان لا يقبل الموعظة فإنه حينئذ يجب عليك هجرانه (إن لم يتب) ردعا
 وزجرا لأمثاله ولا غيبة في ذكر حاله ولا يجوز الهجران مع القدرة على
 الزجر والموعظة (وأحفظ) يأبها المسلم (جوارحك) السبعة (من كل
 العيوب) التي يقدم عليها بواسطتها والجوارح السبعة هي المذكورة في
 قول القائل :

وتجني على الإنسان سبع جوارح فيألبت لم تخلق ولا هو يولد

لسان ورجل ثم سمع وناظر ويطن وفرج ثم سابعها اليد
 تحفظ عليها من جناية إثمها تعيش بعون الله حيا وتسعد
 (بقدر ما استطعت) وهي على عدد أبواب النار فمن عصى الله
 عزوجل بجارحة منها إستحق الدخول من باب من تلك الأبواب فعلى
 المسلم أن يحفظ جوارحه من جميع المعاصي والمخالفات وأن يستعملها
 في الطاعات ويتفقدتها في كل الأوقات (وأحب وأبغض في الله) فالمحبة
 لأولياء الله والبغض لأعدائه من الأيمان وفي الحديث القدسي يقول الله
 تعالى يوم القيامة أين المتحابون لأجلي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا
 ظل إلا ظلي (إذ ذاك) الإشارة إلى الحب في الله والبغض في الله (الأيمان
 فإرتض) وفي الحديث ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الأيمان أن يكون الله
 ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله وأن يكره أن
 يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار وقد أوحى الله تعالى إلى
 موسى عليه الصلاة والسلام هل عملت لي عملا أرحمك به فقال يارب
 صليت وصمت وتصدقت وزكيت فقال صلاتك لك برهان وصومك جنه
 وصدقتك ظل وزكاتك نور وأي عمل عملته لي يا ابن عمران فقال يارب
 أي عمل أعمل فقال هل والبيت لي وليا قط هل عادت لي عدوا قط فعلم
 موسى عليه السلام أن أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله أه
 من الأحياء :

«وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ كَالنَّهْيِ عَنِ نُكْرَاتِي بِهِ الْمُبِينِ»
 «وَيَحْتَرُمُ الْكَيْدَ وَالنَّمِيمَةَ وَالْعُجْبَ وَالْكَبْرَ كَذَلِكَ الْغَيْبَةَ»

« كَذَا الرِّبَا وَالْبَقْضُ وَالْحَسَدُ قُلٌّ وَسَمْعَةٌ وَرُؤْيَةٌ الْفَضْلِ الْجَهْلُ »
« بَرَاهَا وَهِيَ فَاسِقٌ وَعَسَائِثُ وَالْهَمْزُ وَاللَّمَزُ كَذَاكَ الْعَبَثُ »
« لَا تَسْخَرَنَّ لَا تَزْنِ لَا تَنْظُرْ إِلَى مَنْ لَا تَحِلُّ كَكَلَامِ بُجَعْلَى »
« فِي لَذَّةٍ بِهَا وَمَالَ النَّاسِ لَا يَحِلُّ دُونَ طِيبِ نَفْسٍ فَأَعْقِلَا »
« كَمَا أَمْكِلُ بِالْيَدَيْنِ وَبِالشَّفَاعَةِ وَكَالَّذِي يَلِغُ فِي الْمَسْأَلَةِ »

(والأمر بالمعروف) والمراد بالمعروف هو كل ما أمر الله ورسوله به والمنكر هو ما نهى الله ورسوله عنه فيجب على المسلم أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر (وصف المومنين) أي وصف الله المومنين بذلك وهذا معنى (كالنهي عن تكراتي به المبين) قال تعالى والمؤمنون والمومنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون على المنكر وآيات قرآنية دلت على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فمنها قوله تعالى " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " صدق الله العظيم .

وقوله تعالى " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " وقوله تعالى في قصة لقمان وأمر بالمعروف وإنه عن المنكر ودلت السنة على وجوبها فمنها قوله صلى الله عليه وسلم لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعذبنكم الله بعذاب من عنده وقوله صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يقدر فبلسانه فإن لم يقدر فبقلبه وذلك أضعف الأيمان وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى أوحى إلى جبريل عليه السلام أن يقلب

المدينة الفلانية على أهلها فقال يارب فلان فيها لم يعصك طرفة عين فقال أقلبها عليه وعليهم فإنه لم يتغير وجهه قط إذا رأى منكرا وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب وإنما سمي المعروف معروفا والمنكر منكرا لأن القلوب تعرف المعروف وتنكر المنكر وقدم المعروف على المنكر لأن المعروف هو الذي عرف عند الملائكة الكرام قبل أن يخلق الله تعالى آدم عليه السلام وإبليس عليه اللعنة ولكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد لهما من شروط منها أن يكون عالما بالمعروف والمنكر فمن لا معرفة له بالمعروف ولا بالمنكر لا يأمر ولا ينهى وثانيها أن يأمن من أن يؤدي إنكاره إلى منكر أكبر منه وإلا لم يجز له أمر ولا نهى وثالثها أن يعلم ويغلب على ظنه الإفادة وإلا لم يجب عليه أمر ولا نهى فالأولان للجواز والثالث للوجوب قال بعضهم :

معرفة المنكر والمعروف	والظن في إفادة الموصوف
والأمر فيه من أشد المنكر	كقتل شخص في قيام الخمل

ورابعهما أن يكون المنكر ظاهرا بحيث لا يتوقف على التجسس ولا استراق سمع ولا بحث بوجه كتفتيش داره أو بدنه أو ثوبه ولا يستنشق رائحة ليتوصل بذلك إلى المنكر فإن ذلك حرام قال الله تعالى " ولا تجسسوا " أه من شرحنا زاد السالك (ويحرم الكذب) وهو من قبائح الذنوب وفواحش الأمور لقوله صلى الله عليه وسلم إياكم والكذب فإنه أصل النفاق وحقيقته عدم مطابقة الخبر لما في نفس الواقع وهو محرم

بالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقال تعالى (ثم نتهل فنجعل لعنة
 الله على الكاذبين) وأما السنة فقولہ صلى الله عليه وسلم أياكم والكذب
 فإن الكذب يهدي إلي الفجور والفجور يهدي إلى النار وما يزال الرجل
 يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا رواه البخاري ومسلم
 وأجمع العلماء على تحريمه (و النميمة) أي وتحرم النميمة وهي نقل الكلام
 على وجه الإفساد وهي أن يقول فلان قال فيك كذا وكذا فتحصل بذلك
 العداوة والفتنة بين المنقول عنه والمنقول إليه قال تعالى " ولا تطع كل
 حلاف مهين هماز مشاء بنميم " وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه
 حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل
 الجنة فمام وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مر بقبرين يعذبان فقال أنهما يعذبان وما يعذبان في كبير بلى إنه
 كبير أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله
 رواهما البخاري وأجمع العلماء على حرمتها فهي حرام كتابا وسنة
 وإجماعا قال بعضهم النميمة مبنية على الكذب والحسد والنفاق وهي
 اثافي الذل وقال الحسن من نم إليك نم عليك (والعجب) أي يحرم العجب
 وهو أن يرى الإنسان أعماله ويستعظمها وفي الصحيح عنه صلى الله
 عليه وسلم قال ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه
 والعجب يفسد العمل كما يفسد الخل العسل (والكبر) ويحرم الكبر قال
 تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار وقال تعالى (سأصرف
 عن آيتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق) وقال صلى الله عليه

وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقالوا يا رسول
 الله أحدنا يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا فقال إن الله جميل
 يحب الجمال ولكن الكبر بظن الحق وغمص الناس فمعنى بظن الحق رده
 على قايله ومعنى غمص الناس إحتقارهم وفي الحديث أنتم بنوا آدم
 وادم من تراب فإذا كان الأصل واحدا من التراب الذي يوطأ بالأقدام
 فكيف يتكبر ويفتخر (كذلك الغيبة) وهي ذكرك أخاك المومن بما لا
 يرضى ولو كان فيه حقا وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع أما
 الكتاب فقال تعالى (ولا يغتب بعضكم بعضا) الآية وأما السنة فقوله
 صلى الله عليه وسلم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لأصحابه أتدرون أرى الربا عند الله قالوا الله ورسوله أعلم قال فإن
 أرى الربا عند الله إستحلال عرض المسلم ثم قرأ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (والذين يؤذون المومنين والمومنات بغير ما إكتسبوا فقد
 إحتملوا بهتاننا وإثما مبينا) وأجمع العلماء على حرمتها قال الحسن والله
 للغيبة أسرع في دين الرجل المومن من الأكلة في الجسد . وقال بعضهم
 أدركنا السلف لا يرون العبادة في الصوم ولا في الصلاة ولكن في الكف
 عن أعراض الناس (كذا الريا) وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع أما
 الكتاب فقوله تعالى (فويل للمصلين إلى قوله الذين هم يراؤن) والسنة
 قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن ربه أنا أغنى الشركاء عن الشرك
 فمن عمل عملا أشرك فيه غيري تركته لشركي وأجمع العلماء على
 تحريمه وهو العمل لغير الله وهو الشرك الأصغر (والبغض) وهو أن يبغض

الناس لما يرى لهم من الفضل وهو حرام (والحسد قل) كذلك و الأصل في تحريمه الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى (أم يحسدون الناس على ما أتيهم الله من فضله) وقال تعالى (ومن شر حاسد إذا حسد) وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخوانا وأجمع العلماء على تحريمه وتجوز الغبطة ومعناها أن يتمنى الإنسان لنفسه ما لأخيه من غير أن ينقص لأخيه منها شئ وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم قال لا حسد إلا في إثنين رجل أتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وأطراف النهار ورجل أتاه الله مالا فهو يتفق منه آناء الليل وأطراف النهار والحسد هو أول معصية عصي الله تعالى بها في الأرض فإنه قد حسد إبليس عليه لعنة الله ءادم عليه السلام (وسمعة) وهي حرام وهي أن يعمل العبد عملا خالصا ثم يخبر به الناس لغرض له في ذلك وفي الحديث من سمع سمع الله به يوم القيامة (ورؤية الفضل) أي تحرم رؤية الفضل على الغير في علم أو عمل أو رفعة أو مكانة أو غير ذلك قال تعالى (فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى) «الجهول يراها» كما قال إبليس اللعين (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) الذي يعتقد ذلك (فاسق وعايث) أي مفسد (والهمز واللمز) الهمز تعيب الإنسان بحضوره واللمز تعيبه بغيابه وقيل بالعكس وقيل المعنى واحد فمن عيب الناس وافسد بينهم سمي همازا لمازا قال تعالى (ويل لكل همزة لمزة) وفي الحديث الهمازون واللمازون والمشأمون بالنميمة الباغون للبرآء العيب يحشرهم الله في وجوه الكلاب

وقد أجمع العلماء على تحريمهما (كذاك العبث) أي اللعب لأن الإنسان لم يخلق له وإنما خلق لعبادة ربه قال تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) وفي الحديث كل لهو يلهو المؤمن باطل إلا ثلاثة ملاعبة الرجل إمرأته وتأديب فرسه ورميه بقوسه (لا تسخرن) أيها المسلم فالسخرية حرام بدليل قوله تعالى (لا يسخر قوم من قوم) وقوله عليه الصلاة والسلام بحسب إمرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ... إلخ الحديث وهي أن يرى غيره حقيرا فيعبث به أي يهزأ به ولهذا قال بعض الحكماء لا تمازح الشريف فيحتقرك ولا الدنيء فيتجراً عليك (لا تزن) أي يحرم الزنا لقوله تعالى (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة و ساء سييلا) وقال تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) ومثل الزنا اللواط والإستمناء باليد (لا تنظر) أيها المسلم (إلى من لا تحل) لك وهي المرأة الأجنبية والمرأة الأجنبية هي من يحل للرجل الزواج منها كإبنة عمه أو إبنة عمته أو إبنة خاله أو إبنة خالته أو زوجة أخيه و زوجة عمه وزوجة خاله وأخت زوجته وعمتها وخالتها (ككلام يجتلي) (في لذة) أي يحرم التلذذ بكلام الأجنبية (بها ومال الناس) ومن المحرم على الإنسان مال الناس فـ (لا يحل) (دون طيب نفس فاعقلا) قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم أن يأخذ عصي بغير طيب نفس منه رواه ابن حبان في صحيحه قال تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) كالغصب والتعدية والخيانة والخديعة والسرقة والحراة والرى والرشوة والقمار و ثمن الجاه وحلوان الكاهن و مهر البغي

ومال اليتيم قال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه (كالاكل بالدين) أي كمن يتظاهر بالولاية والتصوف أو من تشتري منه السلعة لأجل البركة وهو في ما أظهر من نفسه على غير إستقامة فما أخذه على هذا الوجه من المال فهو حرام ومن ذلك من يستل عن مسئلة فلا يجيب عنها حتى يعطى مالا وكذلك المؤدب يبعث بالأطفال للمولود وللعرس ليجمعوا له النقود (وبالشفاعة) أي على أن يشفع لهم عند حاكم وغيره فيأخذ على ذلك أجرا سواء اشترطه الشافع على المشفوع أم لا (وكالذي يلح في المسألة) أي في السؤال أي كثير التسول لقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال الرجل يسئل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس عليه مزعة لحم أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

« وَيُحْرَمُ التَّأخِيرُ لِلصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا الْمُعْرُوفِ فِي الْأَوْقَاتِ »
« وَلَا تَحْمِلُ صُحْبَةَ الَّذِي فَسَقَ وَلَا مُجَالَسَتَهُ بِدُونِ حَقِّ »
« إِلَّا إِذَا دَعَتْ لَهَا ضَرُورَةٌ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ إِذَا مَحْظُورَةٌ »
« لَا تَلْتَمِسْ رِضَى الَّذِينَ خَلِقُوا بِسَخَطِ الْخَالِقِ جَلَّ الْخَالِقُ »
« قَالَ اللَّهُ بِالرِّضَى أَحَقُّ وَالرَّسُولُ كَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ فِي التَّوْبَةِ قُلْ »
« وَفِي الْحَدِيثِ جَاءَ قَوْلُهُ وَلَا طَاعَةَ لِلْمَخْلُوقِ قَوْلٌ يُجْتَلَى »
« وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا أَرَدْتَ حَتَّى تَعْلَمَ الْخُتْمَ لِمَا »
« لِلذِّكْرِ أَوْ لِسُنَّةٍ قَدْ ائْتَمَى فَإِنْ جَهِلْتَ فَاسْأَلَنَّ الْعُلَمَاءَ »
« ثُمَّ عَلَيْكَ بِاتِّبَاعِ الْمُتَّقِينَ أَعْنِي الَّذِينَ طَبَقُوا الشَّرْعَ الْمُتَيْنِ »
« أَعْنِي بِهِمْ ائْتِباعُ سُنَّةِ الْأَمِينِ فَهَمَّ لَنَا الْهُدَاةُ وَالنُّورُ الْمُبِينِ »

« لَا تَرْضَ مَا رَضِيَهِ الْفَلْسُوفُ فَإِنَّهُمْ بِدِينِهِمْ لَا يَعْبُتُونَ »
« فَبَا خَسَارَتَهُمْ قَدْ ضَاعَتْ أَعْمَارُهُمْ وَبِالشَّقَاءِ بَاءَتْ »
« يَبْكُونَ وَالْبُكَاءُ لَا يَفِيدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَعِيدُ »
« نَسَأَلُكَ اللَّهُمَّ تَوْفِيقًا إِلَى سَنَةِ مِنْ بَعَثْتَهُ إِلَى الْمَلَأُ »
« مُحَمَّدٍ شَفِيعِنَا فِي الْحَشْرِ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ طَوْلَ الدَّهْرِ »

(ويحرم التأخير للصلاة عن وقتها) يحرم ذلك من غير منازع فمن أخرها حتى خرج وقتها فهو عاص لله ولرسوله فقد ورد الوعيد في تأخير الصلاة عن وقتها قال تعالى (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب) والغيا هو واد في جهنم بعيد قعره شديد حره يسيل منه الصديد والقيح أعده الله لمن أخر الصلاة عن وقتها بدون عذر والأعذار ثمانية : الحيض ، والنفاس ، والكفر ، والصبا ، والجنون ، والنوم ، والإغماء ، والنسيان (ولا تحمل صحبة الذي فسق) أي تحرم لأن الطبع يسرق من الطبع لقوله صلى الله عليه وسلم إنما المرء على دين خليله فليختر أحدكم من يخالل وقال الشاعر الحكيم :

إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم

ولا تصحب الأردى فتردى مع الردى

عن المرء لا تسئل وسئل عن قرينه

وكل قرين بالمقارن يقتدي

(ولا مجالسته بدون حق) قال لقمان الحكيم لابنه يا بني لا تجالس أهل

المعاصي فتقسو قلوبكم ومحبط أعمالكم وقال عليه الصلاة والسلام فيما رواه البخاري ومسلم مثل الجليس الصالح والجليس السوء كمثل حامل المسك و نافع الكير فحامل المسك إما أن يحذيك (يعطيك) أو تشتري منه أو تجد منه ريحا طيبة و نافع الكير إما أن يحرق ثيابك أو تجد منه ريحا متنة وقال صلى الله عليه وسلم أياك و قرين السوء فإنك به تعرف (إلا إذا دعت لها ضرورة) للجلوس معه فليكن ذلك على حسب الضرورة وهذا معنى (فإنها إذا ليست محظورة) لأن الضرورات تبيح المحظورات (لا تلتمس) أيها المسلم أي لا تطلب (رضى الذين خلقوا) أي المخلوقين بسخط الخالق لأن من طلب رضى الناس بسخط الله تعالى سخط الله عليه وأسخطهم عليه ومن طلب رضى الله بما يسخط الناس رضى الله عنه وأرضاهم عنه لأن المعطي و المانع هو الله فلا حاجة برضى الخلق ولا يتتبع أغراضهم ورضاهم غاية لا تدرك قال الشاعر :

من راقب الناس مات غما وفاز بالراحة الجسور

(قاله بالرضى أحق) أي أوجب (والرسول) صلى الله عليه وسلم (كما أتى في الذكر) أي في القرآن في سورة (التوبة قل) قال تعالى (والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مومنين) (وفي الحديث جاء قوله) صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (قول يجتلى) (ولا يحل لك) أيها المكلف أن تقدم على فعل من العبادات أو المعاملات إلا بعد أن تعلم الحكم لما أردت أن تفعله (للذكر) أي القرآن (أو لسنة) أي سنة الرسول صلى الله عليه وسلم التي هي الأصل الثاني

في التشريع (فإن جهلت) القرءآن والسنة أي لم تستطع إستنباط الأحكام منهما وكنت غير مجتهد (فاسألن) عن ذلك الحكم (العلماء) بالقرءآن والسنة قال تعالى (فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ثم عليك) أيها المكلف (بإتباع المتقين) وهم من تدرعوا باليقين وقامت أقدامهم في بحار الشريعة فإستخرجوا نفائس الأحكام ومكارم الأخلاق (وطبقوا الشرع) أي الشريعة واتبعوا السنة فلم يعدلوا عنها إلى البدعة (أعني بهم إتباع) أي الذين إتبعوا (سنة) النبي (الأمين) (فهم لنا الهداة) أي الذين نهتدي بهديهم ونتبع طريقهم وسلوكهم (و) هم لنا (النور المبين) الذي نستضيء به فهم الذين يدلون على طاعة الله ويحذرون من إتباع الشياطين والخير كله في إتباع السنة وفي الإقتداء بالمتبعين لها لأن باتباعها تكون النجاة ويسلم العبد من المهلكات (لا ترض) أيها المسلم لنفسك (ما رضىه المفلسون) والمفلس من يأتي يوم القيامة بأعمال صالحة من صلاة وزكاة وصيام وعليه من التبعات والحقوق ما يستأصل ذلك وفي الحديث أن رسول الله صلى اله عليه وسلم قال لأصحابه أتدرون من المفلس من أمتي فقالوا من لا درهم ولا متاع عنده فقال إنما المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وقد شتم هذا وأكل مال هذا وضرب هذا فيعطي هذا من حسناته وهذا من حسناته فإذا نفدت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم وطرح عليه ثم يطرح في النار هذا هو المفلس (فإنهم بدينهم لا يعبتون) أي لا يبالون به (فياخسارتهم أي خسروا الدنيا والآخرة و) قد ضاعت

أعمارهم) في غير طاعة الله تعالى (وبالشقاء) أي بالشقاوة والعباد
بالله (باءت) وبعوا بغضب من الله (يبكون) يوم القيامة (والبكاء لا
يفيد) أي لا يفيدهم شيئا عندما يكون الجواب لهم إخشوا فيها ولا
تكلمون وعندما يرون ما حصل لأهل الطاعة من السرور والمنزلة الرفيعة
فيتحسرون غاية الحسرة على ما فرطوا فيه من طاعة الله في الدنيا كما
قال تعالى إن تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله وإن كنت
لمن الساخرين (نسلك اللهم) أي يا اللهم الميم عوض عن الياء كما قال ابن
مالك:

والأفضل اللهم بالتعريض وشد يا اللهم في قريض

(توفيقا إلى) إتباع (سنة) نبينا محمد صلى اله عليه وسلم
(من) أي الذي (بعثته إلى الملأ) أي كافة المخلوقات وسنته هي الطريقة
الواردة عنه عليه الصلاة والسلام في أحكام العبادات والمعاملات
وتشمل أقواله وأفعاله وإقراراته وهي المشار إليها بقوله صلى الله عليه
وسلم عليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها
بالنواجذ وقال عليه الصلاة والسلام تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن
تضلوا كتاب الله وسنتي وقد أمرنا الله تعالى أن نأتمر بأمر الرسول وأن
ننتهي عما نهى عنه وأن نقرن طاعته بطاعة الله قال تعالى وما أتاكم
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وقال تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله (محمد) إسم من
أسمائه صلى اله عليه وسلم (شفيعنا) إلى الله (في الحشر) وهي

الشفاعة العظمى التي خصه الله بها صلى الله عليه وسلم طول أي مدى
(الدهر) وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

(فصل في الطهارة)

« ثُمَّ الطَّهَارَةُ إِلَى قِسْمَيْنِ
« فَمِنْهَا مَا لِحَدِيثٍ يَنْمِي وَمَا
« يَكُونُ طَاهِرًا مُطَهَّرًا عَرَى
« أَوْصَافَهُ الثَّلَاثُ كَالزَّيْتِ الْعَسْمِ
« فَذَلِكَ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ وَمَا
« كَالخُرَّةِ وَالسَّبْخَةِ وَالْحَمَاءِ
« قَدْ قُسِمَتْ فَاصِحَ لَذَا التَّبْيِينِ
« لِحَبِثٍ أَضِيفَ وَالْكُلُّ بِمَا
« مِنْ كُلِّ مَا أَصَابَهُ فَنَغِيْرًا
« وَالْوَدَجِ الصَّابُونَ وَالْوَسْخَ عَمَّ
« غُتِّيْرٍ بِالتُّرَابِ جَاَزَ فَاَعْلَمَا
« جَاَزَ التَّطَهُّرُ بِهَذَا الْمَاءِ »

(فصل) وهو الحاجز بين الشئ والشئ وقطع بين كلام سابق ويحث لا
حق (في الطهارة) مصدر طهر بضم الهاء وفتحها وهي لغة النظافة
والنزاهة من الأدناس وإصطلاحا إزالة النجاسة أو ما في معناها بالماء أو
ما في معناه وعرفها بعضهم بقوله هي صفة حكيمية توجب لموصوفها
جواز إستباحة الصلاة به أو فيه أو له فالاولان من خبث والاخيرة من
حدث والظهورية توجب له كونه من حيث يصير به نجاسته طاهر أو
التطهير إزالة النجس أو رفع مانع الصلاة فهذه حقائق ثلاث ذكرها ابن
عرفة (ثم الطهارة إلى قسمين قد قسمت) والمعنى أن الطهارة في الشرع
قسمان عينية وحكيمية فالعينية طهارة الخبث النجاسة وهي أي النجاسة
توجب له منعها به أو فيه والحكيمية طهارة الحدث وهي صفة حكيمية
توجب المنع من إستباحة الصلاة وإلى الثانية أشرنا بقولنا (فمنها ما

لحدث ينمي» أي ينسب وإلى العينية أشرنا بقوله (وما لخبث أضيف)
 أي طهارة الخبث (والكل) من الحدث والخبث تطهير كل منها (بما)
 ولطهارة الحدث شروط خمسة الإسلام والبلوغ والعقل ودخول وقت الصلاة
 وارتفاع دم الحيض والنفاس وأنواعها ثلاثة وضوء وغسل وتيمم عند
 تعذرهما وقد أجمعت الأمة على وجوبها وأما طهارة الخبث ففيها ثلاثة
 أقوال أشهرها أنها واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان وقد
 أشار بعضهم إلى ما في ذلك من الخلاف بقوله :

فرض إزالة النجاسة وقيل ندب وقيل سنة خذه نبيل
 وكلهم مشهر في المذهب ومفتد بعالم لم يذنب
 والماء الذي تحصل به الطهارة (يكون طاهرا) في نفسه (مطهرا) وهو
 الماء المطلق كما قال خليل وهو ما صدق عليه إسم ماء بلا قيد أي كونه لم
 يخالطه أجنبي (عرى من كل ما أصابه فغيرا) أي عار من كل ما يغير
 (أوصافه الثلاث) وهي اللون والطعم والريح فإذا خالطه شئ سمي مضافا
 والمضاف على قسمين مضاف بشئ طاهر ومضاف بشئ نجس فالمضاف
 بشئ طاهر على قسمين أيضا إما مضاف بما ينفك عنه في الغالب
 (كالزيت) وما عطف عليه من دسم و وذح وهو ما يتعلق بأصواف الغنم
 من البعر والبول وصابون ووسخ طاهر فذاك إشارة إلى الماء المتغير
 بالطاهر المنفك عنه غالبا فهو طاهر في نفسه) غير مطهر وأما إذا كان
 متغيرا بطاهر لا ينفك عنه غالبا وهو قولنا (وما غير بالتراب جاز فاعلما
 كالحنز) إذا تغير به الماء والطحلب (والسبخة) أي الأرض الملح (و الحماء)

وهي الطين السوداء (جاز التطهر) أي الغسل و الوضوء و غسل النجاسة (بهذا الماء) وأما إذا تغير بنجس كالبول والدم فإن هذا الماء لا يصلح لعادة ولا لعبادة قال خليل : وحكمه كمغيره .

(إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ)

« فَصَلُّ إِذَا مَا نَجَسْتُ تَبَيَّنَا فَالْغُسْلُ لِلْمَحَلِّ قَدْ تَعَيَّنَا »
« وَفِي التَّبَاسِهَا فَكُلُّ الشُّوبِ يَجِبُ غُسْلُهُ بِدُونِ رَبِّبِ »
« وَالنُّضْحُ لِلشُّوبِ إِذَا شَكَّ طَرَا وَالشُّكُّ فِي الْمَصِيبِ لَنْ يُعْتَبَرَا »
« رَاقِطَعٌ إِذَا ذَكَرْتُ فِي الصَّلَاةِ نَجَاسَةً عَلَيْكَ بِالإِثْبَاتِ »
« إِنْ لَمْ تَخَفْ خُرُوجَ وَقْتِ وَأَعِدَّ فِي الْوَقْتِ إِنْ ذَكَرْتُ بَعْدَهَا بِحِدِّ »

(فصل) تقدم الكلام عليه (إذا ما نجس) أي نجاسة (تبينا) أي تبينت (فالغسل للمحل) من ثوب أو جسد أو مكان أو إناء (تعينا) أي وجب ان كانت غير معفو عنها فإن كان المحل معلوما فإنه يغسل وحده و إما إن لم يتحقق موضع الإصابة بأن التبتت في ثوب (فكل الشوب يجب غسله) كله (بدون ربب) أي شك (والنضح) وهو الرش باليد (للشوب إذا شك طرا) قال خليل و إن شك في إصابتها ثوب وجب نضحه فلو غسله أجزاءه وكذلك إذا كان الظن ضعيفا فإن النضح يكفي فإن قوى فالغسل (والشك في المصيب لن يعتبر) يعني أنه إذا تحققت الإصابة وشك في نجاسة المصيب أو شك هل أصابه شئ أم لا فهذا الشك لن يعتبر لأنه لما تركب من وجهين ضعف أمره ولأن الأصل الطهارة وعدم الإصابة وإلى هذا أشار خليل بقوله لا ان شك في نجاسة المصيب او فيهما

(واقطع) ايه المصلي (إن ذكرت) أي تذكرت (في الصلاة نجاسة عليك) أي على بدنك أو ثوبك وفي خليل (وسقوطها في صلاة مبطل كذكرها فيها) ومحل كونك تقطع الصلاة إن كان الوقت وأسعا وهذا معنى (إن لم تخف خروج وقت) وإما إن خفت خروج الوقت فإنك تتماذى على صلاتك لأن المحافظة على الوقت أولى من المحافظة على الطهارة (وأعد) الصلاة (في الوقت إن ذكرت) النجاسة (بعدها) أي بعد الفراغ منها أعد في الوقت (بجد) وهو ضد الهزل .

(الْوُضُوءُ)

« فَصَلِّ لِلْوُضُوءِ رَمَزَ التَّزَاءُ » « مِنْ الْفَرَائِضِ بِلَا إِمْتِرَاءٍ »
« أَوْلَاهَا النَّيَّةُ ثُمَّ الْغَسْلُ » « لِلْوَجْهِ كُلِّهِ حَكَاهُ النَّقْلُ »
« وَالْغَسْلُ لِلْيَدَيْنِ وَالتَّحْدِيدُ » « لِلْمَرْفِقَيْنِ حَسَبَ لَايَزِيدُ »
« وَالْمَسْحُ لِلرَّأْسِ كَمَا فِي الْمَايِدَةِ » « وَالْغَسْلُ لِلرَّجْلَيْنِ خُذَاهَا فَايِدَةٌ »
« تَحْدِيدُهُ الْكُعْبَانِ وَالْفُورَاتِي » « وَالدَّلْكُ سَابِعُ الْفُرُوضِ يَا فَتَى »

(فصل) تقدم الكلام عليه (وللوضوء) بالقصر مشتق من الوضوء وهي النظافة والحسن يقال وجه وضئ أي نظيف حسن لأنه يحسن الأعضاء بزوال الأوساخ عنها وتطهيرها من الذنوب وإصطلاحاً : عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة على صفة مخصوصة لتنظيف وتحسن وليرتفع عنها حكم الحدث المانع من أداء العبادة وهو واجب للصلاة ودليل وجوبه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى (بأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا

برؤسكم وأرجلكم إلى الكعابين) وأما السنة فقولہ صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ وفي رواية لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ أخرجه البخاري ومسلم وقد أجمع العلماء على أنه فرض فمن أنكر وجوبه فهو كافر بقية بحث الموضوع ذكرتها في شرحنا زاد السالك على أسهل المسالك وشرحنا السبايك الأبرزية فليراجع (رمز الزاء) أي سبعة (من الفرائض) التي إذا تركت من الوضوء كان ناقصا (بلا إمتراء) أي بلا شك (أولها النية) وهي واجبة في كل ما أمر الله تعالى به من العبادات وكونها واجبة في الوضوء هو الأصح ودليل وجوبها الكتاب والسنة والإجماع فالكتاب قوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وأما السنة فقولہ صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أي الأعمال المعتبرة بالنيات فما لانية فيه فليس بمعتبر وأجمع العلماء على وجوبها ومعناها القصد إلى الشيء ومحلها القلب وتكون عند أول فرض وفائدتها تمييز العبادة عن غيرها ولا يضر رفضها بعد تمام الوضوء وقد ذكرت مباحثها في شرحنا زاد السالك والثاني من فرائض الوضوء (الغسل للوجه كله) أي جميعه (حكاه النقل) أي القرء أن وحده في الطول من منابت شعر الرأس المعتاد إلى الذقن وعرضا ما بين وتيدي الأذنين ولا بد أن يدخل جزءا من الرأس لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وفي مسح الرأس يجب مسح جزء من الوجه ويجب عليه تتبع ما غار بين جفنيه ومارن أنفه والوترة التي بين طاقتي الأنف وما يظهر من شفتيه عند إنطباقهما إنطباقا طبيعيا وموضع العنقفة وما تحت

الشفة السفلى وشعر لحية أو حاجب أو شارب تظهر البشرة تحته بقية
 البحث في زاد السالك والفريضة الثالثة (الغسل لليدين والتحديد) في
 غسلهما إلى المرفقين وسمي المرفق مرفقا لأن المتكى يترفق به إذا أخذ
 راحته برأسه (حسب لا يزيد) والمرفقان داخلان على المشهور من مذهب
 مالك قال في الرسالة وادخالهما فيه أحوط ويجب على المتوضى أن يتفقد
 براجم يديه وهي عقد الأصابع من ظاهرها لأن الماء لا يصل إليها من أجل
 التجعد الذي فيها فيحني أصابعه حتى يذهب ذلك التجعد منها ويدلكها
 بيده وكذلك يتفقد الكفين بأن يحك أحدهما بالآخر لأن كثيرا من الناس
 يقبض كفيه فلا يصل الماء إلى كفه ولا إلى بطون أصابعه إلا عند غسل
 يده الأخرى وهو حينئذ غاسل بها لا غاسل لها ويتفقد رؤوس أصابعه
 فيجمعها ويحكها في كفه ولا يعيد من حلق رأسه أو قلم ظفره وفي
 لحيته قولان والرابع من الفريضة هو (المسح للرأس كما في) سورة
 (المائدة) وهو قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) يعني مسح جميع الرأس
 فيمسح الصدغين وما إسترخى من الشعر ولا ينقض ظفره رجل أو امرأة
 ولو إشتد الظفر على ظاهر خليل (ويدخلان يديهما تحته في رد المسح
 وهذا إذا لم يضفر بخيوط و إلا فيجب نقضه مطلقا كما يجب نقض الظفر
 إذا إشتد وفي الغسل خاصة وإما الخيطان فلا يضر ولا يسمع على حائل
 الجنة ووقاية ونحوها وقد أطلنا البحث في هذا الموضوع في شرحنا زاد
 السالك على أسهل المسالك وخامس الفريضة (والغسل للرجلين خذها
 فايده تحديده الكعبان) وهما العظامان البارزان عند مفصلي الساقين

ويجب على المتوضئ أن يتتبع عقبيه ليلا يترك لمعة فتبطل صلاته وقد جاء في الحديث ويل للأعقاب من النار وعقب الشيء طرفه وآخره ويندب تخليل أصابعهما من أسفلهما بالسبابة من يده اليسرى فيبدأ بالرجل اليمنى بالخنصر ويختم بالإبهام وفي اليسرى بالإبهام ويختم بالخنصر والفريضة السادسة (الفور) وهو المعبر عنه بالموالاة ومعناه أن لا يفرق بين أعضائه في الغسل بزمن طويل والمعتبر في الطول العرف فما يعده العرف طولاً يعتبر طولاً ومالا فلا لأن الجفاف يختلف باختلاف الأبدان والأزمان والمكان ولا يحدد الطول به والفريضة السابعة هي (الدلك) وهو أمرار اليد على العضو ولو بعد صب الماء قبل جفاه وتندب المقارنة هنا دون الغسل للمشقة والمراد باليد باطن الكف فلا يكفي الدلك بظاهر الكف من غير عذر ولا ذلك الرجل بالرجل على المشهور وهو واجب لذاته لا لإبصال الماء .

« وَسَنَنْ الوُضوءِ قُلَّ ثَمَانِ
 « أَوْلَهَا تَقْدِيمُ غَسْلِكَ اليَدَيْنِ
 « مَضْمُضَةٌ تُسَنَّ وَاسْتَنْثِرْهُ إِذَا
 « وَرَدَكَ المَسْحُ لِرَأْسٍ مِنْ قَفَا
 « وَجَدِّدِ المَالَهُمَا وَرَتِّبِ
 « أَتَتْ بِلا زَيْدٍ وَلَا نَقْصَانِ
 « عِنْدَ الشُّرُوعِ وَيَتَثَلَّثُ قِمْنَ
 « قَدَّمَتِ الإِسْتِنْشَاقَ وَاتَّقِ الأَذَى
 « وَالمَسْحَ لِلأُذُنَيْنِ سَنَّ المَصْطَفَى
 « بَيْنَ الفَرَائِضِ وَخَذَّ بِالأَدَبِ »

(وسنن الوضوء قل ثمان) السنة لغة هي الطريقة وشرعا ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مطهرا له مداوما عليه مع قيام الدليل على عدم الوجوب لأن الأصل في فعله الوجوب حتى يقوم الدليل على غيره

قل ثمان يعني أن سنن الوضوء ثمان وقدمت الفريضة عليها وضعا وإن
 كانت السنن مقدمة فعلا لشرفها والإهتمام بمعرفتها لتأكد وجوبها وقدمت
 السنن الثلاث عليها فعلا إتباعا لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم وهو
 أحق أن يتبع على ذلك وقيل إنما قدمت السنة لإختيار الماء هل هو مطلق
 أم لا فبغسل اليدين يظهر لونه وبالمضمضة يظهر طعمه وبالإستنشاق
 يظهر ريحه (أولها تقديم غسلك اليدين) إلى الكوعين تشنية كوع
 ومايلي إبهام اليد من رأس الذراع و الكرسوع مايلي خنصرها وما بينهما
 يسمى رسفا والبوع مايلي إبهام الرجل (بتثليث قمن) أي يغسلها ثلاثا
 تعبدا لا للنظافة وهذا مذهب إبن القاسم وقال أشهب إنه معقول المعنى
 أنظر بقية البحث في شرحنا زاد السالك على أسهل المسالك الثانية من
 سننه (مضمضة) وهي خضخضة الماء في الفم ومجه ولو إبتلعه لم تحصل
 السنة السنة الثالثة والرابعة الإستنشاق والإستنثار فالإستنشاق هو إدخال
 الماء بالنفس للأنف والإستنثار هو طرح الماء بالنفس من الأنف بيده
 اليسرى (واتق الأذي) وخصوصا ينبغي لصايم أن لا يبالح قال خليل
 وبالغ مفطر وفعل المضمضة والإستنشاق بست غرفات أفضل من فعلهما
 بثلاث غرفات يفعلهما بها أي بالثلاث غرفات وجازا معا وإحدهما بغرفة
 واحدة (و) خامس السنن (ردك المسح لرأس من قفا) إلى المقدم إذا كان
 البلل باقيا في اليد من المسح الواجب والا لم يسن ويكره تجديد الماء له
 (و) سادس السنن (المسح للأذنين سن المصطفى) صلى الله عليه وسلم
 خلافا لمن قال إن مسحها فرض كابن مسلمة والأبهري (و) سابع السنن

(جدد المالهما) وهو سنة على المشهور فلو مسحها بببل الرأس لكان ماتيا بستة المسح فقط وفاتته سنة التجديد (و) ثامن السنن (رتب) أي الترتيب (بين الفرائض) بأن يغسل الوجه قبل اليدين واليدين قبل مسح الرأس وهو قبل الرجلين فإن نكس فيعاد المنكس وحده مرة دون تابعه ان بعد بجفاف وإلا مع تابعه (وخذ الأدب) في وضوئك .

«وَمَنْ لِفَرَضِهِ تَذَكَّرَ وَ لَمْ
يَعُدَّ أَعَادَهُ وَ مَا يَلِيهِ ثُمَّ»
«وَلَا يُعِيدُ مَا يَلِيهِ إِنْ بَعُدَ
وَمَنْ لِسُنَّةٍ سَهِيَ إِذَا ذَهَلَ
وَتَارَكَ اللَّمْعَةَ وَحَدَّهَا غَسَلَ
وَمَنْ فِي غَسَلِ الْوَجْهِ قَدْ تَذَكَّرَا
مِثْلَ التُّضْمِضِ وَالِاسْتِنْشَاقِ
وَبَعُدَهُ يُعِيدُ مَا عَنْهُ عَقَلَ
وَمَنْ مِمَّا قَصَدَهُ وَمَا فَعَلَ»

(ومن لفرضه تذكر) يعني أن من تذكر فرضا من أعضاء وضوئه (ولم يبعد) ما بين الترك والتذكر (أعاده) أي غسله إن كان مما يغسل أو مسحه إن كان مما يمسح (وما يليه) أي وما بعده (ثم) تتميم للبيت (ولا يعيد ما يليه) أي ما بعده (إن بعد) أي طال ذلك بل يفعل المنسي وحده (ومطلق الصلاة) سواء كان التذكر عن قرب أو بعد (إن به) أي بذلك الوضوء الناقص صلى (أعد) تلك الصلاة خليل ومن ترك فرضا أتى به وبالصلاة وسنة فعلها لما يستقبل وهذا معنى قولنا (ومن لسنة) من سنن الوضوء (سهى) عنها (إذا ذهل) وصلى بذلك الوضوء الذي

تنقصه سنة من سننه (صحت صلاته) (و) لكن يفعل تلك السنة (للآتي) أي لما يستقبل من الصلاة وهذا معنى قولنا وللآتي فعل (وتارك اللعنة) من أعضاء وضوئه فإن تذكرها بادر لغسلها وحدها بنية الوضوء أو بنية الجنابة إن كانت منها (وليعد) ما صلى بها قبل ذلك (بعده) أي بعد غسل اللعنة (أجل) بمعنى نعم تتميم للبيت (ومن في غسل الوجه قد تذكر) أنه نسي (من سنن الوضوء ما قد غبرا) أي تقدم ذكره (مثل التمضمض والإستنشاق) فليمض) على إكمال وضوئه ولا يرجع لهما لأنه قد شرع في الواجب فلا يبطله بسنة (وبعده) أي بعد الفراغ من الوضوء (يعيد ما عنه غفل) أي نسي من المضمضة والإستنشاق قال في الأصل ومن تذكر المضمضة والإستنشاق بعد أن شرع في الوجه فلا يرجع إليهما حتى يتم وضوئه (وتم ما قصده) من الوضوء (وما فعل) منه ثم شرعنا نتكلم على نظم فضائل الوضوء .

«وَفَضَّلَهُ تَسْمِيَةً وَإِسْتِيَاكَ وَالزُّنْدَ فِي الْبَيْدَيْنِ وَالْوَجْهَ كَذَاكَ»
«عَنْ ضَرْبَةٍ وَالْبَدَأَ بِالْمَقْدَمِ فِي الرَّأْسِ رَتَبَ سَنًا وَقَدِيمَ»
«يُمْنَى عَلَى الْبَشْرِ وَتَخْلِيلُ وَجَبَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَفِي رَجْلَيْكَ إِسْتِحْبَابُ»
«مُخَلِّلِ اللَّحْيَةَ إِنْ خَفَّ الشَّعْرُ حَتَّى لَا يَلْزَمَ إِنْ عَكُسَ ظَهْرُ»
«وَوَاجِبُ تَخْلِيلِهَا فِي الْغُسْلِ وَلَوْ كَثِيفَةً كَمَا فِي الْأَصْلِ»
«وَقِلَّةُ الْمَاءِ مِنَ الْفَضَائِلِ فَلَا تَكُنْ عَنْ شَأْنِهَا بِذَاهِلُ»

(وفضله) أي فضائله والفضيلة هي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب على فعله والفضيلة والمستحب والمندوب ألقاظ مترادفة

يعبر بكل منها في هذا الموضوع (تسمية) بأن يقول بسم الله والدليل على فضيلتها ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا وضوء لمن لم بسم الله تعالى أي لا وضوء كامل كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد وقد ذكر الشيخ خليل المواضع التي تشرع فيها التسمية فقال وتشرع في غسل وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلق باب وإطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبر وتغميض ميت ولحده (والإستياك) أي السواك وقد ورد فيه إحداهن صحيحة ففي الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك وفي رواية مع كل صلاة ويستحب أن يكون من عود الأراك وقد ذكرت بعض خصائمه في شرحنا زاد السالك (والزبد في) غسل (اليدين و) في غسل (الوجه) إلخ على الغسلة الأولى أعني أن الغسلة الثانية والثالثة في الوجه واليدين فضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة (والبدء بالمقدم في الرأس) أي البداية بمقدم الرأس فضيلة على المشهور خلافاً لمن قال أنه سنة والابتداء بالمقدم يندب في جميع الأعضاء ففي الوجه من أعلاه وفي اليدين والرجلين من رؤس الأصابع (رتب سننا) أي ومن الفضائل ترتيب السنن بعضها مع بعض وأما ترتيبها مع الفرائض فقد قيل بسنتيه والمشهور أنه مستحب قال خليل وترتيب سننه أو مع فرائضه (وقدم يميني على اليسرى) أي ومن الفضائل تقديم اليمين على اليسرى لقوله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أحدكم فليبدأ بيمينه

(وتخليل وجب) أي أصابع اليدين واجب على المشهور وصفته أن يخللها من أعلاهما فيخلل أصابع اليمنى بأصابع اليسرى وأصابع اليسرى بأصابع اليمنى في حال غسلها أيضا (وفي رجلك إستحب) يعني أن تخليل أصابع الرجلين مستحب على المشهور (وخلل اللحية إن خف الشعر) أي إن كان الشعر خفيفا (حتما) أي وجوبا (ولا يلزم) التخليل (إن عكس ظهر) أي إن كانت اللحية كثيفة (وواجب تخليلها) أي اللحية (في الغسل) من الجنابة (ولو) كانت (كثيفة كما في الأصل) ونصه ويجب تخليلها في الغسل ولو كانت كثيفة ومعنى الخفيفة ماتظهر البشرة تحتها بحيث ترى عند المواجهة بخلاف الكثيفة وهي ما لا تظهر البشرة تحتها فيجب تخليلها في الغسل دون الوضوء (وقلة الماء) مع أحكام الوضوء والغسل فضيلة قال في الرسالة وقلة الماء مع أحكام الغسل سنة والسرف فيه غلو ودعة وقد ذكرنا عاقبات الإسراف في شرحنا زاد السالك وقولنا (فلا تكن عن شأنها) أي قلة الماء (بطاهل) أي غافل ثم شرعنا نتكلم على نظم نواقض الوضوء .

(نواقض الوضوء)

« فَصَلِّ وَبِالْأَحْدَاثِ وَالْأَسْبَابِ » « بِنْتَقُضُ الْوُضُوءُ بِإِلَّا إِزْتِبَابِ »
« فَاحْدَثِ التَّوَكُّلَ وَغَايِطَ وَرِيحَ » « مَذْيُ وَوَدْيُ نَقَضَتْ إِنْ مِنْ صَحِيحِ »
« أَسْبَابَةُ الْإِغْتَاةِ وَنَوْمٌ إِنْ نَقَلَ » « وَالسَّكْرُ وَالْجُنُونُ وَالْقُبْحَةُ قُلْ »
« وَاللَّمَسُ مَعَ قَصْدٍ كَذَا إِنْ وَجَدَا » « وَاللَّعْسُ لِلذِّكْرِ بِالسَّكْفِ بَدَا »
« إِنْ كَانَ بِالْبَطْنِ أَوْ الْأَصَابِعِ » « كَرَابِدٍ أَحْسَ بِنَقْضِ فَعِ »

« والشك في الحدث نقض إلا ان كان بالسوساس قد تسلا »
« وفي خروج المذي كل الذكر يغسل مع نيته في الأشهر »
« والمذي ما يخرج بالتفكر أو شهوة صغرى كمثّل النظر »
(نواقض الوضوء) جمع ناقض وناقض الشيء ونقيضه ما لا يمكن جمعه
معهُ (فصل وبالإحداث) والحدث هو ما ينقض الوضوء بنفسه
(والأسباب) ألخ وهو ما يكون سببا في نقض الوضوء وينقض الوضوء
بغيرهما كالردة والشك في الحدث (فالحدث) الذي ينقض بنفسه خمسة
أثنان من الدبرو ثلاثة من القبل (البول) وهو من القبل و(غانط وريح)
وهما من الدبر وأصل الغانط المكان المنخفض لأن الناس يجلسون لقضاء
الحاجة في المكان المنخفض أي المطمئن لأجل الستر ويسمى برازا بفتح
الباء لأن البراز هو المكان البعيد عن العمارات والناس في الغالب يبعدون
عن العمارة عند قضاء الحاجة وقد يتخيل لبعض الناس وجود شيء بين
الإليتين وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن هذه المسألة فقال إن
الشیطان يأتي أحدكم في صلاته فينفخ بين إيتيه فإذا وجد أحدكم ذلك
في صلاته فلا يذهب حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا (مذي) أي من
نواقض الوضوء أيضا المذي وهو ماء أبيض يخرج عند الملاعبة أو التذكار
فيجب منه غسل جميع الذكر وقيل إنما يجب عليه غسل موضع الأذى
فقط والأول هو المشهور وهل يفتقر غسله إلى نية خلاف وإلى هذا أشار
خليل بقوله ومذي بغسل ذكره كله ففي النية ويطلان صلاة تاركها وتارك
كله قولان (وودي) وهو ماء خائر يخرج بأثر البول غالبا (نقضت إن من

صحيح) أي لامن مريض بالسلس لما فرغنا من الأحداث شرعنا نتكلم على الأسباب فقلنا (أسبابه الإغماء) أي تغطية العقل بسبب مرض في الرأس (و) من الأسباب التي تنقض الوضوء (نوم إن ثقل) وهو الذي يذهب التمييز ويمكن معه خروج الريح من غير أن يعلم النائم وهو المفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم العينان وكاء إلاست (والسكر) ولو سكر بحلال كمن شرب لبنا يعتقد أنه غير مسكر فسكر منه وقد سنل ابن القاسم عن سكر بلبن أو نبيذ فتال لم أسمع فيه عن مالك شيئا وأرى فيه الوضوء (والجنون) وهذا داخل في الإغماء والسكر (والقبلة قل) وهي وضع الفم على الجسد فالتقبيل ينقض الوضوء بقصد اللذة أو وجودها (و اللمس) كذلك (مع قصد) اللذة (كذا) أي كالقبلة (إن وجدا) أو قصد والقبلة على الفم تنقض مطلقا وقد قلت في نظمنا للغزبية :

والسبب للمس بلذة لمن توجد منه عادة إن تقصدن
أو وجدت بدون قصد وفسد بقبلة الفم ولو ما قد قصد

وبقية التفصيل في شرحنا السبايك الأبريزية على الجواهر الكنزية (واللمس) أي المس (للذكر بالكف) أي باطنه أو جنبه (بدا) وهذا معنى (إن كان بالبطن أو الأصابع) (كزايد) أي كأصبع زايد في اليد (أحسن) إذا لمس أو لمس (ينقض) الوضوء (فع) إلا إذا كان اللمس فوق الحابل ولو لو خفيفا ما لم يكن كالعدم و الا نقض سواء كان عمدا أو سهوا إلتزام لا كان المس من الكمرة أو غيرها (والشك في الحدث نقص) في الوضوء بعد تيقن الطهارة أو تيقنهما وشك في ما سبق منهما فينتقض وضوءه

(الإِنْ كَانَ بِالْوَسْوَاسِ) أَي إِلا إِنْ كَانَ قَدْ اسْتَنَكَحَهُ الشُّكُّ بَقِيَّةِ الْبَحْثِ فِي شَرْحِنَا السَّبَائِكِ الْأَبْرِيْزِيَّةِ وَفِي شَرْحِ الْأَصْلِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ السَّمِيعِ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْوَضُوءِ الشُّكُّ فِي الْحَدِثِ لِمَنْ يَتَيَقَّنُ الطَّهَارَةَ وَشُكُّ فِي الْحَدِثِ وَأَوْلَى مِنْ شُكِّ فِيهِمَا مَعَا أَي شُكِّ فِي الطَّهَارَةِ وَالْحَدِثِ أَوْ تَيَقُّنُهُمَا مَعَا أَي الطَّهَارَةَ وَالْحَدِثِ وَشُكِّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَنَكَحًا أَمَا إِنْ كَانَ مُسْتَنَكَحًا أَي دَاخِلَهُ الشُّكُّ وَكَثُرَتْ وَسَاوَسَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (وَفِي خُرُوجِ الْمَذِي كُلِّ الذِّكْرِ يَغْسِلُ) كُلَّهُ (مَعَ نِيَّتِهِ) كَمَا تَقْدَمُ الْكَلَامُ (فِي الْأَشْهُرِ) وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا (وَالْمَذِي مَا يَخْرُجُ بِالتَّفَكُّرِ) وَتَقْدَمُ مَعْنَى الْمَذِي (أَوْ شَهْوَةٌ صَغْرَى كَمِثْلِ النَّظَرِ) قَالَ فِي الْأَصْلِ وَالْمَذِي هُوَ الْمَاءُ الْخَارِجُ عِنْدَ الشَّهْوَةِ الصَّغْرَى بِتَفَكُّرٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ غَيْرِهِ .

(مَا يَمْنَعُهُ الْحَدَثُ)

« فَصَلِّ لِغَيْرِ الْمُتَوَضَّئِ حَرَامٌ صَلَاةٌ وَالطَّوَافُ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ »
« وَمَسُّ مَصْحَفٍ وَجِلْدِهِ بِيَدٍ كَالْمَسِّ بِالْعُودِ وَنَحْوِهِ فَقَدْ »
« وَجَازَ مَسُّ الْجُزْءِ لِلتَّعْلِيمِ وَاللُّوْحِ مِثْلَ الْمَصْحَفِ الْكَرِيمِ »
« وَالطِّفْلُ كَالْكَبِيرِ وَالْإِثْمُ عَلَى مَنْ تَأَوَّلَ الطِّفْلَ كِتَابًا حَصَلًا »

(فصل) تقدم الكلام عليه (الغير المتوضئ) وهو المحدث (حرام) أي يحرم عليه (صلاة) فرضا كانت أو نفلا كانت ذات ركوع أو سجود أم لا وكل ما كانت الطهارة شرطا في صحته فلا يحل لغير المتوضئ فعله (و) منها (الطواف بالبيت الحرام) سواء كان الطواف ركنا أو واجبا أو مستحبا (و) يحرم عليه أيضا (مس مصحف وجلده) المغشي به (بيد) كاللمس

له (بالعود) (ونحوه) كالقضيب (فقد) تميم لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرء أن إلا طاهر أخرجه مالك وغيره (وجاز مس الجزء للتعليم) للمعلم والمتعلم حال التعليم والتعلم وما ألحق بهما مما يضطر إليه كحمله للبيت مثلا فيجوز للمشقة (واللوح) المكتوب فيه القرء أن (مثل المصحف) في المنع وعدمه للمعلم والمتعلم (الكريم) نعت للمصحف (والطفل) أي الصبي في مس القرآن (كالكبير) والإثم على من ناول الطفل كتابا حصلا) لعموم قوله تعالى (لا يمسه إلا المطهرون) وهذا هو المشهور وقيل يجوز للصبي أن يمس المصحف على غير وضوء قاله مالك وعلى المشهور أن المكلف إذا ناول المصحف للصبي فيكون عليه إثم في ذلك وعلى مقابل المشهور أنه لا إثم على مناولة وقوله الأصل ومن صلى بغير وضوء عامدا فهو كافر والعياذ بالله يعني إذا كان مستحلا لذلك لأن المستحل للحرام كافر بإجماع .

(الغُسلُ)

«فَصَلِّ وَغَسِّلِ الْجِسْمَ مِنْ أَسْبَابِ عَدَدِّهَا يَأْتِي بِإِلَّا إِرْتِيَابِ»
«حَيْضُ نِفَاسٍ وَمَغِيبُ الْحُشْفَةِ فِي الْفَرْجِ وَالْإِنْزَالُ مِنْهَا فَأَعْرِفَهُ»
«بِلَذَّةٍ مُعْتَادَةٍ فِي الْبَقِظَةِ كَذَلِكَ إِنْ فِي نَوْمِهِ قَدْ لَفَظَهُ»
«وَرَوَيْتُهُ الْجَمَاعَ فِي النَّوْمِ هَدَرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ مَنِيٌّ قَدْ صَدَرَ»
«وَوَاجِدُ الْمَنِيِّ فِي الثَّوْبِ إِغْتَسَلَ وَصَلَّى مِنْ أَخْرِنَوْمٍ قَدْ حَصَلَ»

(فصل) هذا الفصل معقود لبيان موجبات الغسل أي الأشياء التي يكون حصولها موجبا للغسل ومقتضيا له ذكر منها في النظم تبعا

للأصل ثلاثة أشياء الجنابة والحيض والنفاس وزاد بعضهم موجبا رابعا وهو إسلام الكافر وقيل داخل في الموجب الأول الذي هو الجنابة لأن الكافر جنب على المشهور وزاد بعضهم الموت قال في أسهل المسالك :

«وموجبات الغسل عند الناس ست فقطع الحيض والنفاس»

إلى أن قال (وغسل الميت أو من أسلما)

الموجب الأول (حيض) أي إنقطاعه وكذلك نفاس وسيأتي الكلام عليهما في فصلين الثالث الجنابة وهي قسمان (مغيب الحشفة في الفرج) (والإنزال منها) من الجنابة قال في الأصل يجب الغسل من ثلاثة أشياء الجنابة والحيض والنفاس فالجنابة قسمان أحدهما خروج المنى بلذة معتادة في نوم أو يقاضة بجماع أو غيره والثاني مغيب الحشفة في الفرج ولو لم ينزل لما في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها قد وجب الغسل وعليه فلا يتوقف على إنزال المنى بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على المرأة والرجل وفي رواية إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل (بلذة معتادة) يرجع هذا الى الإنزال لان خرج بقظة بلا لذة بل سلسا أو بضرية أو طرية أو لدغة عقرب فلا غسل (كذلك ان في نومه قد لفظه) وإن بلا لذة (ورؤية الجماع في النوم هدران لم يكن منه منى قد صدر) أي خرج قال في الأصل ومن رأى في منامه كأنه يجامع ولم يخرج منه شئ فلا شئ عليه لأن الغسل في غير الجماع منوط بخروج المنى (وواجد المنى) يعني أن من وجد منيا في ثوبه لا يدري متى أصابه فإنه

يغتسل ويعيد ما صلى من آخر نومة نامها فيه وقال ابن حبيب يعيد من أول نومة وكذلك إن شك أمني هو أو مذي كما قال خليل وإن شك أمدى أو مني إغتسل وأعاد من آخر نومة كتحققه وهذا هو المشهور وقيل إن كان طريا فمن آخر نومة وإن كان يابسا فمن أول نومة وكذلك المرأة إذا رأت حيضا في ثوبها ولم تدر وقت حصوله فتغتسل وتعيد الصلاة من آخر نومة وقال ابن حبيب لا تعيد في الصوم إلا يوما فقط وقال بعضهم إن الحيض يقطع التتابع ويرفع النية فقد صامت بلا نية فوجب إعادة الجميع و رد بعضهم على ذلك لأنها حيث لم تعلم به فهي على النية الأولى لم ترفعها فلا يبطل التتابع أه بتصرف من الدسوقي .

(فَرَائِضُ الْغَسْلِ)

« فَصَلُّ فَرُوضِ الْغَسْلِ قَصْدٌ أَوْلاً وَالْفَوْرُ وَالْعُمُومُ وَالذَّلْكَ تَلَاً »
 « سُنَنُهُ غَسْلُ الْيَدَيْنِ كَالْوُضُوءِ فِي الْبَدَنِ وَالصَّخَاخُ وَالتَّخَضُّضُ »
 « كَذَاكَ الْإِسْتِنْشَاقُ وَهُوَ الشَّمُّ وَالْإِسْتِنْشَاقُ وَبِهِ تَتَيَّمُ »
 « وَصَفْحَةُ الْأُذُنِ كَمِثْلِ الْجَسَدِ يَجِبُ غَسْلُهَا بِلَا تَرَدُّدٍ »

(فصل) تقدم معنى الفصل (فروض الغسل) أربعة (قصد أولا) أي

نية لأنها القصد إلى الشيء والعزم عليه وقد تقدم دليل وجوبها وما يتعلق بها في فصل الوضوء (والفور) وهو أن يأتي بالغسل في فور واحد فلا يترك غسل العضو حتى يجف غسل العضو الآخر وحكمه الوجوب مع الذكر والقدرة على المشهور (والعموم) أي عموم الجسد بالماء بحيث لا يترك شيئا منه ويجب عليه أن يتعهد ما ينبو عنه الماء من

جسده كالإبط والمرفقين والسرة (والدلك تلا) وهو الفريضة الرابعة من فرائض الغسل والمراد به إمرار العضو على العضو بعد صب الماء قال خليل ودلك ولو بعد الماء أو بخرقه أو إستنابة وإن تعذر سقط أه قال في الدردير وما ذكره المصنف من وجوب الخرقه والإستنابة عند تعذره باليد قول سحنون وإستظهره المصنف وقال ابن حبيب متى تعذر باليد سقط ولا يجب بالخرقة ولا الإستنابة ورحجه ابن رشد فيكون هو المعتمد أه (سننه) أربعة (غسل اليدين) ثلاثا إلى كوعيه (كالوضوء) أي كما تقدم في الوضوء (في البدء) أي عند الشروع (والصماخ) بكسر الصاد أي ومسح صماخ الأذنين أي الثقبه الداخلة في الرأس (والتمضمض) أي المضمضة مرة (كذاك الإستنشاق) وهو جذب الماء بالنفس إلى الأنف (وهو الشم) لغة وقد تقدم الكلام عليه في الوضوء (و) عد بعضهم (الإستنثار) وهو طرح الماء بالنفس من الأنف (وبه تتم) السنن وهذا إذا لم يفعلها في الوضوء المستحب فإن فعلها كانت هذه الأشياء من سنن الوضوء لا الغسل و قال بعضهم إن هذا الوضوء الذي يأتي به وضوء صورة و في المعنى قطعة من الغسل وحينئذ فيصح إضافة السنن لكل منهما عند إتيانه بالوضوء وعند عدم الإتيان به تكون مضافة للغسل (وصفحة الأذن كمثل) ظاهر (الجسد يجب غسلها) وينبغي أن يكفي أذنه على كفه مملوءة بالماء ثم يدلکها ولا يصب الماء فيها لما فيه من الضرر .

« أَمَّا الْفَضَائِلُ فَغَسَلُ مَا بَدَا مِنْ نَجَسٍ كَفَرَجِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ »
« وَعِنْدَهَا يَنْوِي وَأَعْضَاءُ الْوُضُوءِ تُغَسَّلُ مَرَّةً كَمَا قَدْ إِرْتَضَوْا »

«وَأَبْدَأُ بِالْأَعْلَى وَقَلِّ بِالْيَمِينِ»
«وَقَلِّ الْمَاءَ وَمَنْ قَدْ ذَكَرَا»
«بَادَرَ لِلْفَسْلِ مَتَى تَذَكَّرَا»
«فَإِنْ يَكُنْ آخِرَ بَعْدَمَا ذَكَرْ»
«وَصَحَّ غَسْلُهُ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ»
«وَوَلِّتِ الرَّأْسَ بِلَا تَخْمِينِ»
«مِنْ غَسْلِهِ عَضْوًا كَلِمَةً تُرَى»
«وَمَا بِهِ صَلَّى أَعَادَ لِامْرَأَا»
«فَنَفْسَلُهُ بِذَا التَّأخِرِ هَدْرًا»
«إِنْ كَانَ مِنْ أَعْضَائِهِ كَمَا رَضُوا»

(أما الفضائل) تقدم معنى الفضائل في باب الوضوء (ف) أولها (غسل ما بدا) أي ظهر أي يبدأ بغسل ما على جسده (من نجس) أي نجاسة (كفرجه) أي ما على فرجه منيا أو غيره وينوي رفع الجنابة عند غسل فرجه وهذا معنى قولنا (وعندها ينوي) فإن لم ينو عند غسل ذكره فلا بد من صب الماء عليه وذلك بعد ذلك فلو كان مر على أعضاء وضوئه أو بعضها إنتقض وضوءه فلا بد من إمراره على أعضاء الوضوء بنية (و) من فضائله (أعضاء الوضوء تغسل مرة) بنية رفع الجنابة ويكره التثليث وهذا معنى (كما قد إرتضوا) وقد تكلمنا على ما في المسألة من خلاف في شرحنا السبائك الأبريزية على الجواهر الكنزية فليراجع (وإبدأ بالأعلى) قبل الأسفل ندبا (وباليمين) قبل اليسار (وثلث الرأس) أي ومن فضائل الغسل تثليث غسل رأسه (بلا تخمين) أي بلا شك بثلاث غرفات يعممه بكل غرفة وقيل غرفة على الشق الأيمن وغرفة على الشق الأيسر وغرفة يعممه بها وسبب البداءة باليمين الحديث المروي في البخاري وغيره عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله الحديث أخرجه البخاري

في كتاب الوضوء (وقلل الماء) أي ومن فضائل الغسل قلة الماء بلا حد وقد تقدم الكلام عليها في الوضوء (ومن قد ذكرنا من غسلة عضوا) كان قد نسيه (كلمة) أي قطعة من جسده (بادر للغسل متى تذكرنا) إلغ بنية الجنابة ولو تذكر ذلك بعد شهر وأعاد ما صلى قبل غسله بذلك المنسي (بلامرا) أي بلا شك (فإن يكن آخر) المنسي (بعدهما ذكر) للعضو أو اللعة ولم يبادر إلى غسله (فغسله هذا التأخر هدر) أي باطل فلا بد أن يغتسل ثانياً ويعيد ما قد صلى (وصح غسله) أي ذاك العضو المنسي من أعضاء الغسل (بنية الوضوء إن كان من أعضائه) أي من أعضاء الوضوء قال في الأصل فإن كان في أعضاء الوضوء وصادفه غسل الوضوء أجزاءه يريد أن المنسي إذا كان في أعضاء الوضوء أو كانت جبيرة مسح عليها في الجنابة ثم سقطت فتوضأ بعد ذلك وإن كان في مفسول الوضوء لا في مسحها فإن غسله لذلك بنية الوضوء يجزيه عن غسله بنية الوضوء وكذلك إذا اغتسل معتقداً الجنابة ثم تبين أنه لم يكن جنباً فإن غسله يجزيه عن الوضوء لأن الأصغر يندرج تحت الأكبر (كما رضوا) وبالله التوفيق .

(مَا يَمْنَعُهُ الْأَكْبَرُ)

« فَصَلِّ لِلْجَنبِ لَا بِحِلِّ
« إِلاَّ كِتَابِيَّةً وَنَحْوَهَا إِذَا
« ثُمَّ عَلَى الْمُرِيدِ لِلرُّطْبِ إِذَا
« أَنْ يُحْضَرَ الآلَةُ لِلتَّسْحِينِ
« دَخُولِ مَسْجِدٍ وَلَا إِنْ يَتْلُوا
« أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ تَعَوَّذَا
« خَشْيَ مِنْ بَرُودَةِ الْمَاءِ أَذَى
« أَوْلاً فَلَا يَقْرَبُهَا فِي الْجَمِينِ

«إِذَا احْتَلَمَ وَالْمَاءُ خَرَجَ مِنْ ذَكَرٍ فَتَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَجٍ»

(فصل) في ما يمنعه الأكبر (وللجنب) أي من عليه الجنابة (لا يحل) له (دخول المسجد) ولو مجتازا أي مارا وليس لصحيح حاضر دخوله بتيمم إلا إن إضطر بأن لم يجد الماء إلا في جوفه أو يكون بيته داخله فيريد الدخول أو الخروج فلا يجب عليه الغسل أو يضطر إلى المبيت به فإنه يتيمم وأما المريض والمسافر العادم للماء فيجوز لهما التيمم ويدخلان للصلاة فيه ولا يجوز لهما المكث إلا للضرورة (ولا أن يتلوا) ولا يحل له أن يتلوا القرآن لأن القارئ يخاطب الرب سبحانه وتعالى والجنب ليس أهلا لذلك ومصدر ذلك الأحاديث الصحيحة فقد ورد أن القارئ يناجي ربه وقد إغتفر له العلماء الشيء اليسير لأجل التعوذ أو لأجل الاستدلال وهذا معنى (إلا كآية ونحوها إذا أراد أن ينام) وهو جنب (أو تعوذا) فيشمل آية الكرسي والإخلاص والمعوذتين وأجاز بعضهم له أن يقرأ سورة الجن وقد بسطنا في الموضوع في شرحنا السبايك الأبريزية (ثم على المرید) أي القاصد (للوطف إذا خشي من برودة الماء أذى) أي ضرا حدوثه أو زيادته لايجوز له الوطف لزوجته إلا بعد (أن يحضر) (الآلة) كوقيد وغاز وحطب (للتسخين) أي لتسخين الماء البارد لأجل الغسل (أولا) أي وإن لم يحضر ذلك (فلا يقربها) بوطء (في) ذلك (الحين) أي الوقت إلا أن يتضرر بذلك أي بترك الوطف وحينئذ يجوز له الإقدام على الوطف وتيمم و كذلك قوله (إلا إذا احتلم) أي حصلت له الجنابة بسبب الإحتلام (و) خرج (الماء) من ذكر أو إحتلمت المرأة كذلك

(فما عليه من حرج) إذا كان يخشى الهلاك أو الضرر بالماء فيجوز له أن ينتقل إلى التيمم قال خليل (ومنع مع عدم ماء تقبيل متوض وجماع مفتسل إلا لطول) وقوله مع عدم ماء كذلك مع عدم القدرة عليه لأجل برودته قال في الأصل ولا يجوز لمن لا يقدر على الماء البارد أن يأتي زوجته حتى يعد الآلة إلا أن يحتلم فلا شئ عليه و بالله التوفيق .

(التيمم)

«فَصَلِّ وَجَازًا لِلْمَسَافِرِ بِإِلَّا
مَعْصِيَةِ تَيْمَمٍ بِإِلَّا قَلًا»
«وَمِثْلُهُ الْمَرِيضُ فِي الْفَرَضِ وَفِي
نَافِلَةٍ مِنْ دُونِ خَلْفٍ فَاقْتَفِ»
«وَالْحَاضِرُ الصَّحِيحُ إِنْ قَدْ فَقَدَا
مَاءَ تَيْمَمٍ لِفَرَضٍ وَجَدَا»
«كَلْبَجَنَازَةٍ تَعَيَّنَتْ وَلَا
تُفَعَّلُ بِهِ الْجُمُعَةُ وَالتَّنْقُلَا»

لما فرغنا من الطهارة المائية إتبعناها هنا بما هو بدل عنها تبعاً للأصل والبدل هو الطهارة الترابية (فصل) وقد تقدم معناه (وجاز للمسافر) يعني أن التيمم مشروع للفرض في حق المسافر إذا كان سفره مباحاً (بلا معصية) (تيمم) والتيمم في اللغة هو القصد قال تعالى ولا آمن البيت الحرام أي قاصدين ونقله الشارع إلى هذا الفعل المخصوص على الصفة المخصوصة والأصل فيه قوله تعالى فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً وقوله صلى الله عليه وسلم فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها طهوراً إذا لم نجد الماء رواه مسلم . وأجمع العلماء على أن التيمم واجب عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله و المشهور أنه رخصة لا عزيمة

وقيل رخصة بالنسبة للمريض وعزيمة بالنسبة لعادم الماء (بلاقلا) أي بلا كراهة قولنا (ومثله المريض في الفرض) أي السبب الثاني الذي يبيح التيمم المرض حدوثه أو زيادته أو تأخر البرء فيجوز له التيمم (في الفرض وفي) (النافلة من دون خلف فاقترف) (و) أما الحاضر (الصحيح إن قد فقد الماء) و خاف خروج الوقت (تيمم لفرض) فقط (وجدا) أي حضر كما يجوز له أن يتيمم (لجنازة تعينت) عليه بأن لم يوجد من يصل عليها بهوضوء أو بتيمم مريض أو مسافر وخيف عليها التغيير فإنه يصلي عليها سواء كان منفردا أو جماعة (ولا يفعل به) أي لا يصلي (به) أي التيمم (الجمعة والتفلا) أي النافلة إستقلالاً بناء على أن الجمعة بدل عن الظهر وهذا القول مشهور مبني على ضعف وأما على أنها فرض يومها فيتيمم لها وهذا ضعيف مبني على المشهور وبقية بحث الموضوع توجد في شرحنا زاد السالك والسبايك الأبريزية وبالله التوفيق .

(فرايض التيمم)

«فَرَوْضُهُ النَّيَّةُ وَالصَّعِيدُ
وَالْمَسْحُ لِلْوَجْهِ وَلِلْيَدَيْنِ
وَضَرْبَةُ أُولَى وَفَوْرٌ وَدُخُولٌ
وَالطَّاهِرُ الصَّعِيدُ كَالْتُرَابِ
وَجَازَ بِالثَّلْجِ وَبِالْحُضْحَاضِ لَا
وَأَمْنَعُهُ بِالْحَشِيشِ وَالْحَصِيرِ
أَعْنِي بِهِ الطَّاهِرَ يَا سَعِيدُ
وَيَنْتَهِي الْفَرَضُ إِلَى الْكَوْعَيْنِ
وَقَتٌ وَالْإِتِّصَالُ بِالصَّلَاةِ قُلٌّ
وَالطُّوبِ وَالْحَجَرِ لَا الْأَخْشَابِ
بِالْجِيرِ إِنْ طَبَخَ لَا مَا نَقَلَا
وَكُلَّ مَا صَارَ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ»

«مِنَ الْمَعَادِنِ الَّتِي تَمَّوَلَّ
فَالْعَلَمَاءُ لَمَنَعِهِ قَدْ نَقَلُوا»
«وَالْمَرِيضِ رَخَّصَ الْمَسْحَ عَلَى
جِدَارِ طُوبٍ لَمْ يَجِدْ مَنَاوِلًا»

يعني أن للتيمم فرائض وسننا ومندوبات (فروضه النية) أي نية
إستباحة الصلاة من الحدث المرتب على أعضاء وضوئه ونية الإستباحة من
الأكبر إن كان أو ينوي الفرض لا ينوي رفع الحدث لأن الحدث لا يرفع
بالتيمم على المشهور (والصعيد) أي الطاهر لقوله تعالى فتيموا صعيدا
طيبا أي طاهرا وهذا معنى قولنا أعني به الطاهر يا سعيد (والمسح
للوجه) ومن فرائض التيمم مسح الوجه من منابت الشعر المعتاد طولا
إلى الذقن و من وتد الأذن اليمنى إلى وتد الأذن اليسرى عرضا
(ولليدين وينتهي الفرض إلى الكوعين) و يمسح ظاهرهما وباطنهما
وعليه أن يخلل أصابع يديه على القول المشهور (وضربة أولى) أي وضع
اليدين على الأرض فرض من فرائض التيمم ومن فرائضه (فور) وهو
المعبر عنه بالموالة بين مسح الوجه ومسح اليدين كالوضوء (ودخول
وقت) ومن فرائضه دخول الوقت لا قبله (والإتصال) ومن فرائض التيمم
أن يكون متصلا (بالصلاة) فلو فصل بينه وبين الصلاة أعاد تيممه
ويغتفر الفصل اليسير ومن فرائض التيمم (الصعيد الطاهر) وهو كل ما
صعد على وجه الأرض (كالتراب) وهو أفضل (و) من الصعيد
(الطوب والحجر) (لا) يجوز على (الأخشاب) أي الخشب (وجاز
بالثلج) وهو الماء الجامد وبالخضخاض وهي الطين الجارية الرقيق قال
خليل (وخضخاض وفيها جفف يديه روي بجيم وخاء بأن يضعهما عليه

برفق) (لا يجوز بالجير إن طبخ) أي شوى لخروجه بالصنفة عن كونه صعبدا وأما إذا لم يطبخ فيجوز عليه التيمم ولو نقل وهذا معنى قولنا (لا مانقلا) أي لا يمنع التيمم على المنقول من الجير (وامنعه) أي التيمم (بالحشيش) وكذلك يمنع (بالحصير) (و) امنعه بـ (كل ما صار في ملك الغير) (من المعادن) كشب وملح وحديد ونحاس وورصاص وكحل وقزدير ومغرة ورخام وكبريت أما في موضعها فيجوز عليها التيمم أما أن نقلت وصارت في يد الناس محمولة فلا يجوز التيمم عليها (فالعلماء لمنعه قد نقلوا) وللمرضى رخص أي جار للمريض مسح أي تيمم على جدار طوب أو حجر (لم يجد) (مناولا) غيره كذلك يجوز للصحيح على الرجح إذا لم يكن الطوب محروقا وكذلك الحجر قال خليل وللمرضى حايط لبن أو حجر .

مَرَافِقٍ تَجْدِيدُ ضَرْبَةٍ وَلَا
 كَظَاهِرٍ وَإِبْدَاءُ بِأَوَّلِ الْيَدَيْنِ
 وَيُوجَدُ الْمَاءُ لِلْفَائِدِ ضُرٌّ
 وَافْعَلْ بِهِ النَّفْلَ إِذَا تَأَخَّرَا
 وَكَالتِّلَاوَةِ بِلَا خِلَافٍ
 وَالْوَقْتُ لَمْ يَخْرُجْ وَلَمْ يَنْفِصَلَا
 لِمَنْ لِنَقْلِ كَانَ قَدْ تَيَمَّمَا
 يَقُومُ لِلْأَشْفَاعِ فَوْرًا فَأَعْلَمَهُ
 فَيَبِيَّةَ الْأَكْبَرِ حَتْمًا تُذَكَّرُ

«وَسَنَّ التَّيَمُّمَ الْمَسْحَ إِلَى
 «وَفَضَّلَهُ سَمَّ وَقَدِيمَ التَّيَمُّنِ
 «وَابْطَلَهُ بِالتَّاقِصِ وَهُوَ قَدْ غَيَّرُو
 «وَهُوَ لِفَرَضٍ وَاجِدٍ لَا أَكْثَرَا
 «كَالْمِسِّ لِلْمُصْحَفِ وَالطَّوَائِفِ
 «بَيْنِيَّةٍ وَبِالصَّلَاةِ اتَّصَلَا
 «وَعَبِيرُ فَرَضٍ جَازِمَاتُ قَدَّمَا
 «وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَرَضٍ أَعْتَمَهُ
 «وَمَنْ تَرْتَبَ عَلَيْهِ الْأَكْبَرُ

قوله (وسنن التيمم) ثلاثة أولها مسح اليدين إلى المرفقين أي ما بين الكوعين إلى المرفقين فمن إقتصصر على الكوعين أعاد في الوقت (تجديد ضربة ولا) ومن سننه تجديد الضربة فالضربة الأولى وهي وضع اليد على الأرض فريضة والثانية سنة فمن تركها فإن تيممه صحيح ولا يعيد الصلاة قوله (ولا) أي الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين فإن نكس أعاد المنكس وحده إن لم يصل به وإلا أجزاءه (وفضله سم) أي التسمية عند الإبتداء وهي بسم الله (وقدم اليمين) ويندب له أن يقدم اليد اليمينية على اليد اليسرى في المسح (كظاهر) وأن يكون مسح اليدين من ظاهرهما مقدما على مسح باطنهما (وإبدأ بأول اليدين) أي يمكن أن يكون أعلى العضو مقدما في المسح على أسفله في الوجه واليدين وهذا معنى قوله في الأصل (ومقدمه على مؤخره) (وابطله بالناقض) أي النواقض الستة عشر التي ينتقض بها الوضوء أل في الناقض للعهد ويمكن أن تكون للجنس (وهو) أي الناقض (قد غبر) أي تقدم عند ذكر نواقض الوضوء ويزيد على نواقض الوضوء ناقض وهو وجود الماء قبل الصلاة للصحيح الذي لم يجد الماء وهذا معنى قولنا (وبوجود الماء للفاقد ضرا) إذا إتسع الوقت وإلا صلى بتيممه ذلك على الصحيح وأما أن وجده بعد الدخول في الصلاة لم يبطل تيممه وقمادى على صلاته ويحرم عليه القطع إلا إذا نسي الماء برجله فتيمم ودخل فتذكره فيها فإنها تبطل ان اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء قال خليل و بطل بمبطل الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها إلا ناسيه (وهو) أي التيمم

(لفرض واحد لا أكثر) فإن صلى به صلاتين أعاد الثانية أبدا وآستثنوا من ذلك المريض الذي لا يقدر على مس الماء الضرر بجسمه قال في الرسالة ولا يصلي صلاتين بتيمم واحد من هؤلاء إلا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر بجسمه مقيم وقد قيل يتيمم لكل صلاة أه وهذا هو المشهور وقد أخذ عن الشيخ بن أبي زيد بتمريضه بقيل وتقديم غيرها عليها (وافعل به النفل إذا تأخرا) النفل عن الفرض كما يجوز به (مس المصحف والطواف وكالتلاوة) للجنب (بلاخلاف بنية) عند ابن رشد عند تيمم الفريضة قال وإن لم ينوها لم يصلها ولهذا قال في الأصل إن نوى ذلك وإتصلت بالصلاة وهذا معنى قولنا (وبالصلاة إتصلا) ويسير الفصل مغتفر ومنه مقدار قراءة آية الكرسي (و) الحال أن (الوقت لم يخرج) أما إن خرج الوقت فلا يجوز له صلاة النفل بهذا التيمم قال في شرح الأصل للشيخ صالح عبد السميع ولا يشترط أن ينوي صلاة النفل بعد الفرض خلافا لظاهر المصنف وقد تقدم قول ابن رشد وتقدم معنى (ولن ينفصلا) وهو مفهوم من قولنا إتصلا (وغير فرض) أي النافلة ومس المصحف والتلاوة (جازما تقدما لمن لNFL كان قد تيمما) بتيمم النفل لمن لNFL كان قد تيمما والمعنى أن من كان فرضه التيمم جازله أن يفعل به ما شاء من مس المصحف والتلاوة والطواف غير الواجب وركعتاه إلا الصلاة الفرض فلا يجوز له أن يصليها بتيمم النفل لأن الفرض أعلى من النفل قال خليل وجاز جنازة و سنة و مس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه) بتيمم فرض أو نفل أن تأخرت لا فرض آخر قال

في الدردير ومنه طواف واجب (و) على ما تقدم (ف) من تيمم لفرض العتمة) أي العشاء (يقوم للإشفاق فورا فاعلمه) أي قام للإشفاق ووترا بعدها من غير تأخير كما تقدما وجاز له أن يقوم الليل كله بتيمم العشاء (ومن ترتب عليه) الحدث(الأكبر)(فنية الأكبر) فلا بد أن ينوي إستباحة الصلاة منه كما تقدم (حتما تذكرا) وتسقط الصلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد وقد اختلف في هذه المسألة على أربعة أقوال أحدها مالكا أنه لا يصلي ولا يقضي وقال ابن القاسم يصلي ويقضي وقال أشهب يصلي ولا قضاء عليه وقال أصبغ يقضي ولا يصلي وقال بعضهم :

ومن لم يجد ماء ولا متيما فأربعة الأقوال يحكي مذهبها
 يصلي ويقضي عكس ما قال مالك وأصبغ يقضي والأداء لا شها
 وللقابسي ذو الربط يومي لارضه بوجه وأيد للتيمم مطلبا

(الْحَيْضُ)

«فَصَلِّ وَمَنْ تَحْمِلُ أَنْ دَمٌ صَدَرَ»
 «فَذَاتُ بَدَأٍ تَمَكُّثُ النَّصْفِ إِذَا
 «وَذَاتُ عَادَةٍ إِذَا مَا دَامَا
 «لِحَامِلٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ النَّصْفِ
 «فِي السِّتِّ أَوْ أَكْثَرَ شَهْرٍ كَامِلٍ
 «وَلَقَفَتْ ذَاتُ انْقِطَاعٍ مُطْلَقًا
 «وَمَا عَلَى الْجَنْبِ يَمْنَعُ فَذَا
 «سِوَى الْقِرَاءَةِ وَتَقْضِي الصَّوْمَا
 «مِنْ فَرْجِهَا كَمَكْدَرَةٍ حَيْضٍ ظَهَرَ»
 «دَامَ عَلَيْهَا مُدَّةُ ذَلِكَ الْأَذَى»
 «فِي الثَّلَاثِ اسْتَظْهَرَتْ أَيَّامًا»
 «وَنَحْوَهُ جَرَى بِذَلِكَ الْعُرْفِ»
 «عِشْرُونَ وَالنِّصْفُ لَهَا يَا سَائِلُ»
 «أَيَّامَ حَيْضٍ قَدْ بَدَأَ تَدْفُقًا»
 «عَلَى ذَوَاتِ الْحَيْضِ يَمْنَعُ خَذَا»
 «وَتَسْقُطُ الصَّلَاةُ عَنْهَا حَتْمًا»

«وَمَنْعَ الرَّطْبِ إِذَا فَارَجَهَا إِذَا حَاضَتْ لِأَنَّهُ يَسْتَبِيبُ الْأَذَى»
«كَبَّيْنِ سِتْرَةٍ وَرَكْبَتِهِ مَنِعٌ تَمَسَّعُ بِهَا إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ»

(فصل) تقدم معنى الفصل والحيض هو الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة وهذا معنى (ومن تحمل أن دم صدر من فرجها) أي من قبلها إحتراز به عن الخارج من الدبر أو من ثقبه أو الخارج بنفسه من صغيرة دون السع أو من بنت سبعين سنة وسيل النساء فيما بين الخمسين إلى الستين قولنا (ككدره) بضم الكاف شئ كدر وليس على الوان الدماء ليس بأبيض خالص ولا بأسود خالص بل متوسط بينهما (حيض ظهر) ويسمى حيضا لأن الحيض والمحيض إجتماع الدم هنالك ومنه سمي الحوض حوضا لإجتماع الماء فيه وأما معناه شرعا فهو ما تقدم والدماء التي تخرج من الفرج ثلاثة دم حيض و دم إستحاضة و دم نفاس وقال بعضهم للجسد حالتان حالة صحة وحالة مرض فالخارج في الصحة دم الحيض والخارج في المرض دم الإستحاضة والخارج عند الولادة دم النفاس فأما دم الحيض فهو الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة غير زايد على نصف شهر من غير ولادة قلنا (فذاث بدء) نعني أن النساء مختلفات الحكم فمنهن من لم يسبق لها حيض و لم تتقرر لها عادة فهي (تمكت النصف) أي خمسة عشر يوما (إذا دام) عليها مدة بدون قطع (ذاك الأذى) أي الحيض لأن الله سماه أذى بقوله : (ويستلونك عن المحيض قل هو أذى) ومنهن من سبق لها حيض وتقررت لها عادة وهي معنى قولنا (وذاث عادة إذا ما داما) عليها نزول الدم فبالثلاث

إستظهرت أياما) أي أنها تستظهر على عاداتها بثلاثة أيام فإذا كانت
 عاداتها سبعة أيام زادت عليها ثلاثة أيام فإذا لم ينقطع إغتسلت وصلت
 وصامت وجاز وطئها وإن كانت عاداتها ثلاثة عشر إستظهرت بيومين وإن
 كانت أربعة عشر إستظهرت بيوم وإن كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا
 إستظهار ثم هي بعد ذلك مستحاضة وكذلك المبتدأة التي تقدم ذكرها إذا
 زاد الدم على خمسة عشر يوما فإنها مستحاضة تغتسل وتصلي وتصوم
 ويأتيها زوجها ومنهن الحوامل (فالحامل بعد ثلاث) من الشهور
 (النصف) أي خمسة عشر يوما ونحوه خمسة أيام المجموع عشرون يوما
 فإذا لم ينقطع بعدها فهي مستحاضة تفعل مثل سابقتها (ونحوه جرى
 بذلك العرف) المراد به العرف الشرعي والحامل (في الست) شهور (أو
 أكثر شهر كامل) (عشرون) يوما (والنصف) وهي عشرة أيام إستظهارا
 لها المجموع ثلاثون يوما وهذا إذا لم ينقطع الدم (لها ياسايل) تميم
 وإختلف العلماء في ما قبل الثلاثة هل هو كما بعدها أو كالمعتادة قبلها
 (ولفقت) (ذات إنقطاع) يعني أن الحايض إذ تقطع عليها الدم فإنها
 تلتق الأيام التي كان يأتيها المحيض فيها حتى تجمع المبتدأة خمسة عشر
 يوما والمعتادة عاداتها وإستظهارها والحامل من ثلاثة أشهر إلى ستة تجمع
 عشرين يوما ومن ستة فأكثر شهرا حسب التفصيل الذي تقدم ثم بعد
 ذلك هي مستحاضة وتغتسل كلما إنقطع عنها لأنها لا تدري هل
 يعاودها أم لا وتصوم وتصلي والمميز بعد طهر ثم حيض في العدة إتفاقا
 وفي العبادة على المشهور بقية البحث في شرحنا زاد سالك على أسهل

المسالك وهذا معنى (مطلقاً أيام حيض قد بدأ تدفقا) (وما على الجنب يمنع) وهو ما ذكر في قولنا فصل وللجنب لا يحل (فذا على ذوات الحيض) والنفاس يمنع (خذ سوى القراءة) فإنها تجوز للحيض دون الجنب فلا يجوز لها مس المصحف ولا دخول المسجد ولا الطواف ولا الصلاة مطلقاً (وتقضي الصوما) دون غيره بأمر جديد (وتسقط الصلاة عنها) فلا تصلي ولا تقضى (حتماً) أي وجوباً (ويمنع الوطء) لقوله سبحانه وتعالى: (ولا تقربهن حتى يطهرن) قال في عمدة البيان وأعلم أن ممنوعات الحيض قسمان قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه فالقسم المتفق عليه تسعة وجوب الصلاة وصحة فعلها وصحة فعل الصوم ومس المصحف والصلاة وإبداء العدة والوطء في الفرج ورفع الحدث ودخول المسجد ويندرج فيه الطواف والإعتكاف إذا لا يوقعان إلا في المسجد والقسم المختلف فيه سبعة وهو ينقسم إلى قسمين قسم المشهور فيه المنع وهو خمسة الوطء بعد الطهر وقبل التطهر والوطء بطهر التيمم والوطء فيها دون الإزار ووجوب الصوم ورفع حدث جنابتها وفائدة الخلاف في الأخير إباحة القراءة بالفسل وثالثها فيه أن طرأت الجنابة لم يجز وإن طرأ الحيض جاز وقسم المشهور فيه الجواز وهو شيثان قراءة القرءان ظاهراً والتطهير بفضل ما بها (الفرجها إذا حاضت لأنه بسبب الأذى) لقوله سبحانه وتعالى: (فإعتزلوا النساء في الحيض) (كبين سرة وركبة منع) أي حرم (تمتع بها) إلى أن ينقطع) الدم وتغتسل بعني أنه يحرم الإستمع بما بين السرة والركبة ولو على حابل وهما خارجان ويجوز بما

عدا ذلك كالإستمتاع بيدها وصدورها لما رواه البخاري من حديث ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فاتزرت وهي حايض وفي حديث عائشة رضي الله عنها قالت كانت إحدانا إذا كانت حايضا فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تنزر في فور حيضها ثم يباشرها قالت وإيكم يملك إربه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يملك إربه أخرجه البخاري في كتاب الحيض والله أعلم .

(النِّفَاسُ)

«فَصَلِّ وَحُكْمَ الدَّمِ فِي النِّفَاسِ كِمَثَلِ حُكْمِ الْحَيْضِ عِنْدَ النَّاسِ»
 «فِي الطَّهْرِ وَالْمَنَعِ وَأَكْثَرَ النِّفَاسِ يَسْتَوْنَ يَوْمًا دُونَ زَيْدٍ وَالنِّبَاسِ»
 «وَحَيْثُمَا جَفَّ تَطَهَّرَتْ وَلَوْ يَسْوَمَ الْيَوْلَادَةَ كَمَا ذَاكَ زَوْوًا»
 «ثُمَّ إِذَا عَاوَدَهَا الدَّمُ تَضَمَّ إِنْ كَانَ نِصْفَ الشَّهْرِ لَمْ يَحِضْ لِيَدَمٍ»
 «وَبَعْدَ نِصْفِ الشَّهْرِ حَيْضٌ مُؤْتَنَفٌ وَالْحُكْمُ فِي الْحَيْضِ أَتَى فِيمَا سَلَفَ»

(فصل) تقدم تعريفه (حكم الدم) الخارج بسبب الولادة وهو دم النفاس قال القرافي هو ولادة المرأة لانفس الدم قال الجوهري ولذلك يقال دم (النفاس) والشئ لا يضاف إلى نفسه وحكمه أنه يمنع ما يمنع منه الحيض وهذا معنى قولنا (كمثل حكم الحيض عند الناس في الطهر) فالنفاس إذا إنقطع عنها النفاس لمدة خمسة عشر يوما ثم عاودها دم فإنه لا يضاف إلى ذلك النفاس ويعتبر حيضا جديدا كالحيض (والمنع) أي ما يمنع الحيض يمنع النفاس من صلاة وصيام وطواف ودخول مسجد ووطء

(وأكثر النفاس ستون يوما دون زيد) أي زيادة (والتباس وحيشما جف)
 أي إنقطع الدم (تطهرت) أي إغتسلت وصلت وصامت (ولو يوم)
 (الولادة) ولو في لحظة (كما ذاك رووا) أي العلماء قال في الأصل فإذا
 إنقطع الدم قبلها ولو في يوم الولادة إغتسلت وصلت (ثم إذا عاودها)
 أي رجع لها (الدم تضم) أيامه لأيام النفاس إذا كان رجوعه لها
 (ونصف الشهر لم يمض لدم) (و) إما لو رجع لها (بعد نصف الشهر) فهو
 (حيض مؤتلف) أي جديد كما تقدم الكلام عليه (والحكم في)
 (الحيض أتى فيما سلف) أي في فصل الذي قبل هذا وقد بينا حكمه .

(أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ)

«فَصَلُّ إِذَا زَالَتْ فَوْقَ الظَّهْرِ حَلٌّ» لآخر القامة مختار أجَلٌ
 «وَالْقَصْرُ مِنْهُ قُلُّ لِلِاصْفِرَارِ» واشتركا في الوقت بالمقدار
 «أَمَّا الضَّرُورِيُّ لَهَا يَمْتَدُّ» إلى غروب الشمس ذاك حدٌ
 «وَمِنْ غُرُوبِهَا لِمَغْرِبِ عَلَى» تقدير شرط أو مغيب مثلا
 «أَعْنِي مَغِيبَ شَفِيقٍ وَلِلْعِشَاءِ» وقت إلى الثلث كما ذاك فشا
 «وَمِنْهُ لِلْفَجْرِ ضَرُورِي الْمَغْرِبِينَ» ويدخل الصبح إلى أن يستبين
 «طُلُوعَهَا وَقِيلَ لِلِاسْتِفَارِ» وماعدا ذا فالقضاء الجار
 «وَمَنْ يَكُنْ أَخْرَاهَا حَتَّى حَرَجَ» وقت فذنبه عظيم وخرج
 «إِلَّا لِنَسْيَانٍ وَنَوْمٍ فَالْقَلَمُ» عن ذنب مرفوع إذا ذنب ألم

(فصل) تقدم الكلام عليه والأوقات جمع وقت وهو الزمن المقدر

للعبادة شرعا وهو إما وقت أداء أو وقت قضاء ووقت الأداء إما وقت

إختيار أو وقت ضروري والإختياري إما وقت فضيلة أو وقت توسيع لقوله (إذا زالت) أي الشمس عن كبد السماء من جهة المشرق إلى المغرب وأخذ الظل في الزيادة (فوقت الظهر حل) أي دخل ويمتد (لآخر القامة) وهو وقت (مختار) له (أجل) وقامة كل إنسان سبعة أقدام بقدمه أو أربعة أذرع بذراعه بغير ظل الزوال فلا يحسب من القامة وبيان ذلك أن الشمس إذا طلعت ظهر لكل شاخص ظل من جهة المغرب فكلما إرتفعت نقص فإذا وصلت وسط السماء وهي حالة الإستواء كمل نقصانه وبقيت منه بقية وهي تختلف بحسب الشهور العجمية (والعصر منه) أي من إنتهاء وقت الظهر ويمتد وقته المختار (للإصفرار) وقولنا (وإشتركا) أي الظهر والعصر (في الوقت بالمقدار) أي بقدر أحدهما أي أن أحدهما تشارك الأخرى بقدر أربع ركعات في الحضر وركعتين في السفر قال خليل وإشتركا بقدر أحدهما وهل في آخر القامة الأولى أو أول الثانية خلاف (أما الضروري لهما) أي للظهرين (يمتد) من الإصفرار (إلى غروب الشمس) قال خليل والضروري بعد المختار للطلوع في الصبح والغروب في الظهرين (ومن غروبها) أي الشمس وقت مختار (المغرب) على تقدير شرط) أي يقدر بفعلها بعد شروطها من طهارتى حدث وخبث وستر عورة وإستقبال ويزاد أذان وإقامة (أو) إلى مغيب الشفق على قول من قال أن وقتها يمتد إلى (مغيب) الشفق قاله الرجراجي وابن العربي (مثلا) تتميم للبيت (أعني مغيب شفق) وهو الحمرة الباقية من بقايا شعاع الشمس (و) من مغيب الشفق (للعشاء وقت إلى الثلث) الأول من الليل

على المشهور وقال ابن حبيب إلى نصف الليل وروى ابن وهب أن وقتها المختار من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر وعلى هذا فليس لها وقت ضروري (ومنه) أي من الثلث الأول (للفجر) وقت (ضروري للمغربين) (و) من الفجر (يدخل) وقت الصبح (إلى أن يستبين) أي يظهر (طلوعها) والمراد بالفجر الصادق المستطير المنتشر لا المستطيل وهو الفجر الكذاب الذي يطلع كذب السرحان لأن هذا لا يترتب عليه شيء من الأحكام (وقيل للإسفار) الأعلى وهذا هو المشهور وعلى القول الأول لا ضروري للصبح (وما عداذا) أي ما تقدم من الوقت فوق القضاء للصلاة وقد تقدم لنا أن الوقت مختار وضروري وكل منهما يسمى أداء إلا أن الإثم على من أخر الصلاة إلى الوقت الضروري لأن الشارع صلى الله عليه وسلم لم يرخص في إيقاع الصلاة فيه إلا لأصحاب الضروريات دون غيرهم ممن ليس لهم ضرورة تدعوهم إلى تأخير الصلاة والوقت الثالث هو القضاء وهو إيقاع الصلاة خارج الوقت وإلى هذا الإشارة بقولنا (ومن يكن آخرها حتى خرج وقت) أي وقتها (فذنبه عظيم) أي عليه ذنب عظيم وقد تقدم الكلام على تأخير الصلاة عن وقتها عند قولنا ويحرم التأخير للصلاة فليراجع ورفع القلم عن الناسي كما قال صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها وفي حديث آخر رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ والصبى حتى يدرك وعلى المجنون حتى يفيق وهذا معنى (إلا لنسيان ونوم فالقلم عن دين مرفوع إذا ذنب ألم) وبالله التوفيق .

«وَلَا يُصَلِّي النَّفْلَ بَعْدَ الصُّبْحِ
«وَبَعْدَ جُمُعَةٍ وَعَصْرِ حُظْلًا
«وَمُنَعَتْ عِنْدَ الطَّلُوعِ فَأَحْذَرُ
«وَالْوَرْدُ لِلنَّائِمِ بَعْدَ الْفَجْرِ
«كَبَعْدِ جُمُعَةٍ إِذَا مَا خَرَجَا
إِلَى إِرْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ الرَّمَحِ
حَتَّى تُصَلِّيَ مَغْرِبًا فَنِفْلًا
كَذَا الْغُرُوبُ وَرَقِيَّ الْمُنْبِرِ
يَجُوزُ فِعْلُهُ بِدُونِ نُكْرٍ
مِنْ مَسْجِدٍ ثُمَّ لَهُ قَدٌّ وَجَبًا»

(ولا يصلى النفل بعد الصبح) أي تكره النافلة بعد صلاة الصبح إلى إرتفاع الشمس قدر الرمح) أي من إرماع العرب وكذلك بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر والورد للنائم عنه كما سيأتي (و) تكره النافلة (بعد) صلاة الجمعة مباشرة لقوله تعالى: (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض) والعلة في ذلك خوف إعتقاد العامة أن ذلك إتمام لصلاة الجمعة فيجعلون الجمعة أربعاً وينوون بها الظهر قاله في البيان (و) كذلك تكره النافلة بعد (العصر) وهذا معنى (حظلاً) أي كره (حتى تصلي مغرب فنفلًا) أي صل النافلة لأنها حلت (ومنعت عند الطلوع) أي طلوع الشمس (فأحذر) إجتنب (كذا الغروب) إذا أخذت في الغروب (ورقي المنبر) أي عند صعود الخطيب على المنبر من يوم الجمعة الحاصل أن النهي عن صلاة النافلة في الأوقات المتقدمة ليس على جهة الحرمة عموماً ولا على جهة الكراهية عموماً بل تكره في بعضها وتحرم في البعض الآخر فتكره بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس فإذا أخذت في الطلوع منعت حتى يتكامل طلوعها فتعود الكراهة حتى ترتفع قدر رمح وتكره بعد صلاة عصر إلى الإصفرار وتشتد الكراهة في

الإصفرار إلى أن تاخذ الشمس في الغروب فإذا أخذت في الغروب منعت إلى أن يتكامل غروبها فإذا غربت رجعت الكراهة إلى أن يصلى المغرب وتقدم لنا أنها تكره بعد الفجر وقبل صلاة الصبح (و) لكن (الورد للنائم) عنه حتى طلع (الفجر يجوز فعله بدون نكرا) وكذلك الشفع والوتر والجنائز بعد صلاة الصبح إلى الإسفار كما قال خليل إلا ركعتي الفجر والورد قبل الفرض لنائم عنه وجنازة وسجود تلاوة قبل إسفار وإصفرار وكذلك تكره النافلة إذا جلس الخطيب على المنبر فإذا شرع في الخطبة حرم فعل كل شئ النفل وغيره سواء وبعد صلاة الجمعة تعود الكراهة حتى ينصرف الناس من المسجد وهذا معنى (كبعد جمعة إذا ما خرجا) المصلى للجمعة (من مسجد ثم له قد ولجا) أي دخل ووقع الفصل بخروجه أو بطول مكثه وبالله التوفيق .

(شُرُوطُ الصَّلَاةِ)

«فَصَلِّ شُرُوطَهَا طَهَارَةً مُنَدِّتٌ وَخَبِيثٌ بِالْجَسْمِ وَالْقَوْبِ حَدَثٌ»
«وَمِنْهَا تَطْهِيرُ الْمَكَانِ ثُمَّ مِنْ شُرُوطِهَا سِتْرٌ لِعَوْرَةِ قِيَمٍ»
«كَذَاكَ الْإِسْتِقْبَالُ وَاتِّزَانُ الْكَلَامِ»
وَمِثْلُهُ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ يَا هُمَامُ»
لما تم الكلام عن الأوقات شرعنا هنا تبعا للأصل في شروط الصلاة أي شروط أداؤها والشروط ما كان خارجا عن ماهيتها والركن ما كان داخلا فيها كما قيل .

والشروط عن ماهية قد خرجا والركن جزؤها بها قد ولجا
والشروط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم

لذاته وشروط الصلاة ثلاثة أقسام شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة معا والمراد بشرط الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه وبشرط الصحة ما تتوقف الصحة عليه فشرط الوجوب إثنان البلوغ وعدم الإكراه وأما شروط الصحة فقط فخمسة طهارة الحدث وطهارة الخبث والإستقبال وستر العورة وهذه الشروط هي المذكورة في هذا الفصل والإسلام هو الشرط الخامس وأما شروطهما معا فستة بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت ووجود الطهور وعدم النوم والغفلة وهذه الخمسة عامة و السادس قطع الحيض والنفاس وهو خاص بالنساء (طهاره الحدث) وقد تقدم الكلام عليها وكذلك طهارة الخبث في فصل الطهارة (بالجسم والثوب حدث ومنها تطهير المكان) وتقدمت الإشارة إليه في فصل إذا ما نجس تعينا (ثم من) شروطها (ستر لعورة قمن) وسيأتي تحديد العورة وسترها واجب على كل مكلف ذكرا كان أو أنثى حرا أو عبدا مع الذكر والقدرة وكذلك يجب سترها في الخلوة إما عن أعين الناس فبالإتفاق وإما في الخلوة فقبيل وجوبا وقيل نديا والظاهر الوجوب لخبر أباكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم والدليل عليها من القرآن قوله تعالى (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد) المراد بالزينة هنا ستر العورة على ما قاله غير واحد من المفسرين (كذاك الإستقبال) يعني أن من شروط الصلاة الإستقبال فيجب على من كان بمكة أن يستقبل عين الكعبة أو سمتها فإن خرج عن سمت بطلت صلاته لأن القدرة على اليقين تمنع من الإجتهد فإن شق عليه إستقبالها فإختلف هل يجتهد أم لا

يجوز له الإجتهد قال خليل ومع الأمن إستقبال عين الكعبة لمن بمكة فإن شق ففي الإجتهد نظر ومن لم يكن بمكة فالظاهر جهتها إجتهدا وقد ذكرت في شرحنا زاد السالك على أسهل المسالك أقسام القبلة والجهة التي نستقبلها في الجنوب الجزائري وإستشهدت بأبيات في الموضوع فليراجع (و) من شروط صحة الصلاة (ترك الكلام ومثله الفعل الكثير) أي ترك الأفعال الكثيرة في الصلاة وهذان الشرطان يضافان إلى شروط الصحة أيضا (ياهمام) والكلام يبطل الصلاة إلا إذا كان لإصلاحها وعد بعضهم من ترك الكلام والأفعال الكثيرة من فرائض الصلاة وعده بعضهم من مبطلاتها قال في هداية المتعبد وفي عد هذا من شروط الصحة نظر وجه النظر أن هذا إنما يعد في الموانع لا في الشروط لأن الكلام مانع من صحة الصلاة لانه يشترط حصوله قبل الدخول في الصلاة مثل الطهارة و الإستقبال إلى آخر الشروط المطلوبة من الكلف عند إرادة الدخول في الصلاة ومثل هذا يقال في الأفعال الكثيرة وأنها مانعة من صحة الصلاة إذا حصلت وكانت كثيرة وكانت من غير جنس الصلاة وأما اليسير فمفتفر كان من جنس الصلاة كرفع يديه في السجود أو كان من غير جنسها كما إذا ابتلع يسيرا كان بين أسنانه .

« وَحَدِّدِ الْعَوْرَةَ الرَّجَالِ مِنْ سِتْرَةٍ لِرُكْبَةٍ يَأْتَالِي »
« وَمَا عَدَا الْكَفَّيْنِ وَالْوَجْهَ عَلَى ذَاتِ الْقِنَاعِ سِتْرَهُ فَاْمَثِيلاً »
« وَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ فِي السَّرَاوِيلِ مِنْ دُونَ شَيْءٍ فَوْقَهَا فَلْتَعْقِلِ »
« وَالثَّوْبُ إِنْ نَجَسَ وَالْمَاءُ فَقَدْ وَلَمْ يَكُنْ ثَوْبٌ سِوَاهُ قَدْ وَجِدْ »

«وَحَيْفٌ مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الْحَاضِرِ»
«وَقَدْ عَصَى إِلَهَهُ مِنْ آخِرِ»
«وَفَاقِدُ السِّتْرِ بِصَلِّي عَارِئًا»
«وَمَنْ يَكُنْ أَخْطَأَ الْإِسْتِقْبَالَ»
«وَكُلُّ مَا يَعَادُ فِي الْوَقْتِ فَقُلْ»
«وَكُلُّ مَا تَعَادُ مِنْهُ الْحَاضِرِ»
«صَلَّى بِنَجْسِهِ وَلَا يُؤَخِّرًا»
«صَلَاتَهُ لِيَلْفِي ثَوْبًا طَاهِرًا»
«وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ ثَانِيًا»
«أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَلَا إِشْكَالًا»
«فَضِيلَةٌ كَمَا أَتَانَا فِي الْأَصُولِ»
«فِي الْوَقْتِ لَا تَعَادُ مِنْهُ الْغَائِبِ»

(وحدد العورة للرجال) لما كان ستر العورة شرطاً من شروط الصلاة لزم من ذلك تحديد العورة للجنسين فتحديدها للرجال (من سره لركبة) وقيل السوءتان خاصة وقال سند مقتضي النظران العورة السوءتان وأن الفخذ حريم لهما وهذا الستر ليس مطلوباً في الصلاة فحسب بل في الصلاة وخارجها كما تقدم (و) أما المرأة فكلها عورة (ما عدا الكفين والوجه) وهذا معنى قولنا (على ذات القناع) وهي المرأة الحرة التي يجب عليها استعمال القناع وفي الشيخ خليل وأعادت إن راهفت لإصفرار ككبيرة أن تركا القناع والمعنى أن المرأة كلها عورة ما عدا كفيها ووجهها قال في الجواهر من أظهر عورته إلى غيره فهو فاسق لا تجوز شهادته ولا إمامته إلا إذا أظهرها لزوجته وأمته فإن ذلك جائز وقيل مكروه لأن النظر إلى العورة يقلل البصر (وتكره الصلاة في السراويل) أي وحدها من غير أن يجعل فوقها شيئاً والصلاة به صحيحة إلا إذا كان فوقه ثوب فلا كراهة حينئذ وهذا معنى قولنا (من دون شيء فوقها فلتعقل) وهذا إن لم يكن شفافاً تظهر منه العورة وإلا كان حراماً إلا إذا كان فوقه شيء كثيف

يحجب لون العورة (والثوب إن نجس) يعني أن من كان ثوبه متنجسا
(والماء فقد) أي لم يوجد لتغسل به النجاسة أو وجد الماء لكنه لم يجد ما
يستتر به حتى يفسلها (ولم يكن ثوب سواه) أو وجدته (و) لكن
(خيف من خروج وقت) الصلاة (الحاضرا صلى بنجسه ولا يوخرا) أي
ولا يحل له تأخير الصلاة ويعلل تأخيرها بنجاسة ثوبه لأن الشارع لم
يضيّق عليه بل جعل له سعة في الدين وبين له ما يلزمه وعليه (وقد
عصى الهه من اخرا صلاته ليلقي ثوبا طاهرا) لأن المحافظة على الوقت
أولى من المحافظة على الطهارة (وفاقد الستر) يعني أن المكلف إذا لم
يجد ما يستتر به عورته لا من حرير ولا من ثوب نجس (يصلي عاريا)
أي عريانا ولا يؤخر الصلاة ولا إعادة عليه إذا صلى عريانا وفي الدردير
قال وأعاد بوقت على المذهب قال في الدسوقي فإن قيل كل من الطهارة
وستر العورة شرط من شروط الصلاة وقد تقدم أن الصلاة تسقط عند
فقد ما يتطهر به ولم يقولوا بسقوط الصلاة عند فقد الساتر بل قالوا
يطالب بالصلاة عريانا فما الفرق قلت أن الفرق أن الطهارة شرط في
الوجوب والصحة معا فإذا عدم ما يتطهر به سقط عنه الوجوب وأما ستر
العورة فهو شرط في الصحة إن ذكر وقدر (ومن يكن خطأ الإستقبالا)
يعني أن من صلى لغير القبلة خطأ (أعاد في الوقت) قال خليل وإن
تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرا فيستقبلاتها أو بعدها
أعاد في الوقت المختار وهل يعيد الناسي أبدا خلاف (وكل ما يعاد) في
الوقت أي كل صلاة تعاد في الوقت (فقل فضيلة) ولذلك إذا خرج الوقت

فلا إعادة عليه (وكل ما تعاد منه الحاضرا (في الوقت لا تعاد منه الغابرا) أي الفائتة بالفراغ منها يخرج وقتها وكذلك لا تعاد منه النافلة مطلقا وبالله التوفيق .

(فرائض الصلاة)

« فَصَلِّ لِلصَّلَاةِ أَرْبَعِ عَشْرَ » مِنْ الْفَرَائِضِ فِي نَثْرِنَا إِسْتَقْرَ
 « أَوْ لَهَا الْقَصْدُ بِهِ تَعَيَّنَتْ » عَمَّا سِوَاهَا وَبِهَا قَدْ قَرِنَتْ
 « وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِهَذَا الْقَوْلِ » فَلَا يَصِحُّ غَيْرُهُ فِي التَّقْوِيلِ
 « قِيَامُهُ وَالْحَمْدُ وَالْقِيَامُ » لِإِلَامٍ وَالشُّكُوعُ بِإِمَامٍ
 « وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسُّجُودُ وَجَبَا » عَلَى الْجَبَاهِ وَيَأْنِفُ نُدْبَا
 « وَالرَّفْعُ الْإِعْتِدَالُ كَمَا مَاتَسْتَقِيمُ » وَفِي الطُّمَائِنَةِ خَلْفٌ قَدْ عَلِمُ
 « ثُمَّ السَّلَامُ وَيَالٌ قَدْ عَرَّفَا » وَصَحَّ فِي التَّرَدِّ وَالٌ قَدْ حَذَفَا
 « جُلُوسُهُ وَرَتَبِ الْفَرَائِضَا » وَسُنِّلَ إِذَا رَأَيْتَ أَمْرًا غَامِضَا

(فصل وللصلاة أربع عشر من الفرائض) لما فرغنا من الشروط شرعنا نتكلم على الفرائض فصل تقدم الكلام على معنى الفصل (وللصلاة أربع عشر) يعني أن فرائض الصلاة أربع عشرة فريضة (في نثرنا) وهو أصل هذا النظم (إستقر أو لها القصد) أي النية وقد تقدمت حقيقتها في الطهارة وإختلف العلماء هل هي ركن أو شرط فعند الشافعية ركن وعند الحنفية شرط وعند المالكية جزء من تكبيرة الإحرام (به تعينت) الصلاة ظهرا كانت أو عصرا أو غيرها من ساير الصلوات الخمس (عما سواها وبها قد قرنت) أي الصلاة ولا يكفيه النطق وحده بل لا بد معه من القصد

وأما النية وحدها فكافية وإن تخالفا فالعقد وهو النية المقصودة في القلب كمن أراد أن يصلي الظهر مثلا وقصدها بالنية ونطق بغير اسمها غير متعمد لذلك فلا شيء عليه وثانيها تكبيرة الإحرام وهي (الله أكبر) بالمد الطبيعي للفظ الجلالة فلا يجزي الله العظيم أو نحوه وتبطل به الصلاة وهي فرض في حق الإمام والفتوى إجماعا وفي حق المأموم على المشهور ودليل وجوبها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم (بهذا القول فلا يصح غيره في النقل) قال خليل وإنما يجزي الله أكبر فإن عجز سقط (قيامه) أي والقيام لها أي لتكبيرة الإحرام في الفرض للقادر غير المسبوق قال خليل وقيام لها إلا لمسبق فتاويلان (والحمد) أي الفاتحة على الإمام والفتوى تكون بحركة اللسان وإن لم يسمع نفسه (والقيام للام) أي الفاتحة في صلاة الفرض للقادر فلا تصح بالجلوس ويجب على المكلف تعلمها إن أمكن وإلا ائتم فإن لم يمكن فالمختار سقوطهما وقال خليل وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجل خلاف (والركوع) ومن فروضها الركوع وينبغي تمكين اليدين من الركبتين وتسوية الظهر ولا يرفع الراكع رأسه ولا يبطأئه ويجافي عضديه عن جنبه ويعتقد بقلبه الخضوع والتذلل (يا إمام) تتميم (وأرفع منه) أي من الركوع حتى يعتدل فايما (والسجود) أي وثامن الفرائض السجود على الجبهة وهي مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية وهذا معنى (على الجباه) فمن تركه على الجباه أعادا بدا (وبأنف ندبا) السجود فمن تركه أعاد في

الوقت قال خليل وسجود على جبهته وأعاد لترك أنفه بوقت قال الدردير
ولو في سجدة واحدة سهوا مراعاة للقول بوجوبه وإلا فهو مستحب
على الراجح ولا إعادة لمستحب (والرفع منه) أي من السجود والمعتمد
صحة صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض حال للجلوس بين السجدين
وعاشر الفرائض (الإعتدال) وهو أن يستوي قائما بعد الرفع من الركوع
وأن يستوي جالسا بعد الرفع من السجود حتى يرجع كل عضو إلى
محلّه والأكثر من العلماء على نفي وجوبه فمن تركه ساهيا سجد ومن
تركه عامدا بطلت صلاته لأنه سنة شهرت فرضيتها فلا يجرى فيه الخلاف
في ترك السجود (كي ما تستقيم) قائما (وفي الطمأنينة) وهي سكون
الأعضاء زمنا ما وفي الدسوقي أعلم أن القول بفرضيتها صححه ابن
الحاجب والمشهور من المذهب إنها سنة ولذا قال زروق كما في البناني من
ترك الطمأنينة أعاد في الوقت آه ولذا قيل .

وكل من لم يطمئن قد تندب له الإعادة وليست تجب
(خلف قد علم) وهذا هو معناه ثم السلام ولا بد أن يكون معرفا
لامنكر اولا مضافا ولا بد من تقديم المبتدأ على الخبر وأن يكون بالعربية
وهو فرض على كل مصل وهل يفتقر إلى نية الخروج من الصلاة أم لا
قولان مشهوران فعلى الأول لو سلم من غير نية الخروج منها بطلت
صلاته والثاني وهو الراجح عدم الإشتراط كما في الدردير عند قول
الشيخ خليل وفي إشتراط نية الخروج به خلاف (وصح في الرد) أي في
تسليمه الرد سلام عليكم (وأل قد حذف) وكذلك وعليكم السلام

(جلوسه) أي الجلوس للسلام أي قدما يحصل به التحليل من الصلاة
 فلو أتى بالسلام في حال رفعه من السجود بطلت صلاته قال في الرقعي
 وقدره بقدر إيقاع السلام وقبله قل سنة ولا تلام
 (ورتب الفرائض) أي من فرائض الصلاة أن ترتب الفرائض بأن تأتي
 بالنية قبل تكبيرة الإحرام والفاحة بعد تكبيرة الإحرام وقبل الركوع
 والركوع بعد الفاتحة وقبل السجود وهكذا إلى آخر فروضها (وسئل) عن
 أمر صلاتك إذا اشكل عليك حكم من أحكامها فاسئل عنه الفقهاء قال
 تعالى (فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

«سُنَّهَا إِقَامَةٌ وَالشُّورَةُ» فِي رُكُوعَيْنِ فِيهِمَا مَحْضُورَةٌ
 «وَالتَّسْتِشْنُ فِي ذَوَاتِ التَّيْرِ» كَالجَّهْرِ أَيْضًا فِي ذَوَاتِ الجَّهْرِ
 «كَذَا الجُّلُوسُ وَالتَّشْهُدُ أَعْلَمُ» وَكُلُّ تَكْبِيرٍ سِوَى المَقْدَمِ
 «وَسَمِعَ اللّٰهَ مِنَ المَوْكِدِ» فِي الرَّفْعِ لِلإِمَامِ وَالمُنْفَرِدِ
 «وَمَا سِوَى التَّحْلِيلِ مِنَ سَلَامٍ» لِغَدِيٍّ أَوْ مَأْمُومٍ أَوْ إِمَامٍ
 «وَأَبْدَأُ بِأَمِّ الذِّكْرِ وَأَجْهَرُ بِالسَّلَامِ» وَصَلِّ يَا أَخِي عَلَى خَيْرِ الأَنْبِيَاءِ
 «وَاسْجُدْ عَلَى الأَنْفِ وَرُكْبَتَيْكَ» وَالأَقْدَمَيْنِ وَعَلَى كَفَيْكَ
 «وَسُتْرَةٌ لِغَيْرِ تَابِعِ الإِمَامِ» خَشِيَ أَنْ يَمُرَّ شَخْصٌ مِنْ إِمَامٍ
 «فِي غِلْطٍ رَمَجٍ وَفِي طُولِهَا ذِرَاعٌ» بِثَابِتٍ غَيْرِ مُشَوِّشِ الطَّبَاعِ

لما فرغنا من فرائض الصلاة شرعنا هنا تبعاً للأصل في ذكر السنن
 جمع سنة وقد تقدم تفسيرها فلا نطيل بإعادتها (سننها إقامة) أي
 الإقامة للصلاة وهي أو كد من الأذان لا اتصالها بالصلاة في حق الرجل

وليس على المرأة أذان ولا إقامة وإن أقامت سرا فحسن وكلمات الإقامة
 معربة بخلاف الأذان فإن كلماته مجزومة وتكون مفردة ولا يتكرر منها
 إلا التكبير ولا تكون إلا للفريضة خاصة سواء كانت وقتية أو فائتة ومن
 صلى بغير إقامة عامدا أو ساهيا أجزاه ويستغفر الله ولا شئ عليه ونقل
 سند عن ابن كنانة الإعادة في الوقت وقد قلت في نظمنا للعزبة المسمى
 بالجوهر الكنزية :

فصل إقامة الصلاة أو كد	من الأذان لإتصال يوجد
فإن تراحي بطلت وإستؤنفت	وشذ من قال يترك بطلت
صلاته والأصل قد نسيه	لإبن كنانة فدع مذهبه

وهي شنة خارجية عن ماهية الصلاة وتسن إذا كانت الوقت متسعا
 وإلا سقطت سنيتها ومن سنن الصلاة السورة والمراد بها ما زاد على أم
 القرآن ولو مائة أو بعض مائة له بال (و) يستحب إتمام (السورة) والسنة
 مطلق الزيادة (في ركعتين) الأوليين من الصلاة (فيهما محصورة) فلا
 تقرأ في الأخيرتين من الرباعية ولا في الثالثة من الثلاثية وزاد بعضهم
 القيام لها أي لقراءة السورة فكون قراءة السورة من قيام سنة أخرى غير
 سنة القراءة (والسر) فيما يسر (سن في ذوات السر) فيه كالظهر والعصر
 وعاخرة المغرب وأخرتي العشاء (كالجهر) والجهر هو أن يسمع نفسه وفوق
 ذلك قليلا وأما الإمام فيرفع صوته ما أمكنه سنة (أيضا في ذوات
 الجهر) كالصبح وأولتي المغرب وأولتي العشاء والجمعة (كذا) ومن سنن
 الصلاة أيضا (الجلوس) الأول الزايد على قدر السلام (والتشهد أعلم) أي

والتشهدان فحكم كل منهما على إنفراده السنوية وقيل الأول سنة والثاني
 فضيلة (وكل تكبير) في الصلاة هو سنة (سوى المقدم) أي تكبيرة الإحرام
 فإنها فرض (و) من سنن الصلاة (سمع الله) لمن حمده للإمام. والقد عند
 الرفع من الركوع ولا يقولها المأموم وإنما يقول اللهم ربنا ولك الحمد لما في
 الموطأ وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله لمن
 حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فإنه من وافق قوله قول الإمام غفر له ما
 تقدم من ذنبه وهذا معنى قولنا (في الرفع) (للإمام
 والمنفرد) (وما سوى) تسليم (التحليل من معلوم) فيسن في حق المصلي
 أن يأتي بتسليم ثانية (الفاذا وما موم أو إمام) يعني كل مصلي ومن
 سنن الصلاة تقديم الفاتحة على السورة ولو قرأ السورة أولاً ثم قرأ الفاتحة
 كان تاركاً للسنة فالسنة تأخير قراءة السورة عن الفاتحة وهذا معنى
 (وابدأ بأمر الذكر) (واجهر بالسلام) أي الجهر بتسليم التحليل (وصل
 يا أخي على خير الأنام) على النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف
 الناس فيها على ثلاثة أقوال قيل أنها فرض وقيل سنة وقيل فضيلة
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض مرة في العمر فإذا قالها
 المصلي عليه من غير قصد للفريضة لم يسقط عنه الوجوب ومن سننها
 السجود على هذه الأعضاء التي أشرت لها بقولنا (وأسجد على الأنف
 وركبتيك) وقد تقدم الكلام على السجود على الأنف وركبتيك (و)
 على (القدمين وعلى كفيك) أي يدك فهذه سبعة أعضاء يسن عليها
 السجود لخبر أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء والسنة أن يكون في

السجود واضعا ركبتيه على الأرض وناصبا قدميه ويطون أصابعه إلى الأرض ويزاد على هذا على جهة الإستحباب أن يفرق بين ركبتيه وأن يرفع بطنه عن فخذه لما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه علي شئ من فخذه (وسترة لغير تابع الإمام) وهما الإمام والفذ تسن لهما السترة بخلاف تابع الإمام وهو المأموم فإنه لا يومر بها بلا خلاف (خشي أن يمر شخص من أمام) أي أن يمر بين يديه مالا ان لم يخشيا (في غلظ رمح) أي أن أقل ماتكون أن تكون في غلظ رمح وأولى ما كانت أغلظ منه وأما لو كانت أدنى من غلظ الرمح فلا يحصل بها المطلوب (وفي طولها ذراع) أي من المرفق إلى آخر الأصبع الوسطى والمراد أنه لا بد فيها أن تكون طول ذراع فأكثر في الإرتفاع (بثابت) غير حجر واحد (غير مشوش) للمصلي أي مشغل (الطباع) أي لا تنفر منه الطباع .

«وَفَضَّلَهَا أَنْ تَرَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ دُخُولِكَ إِلَى الْأَذُنَيْنِ»
«وَقَوْلُ مَأْمُومٍ وَقَدْ رَزْنَا كَقَوْلِ مَأْمِينِ جَوَابَ لَا هِدْنَآ»
«يَقُولُهَا التَّابِعُ وَالْفَذُّ كَذَا مَنْ أُمُّ فِي سِيرَتِهِ فَحَبَّذَا»
«وَفِي الرُّكُوعِ نَبِيحَ اللَّهِّ الْجَلِيلِ كَفَى السُّجُودِ وَالذَّعَا فِيهِ جَمِيلٌ»
«وَفِي سِوَى الْمَغْرِبِ وَالْمَعْصِرِ أَطْلٌ قِرَاءَةٌ وَفِي الْعِشَاءِ تَغْتَدِلٌ»
«وَالسُّورَةُ الْأُولَى تَكُونُ أَطْوَلًا وَهَيْئَةُ الصَّلَاةِ فَاتَّقِنُ وَأَجْمَلًا»
«قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَسْرٍ عَهْدًا قَبْتٌ بِصُبْحٍ وَيَلْفِظُ وَرَدًا»
«تِيَامُنُنَ بِالسَّلَامِ وَالذَّعَا يَكُونُ فِي التَّشْهِيدِ الثَّانِي مَعَا»

«تحريك سبابة من يصلي لدى التشهد إذا مايتلى»
ثم إنتقلنا إلى الكلام على فضائلها وقد تقدم معنى الفضيلة فقلت
(وفضلها أن ترفع اليدين) وهي رفع اليدين قرب الأذنين عند الأخذ في
التكبير وفي حكم الرفع خمسة أقوال المشهور أنه يرفع في تكبيرة الإحرام
فقط وقيل لا يرفع في شئ وروي ابن عبد الحكم يرفع يده عند الإحرام
والرفع والركوع والقيام من إثنين وفي التوضيح فالظاهر أنه يرفع يديه
عند الإحرام والركوع والرفع منه والقيام من إثنين لورود الأحاديث
الصحيحة بذلك وهذا هو معنى (عند دخولك إلى الأذنين) وإختار
سحنون كونهما مبسوطتين ويطونهما إلى الأرض (وقول مأموم وفذ رنا)
يعني وكذلك يستحب للفذ والمأموم أن يقولوا رنا ولك الحمد فالفذ يقول
سمع الله لمن حمده ويستحب أن يقول معها رنا لك الحمد وأما المأموم
فيستحب له أن يقول رنا ولك الحمد بالواو عند ابن القاسم (كقول آمين)
بعد الفاتحة للفذ والمأموم (جواب لا هدنا يقولها التابع) وهو المأموم
(والفذ كذا من أم) أي الإمام (في سرية فحبذا) تتميم (وفي الركوع
سبح الله الجليل) أي يستحب لك أيها المصلي أن تسبح في الركوع بأن
تقول سبحان ربي العظيم وبحمده (وفي السجود) سبحان ربي الأعلى
(والدعاء) في السجود جميل لقوله صلى الله عليه وسلم أما الركوع
فعظموأ فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقمأن أن يستجاب
لكم وهذا معنى (كفى السجود والدعاء فيه جميل) (وفي سوى المغرب
والعصر أطل) وهي الصبح والظهر تندب أن تكون القراءة فيهما من طوال

المفصل وهو من الحجرات على القول المرتضي إلى عبس وأما في العصر
والمغرب فيندب تقصير القراءة بأن يقرأ فيهما من قصر المفصل وهو من
الضحى إلى الختم (قراءة وفي العشاء تعتدل) أي ويندب أن تكون في
العشاء من متوسطات المفصل وهو من عبس إلى الضحى (و) يستحب أن
تكون (السورة الأولى) أطول من الثانية لتكون الركعة الأولى أطول من
الثانية وهذا معنى (تكون أطولاً) والهيئة المعلومة في الصلاة في
الركوع والجلوس ففي الركوع ينصب ركبتيه ويمكن كفيه منهما ويباعد
مرفقيه ولا ينكس رأسه كما تقدم ويستحب في الجلوس جعل الورك
الأيسر على الأرض ورجلاه من الأيمن ناصبا قدميه اليمنى وباطن إبهامه
على الأرض وكفاه منفرجتان على فخذه قال في الرسالة وإن شئت
حنيت اليمنى في إنتصابها فجعلت جنب إبهامها على الأرض فواسع وهذا
الصفة مستحبة في حق من قدر عليها وأما من عجز عنها لعذر من
مرض أو لصعوبة المكان الذي يصلى فيه جلس كما يتيسر عليه قاله ابن
الحاجب (قنت بصبغ) والقنوت فضيلة (و) يكون (بلفظ وردا) ولفظه
اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونومن بك ونتوكل عليك إلى آخر القنوت
(قبل الركوع) وهو الأفضل عندنا رفقا بالمسبوق ولما فيه من عدم الفصل
بين الركوع والسجود (ويسر عهدا) أي علم ولا يقنت في الوتر عندنا
(تيامن بالسلام) أي يندب التيامن بالسلام قدر ماترى صفحة الوجه فلو
سلم على يساره قاصدا التحليل لم تبطل صلاته على المشهور (و الدعاء
يكون في التشهد الثاني معا) ويكون التشهد الثاني أطول من الأول لأن

الدعا في التشهد الثاني مستحب وبه يكون أطول من الأول (تحريك سبابة من يصلي) أي يندب للمصلي أن يحرك أصبع السبابة يمينا وشمالا (لدى التشهد) أي عند قراءة التشهد وقيل يشير بها دائما وقيل لا يحركها (إذا ما يتلى) أي إذا ما كان يقرأ التشهد ويستحب لأئمة المساجد أي يصلوا بالرداء والرداء في عرفنا اليوم هو (البرنوس) وبالله التوفيق.

«وكرهوا بسملة والإلتفات كالغمض والتعوذ في حال الصلاة»
«في النفل بسمل وتعوذ وقلبي رفعتك رجلا وإقتران فاعقل»
«كجعل درهم وغيره بفي والحمل في الجيب وفوق الكتف»
«كذا التفكر في أمر العاجلة وكل ما ينفي الخشوع في الصلاة»
(وكرهوا) أي علماء المالكية (بسملة) أي بسم الله الرحمن الرحيم في الفرض وعن ابن مسلمة أن البسملة منذوبة وعن ابن نافع وجوبها كمذهب مخالف بناء على أنها آية من الفاتحة وهو مذهب الشافعي قال الدردير عند قول المختصر وجازت كتعوذ بنقل وكرها بفرض قال القرافي من المالكية والغزالي من الشافعية وغيرهما الورع البسملة أول الفاتحة خروجا من الخلاف وفي الدسوقي ويأتي بها سرا ويكره الجهر بها (والإلتفات) أي وكره الإلتفات يمينا وشمالا ولو بجميع جسده حيث بقيت رجلاه إلى القبلة (كالغمض) أي غمض البصر في الصلاة ليلا يتوهم أنه مطلوب فيها ومحل كراهة التغميض ما لم يخف من النظر لمحرم أو يكون فتح بصره يشوشه وإلا فلا يكره (والتعوذ في حال الصلاة) أي ويكره التعوذ وهي أعوذ بالله من الشيطان الرجيم في صلاة الفرض (في

النفل بسمل) أي وأما في النافلة فتجوز لك البسملة (وتعوذ) كما قال في المختصر وجازت كتعوذ بنفل (وقلي) أي كره بالبناء للمفعول (رفعك رجلا) عن الأرض إلا لضرورة كطول قيام (واقتران فاعقل) يعني أن الأقران بين الرجلين مكروه وإختلف في حقيقته فقيل هو ضم القدمين معا كالمقيد وقيل أن يجعل حظهما من القيام سواء دائما سواء فرق بينهما أو ضمهما إذا إعتقد على هذه الطريقة أنه مطلوب في الصلاة وإلا فلا كراهة وإنما كره القرآن ليلا يشتغل به عن الصلاة (كجعل درهم) أي كما يكره جعلك درهما أو ديناراً (وغيره بفي) أي بغمه (والحمل في الجيب) لكل ما يشوشه عن الخشوع (وفوق الكتف) كذلك وكان لا يشغله ذلك عن الفرض (كذا التفكر في أمر العاجلة) أي الدنيا لأن تفكره يؤدي إلى عدم الضبط وقلة الخشوع لأن شواغل الدنيا تمنع المصلي من حضور القلب ومن الخشوع في الصلاة وربما يتعلق قلب الإنسان بغير الصلاة وهو فيها فيلهو ولذلك لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يعبث بلحيته في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم لو خشع قلبه لخشعت جوارحه وهذا معنى (وكل ما ينفي الخشوع في الصلاة) وبالله التوفيق .

(مَكَانَةُ الصَّلَاةِ)

« فَصَلِّ لِلصَّلَاةِ بِمَا حَقَّقَ نُورٌ عَظِيمٌ فِي الْقُلُوبِ مُشْرِقٌ »
« وَلَا يَنَالُهُ سِوَى الَّذِي خَشَعُ حَالَ الصَّلَاةِ وَلِرَبِّهِ خَضَعُ »
« فَفَرَّغَ الْقَلْبَ وَبِاللَّهِ اِشْتَفَلَ وَلِلَّذِي أَمَرَكَ الْحَقُّ اِمْتَثِلْ »
« وَإِعْتَقِدْ أَنَّكَ تَصَلِّي بِالْخُشُوعِ لَدَى الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ وَالرُّكُوعِ »

«وَكُنْ لَهُ لَدَى الصَّلَاةِ ذَاكِرًا مَهْلًا مُسَبِّحًا مُكَبِّرًا»
«حَافِظٌ عَلَى الصَّلَاةِ وَأَعْلَمُ أَنَّهَا عِبَادَةٌ عَظِيمَةٌ فَأَدِّهَا»
«فَلَا يُضَاهِيهَا مِنْ الْأَعْمَالِ أَيُّ عِبَادَةٍ بِكُلِّ حَالٍ»
«لَا تَتْرِكِ الشَّيْطَانُ إِبْلِيسَ الرَّجِيمَ يَطْمَسُ قَلْبَكَ مِنَ النُّورِ الْعَظِيمِ»
«حَتَّى يَصُدَّكَ عَنِ الصَّلَاةِ وَتُشْفَلَ الْقَلْبَ عَنِ اللَّذَاتِ»
«فَاخْشَعْ لَدَى الصَّلَاةِ وَأَعْلَمُ أَنَّهَا تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ فَأَعْظَمُ شَأْنُهَا»

(فصل) تقدم معناه إشمعل هذا الفصل على فضل الصلاة وعظيم

قدرها عند الله وقد جاء في حديث البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسا ما تقول ذلك يبقى من درنه قالوا لا يبقى من درنه شيئا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله بها الخطايا (وللصلاة يامحقق نور عظيم في القلوب مشرق) أي سبب لإشراق أنوار المعارف وإنسراح القلب ومكاشفة الحقائق قال صلى الله عليه وسلم الصلاة نور وفي الحديث الا من صلى بالليل ضاء وجهه بالنهار فهذا وإن لم يصح حديثا فقد صح معنى ذلك أن من لم يصل الصبح كان أشعت الشعر أقدّر العينين غير نظيف الأنف والغم وإذا تروضا تنظف وزال عنه الشعث وأضاء وجهه بالنظافة (و) لكن نور الصلاة (لا يناله) أي لا يدركه إلا (الذي خشع) بإحضار قلبه في (حال الصلاة) لأن بإحضار قلبه فيها يحصل له سرها وتحررتها فروح الصلاة حضور القلب فيها بالذكر والخشوع (ولربه خضع) في الركوع والسجود فإذا أتيت إلى الصلاة (ففرغ) قلبك

من الدنيا وما فيها (وبالله إشتغل) أي مراقبة مولاك الذي تصلي لوجهه إشتغل قال ابن أبي جمرة يجعل الواقف في الصلاة نفسه كأن الجنة عن يمينه والنار عن شماله والصراط تحت قدميه والله عزوجل قبالة وجهه (وللذي أمرك الحق) الله سبحانه وتعالى (امتثل) قال تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صدق الله العظيم (واعتقد أنك تصلي) لله سبحانه وتعالى (بالخشوع) أي الخوف والخضوع لهيبته (لدي القيام والسجود والركوع) لأن الصلاة لها جسد وروح فجسدها القيام والجلوس والركوع والسجود وروحها حضور القلب فيها والذكر والخشوع (و) عليه (فكن) أيها المصلي (لدي) (الصلاة ذاكرا) قال تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر من القول بالغدو والأصا ولا تكن من الغافلين (مهللا) قابلا لآله إلا الله في جلوسك (مسبحا) في ركوعك وسجودك (مكبرا) عند كل رفع وخفض ومفتتحا الصلاة بالتكبير (حافظ على الصلاة) كن محافظا على صلاتك (وأعلم أنها) (عبادة عظيمة) لما إشتملت عليه من الأعمال والذكر وفيها نوع من كل العبادات من جهاد وصيام وإعتكاف وزكاة وحج وهي أول ما ينظر فيه من عمل العبد فإن قبلت قبلت سائر الأعمال وإن ردت ردت سائر الأعمال لهذا (فلا يضاھيها) أي يشابهها (من الأعمال أي عبادة) لأنها تأتي بعد التوحيد ولهذا قلت في نظمنا الجواهر الكنزية :

أما الصلاة أعظم الأركان
فمن أقامها أطاع وإهتدى
من بعد توحيد المولى الديان
ومن أضعها عصى وجحدا

(لا تترك) أيها المسلم المصلي (الشيطان إبليس الرجيم) أي المرجوم أي المطرود من رحمة الله (يطمس قلبك) ويحرمك (من) لذة (النور العظيم) الذي هو نور الصلاة (حتى يصدك) أي يباعدك (عن الصلاة) ويشغل قلبك أي ويطمس قلبك من لذات أنوار صلاتك لأجل عدم حضور قلبك فيها (فاخشع) يا أيها المصلي في (الصلاة) إذ ليس لك إلا ما عقلت منها قال صلى الله عليه وسلم ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها (وأعلم أنها تنهي عن الفحشاء) أي من شأنها ذلك مادام المرء فيها وبيان ذلك أن الصلاة تشغل جميع بدن المصلي فإذا دخل المصلي في محرابه خشع وأخبت لربه وتذكر أنه واقف بين يدي مولاه وأنه مطلع عليه وأنه يراه فصلحت لذلك نفسه وتذلت وخامرها إرتقاب الله تعالى وظهرت على جوارحه هيبتها ولو بعد خروجه منها ولم يكذب يفتري عن ذلك حتى تظله صلاة أخرى يرجع بها إلى أفضل حاله ومن صلاته قاصرة على الأجزاء ولا خشوع فيها ولا تذكر ولا فضائل فتلك تنزل صاحبها من منزلته حيث كان فإن كان مرتكباً للمعاصي فقد بعد من الله بسببها فتلك الصلاة تتركه يتمادي على بعده وعلى هذا يتخرج الحديث المروي عن ابن مسعود من لم تنته صلاته عن الفحشاء والمنكر لم تزده من الله إلا بعد أو ليس أن نفس صلاة مرتكب المعاصي تبعده من الله حتى كأنها معصية بل معناه أنها لا توتر في تقربه من الله بل تتركه في حاله ومعاصيه .

(الأحوال التي تؤدي عليها الصلاة)

« فَضْلٌ وَفِي الْفَرَضِ الْقِيَامِ حَتْمًا عَلَى الْمُصَلِّي مُطْلَقًا فَلْتَعَلَّمَا »
 « ثُمَّ الْقِيَامُ بِإِسْتِنَادٍ فَالْقُعُودُ بِغَيْرِهِ ثُمَّ بِهِ بِلَا جُحُودٍ »
 « فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْأَحْوَالِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ بِالتَّوَالِي »
 « فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ حَيْثُ انْتَقَلَا إِلَى الَّتِي مِنْ بَعْدِهَا فَلْتَعْرِفَا »
 « ثُمَّ عَلَى الْجَنْبِ الْيَمِينِ أَوْ عَلَى جَنْبِ الْبَسَارِ أَوْ عَلَى الظَّهْرِ إِجْمَلًا »
 « وَجَازَ فِي الثَّلَاثِ أَنْ يُخَالَفَا لِأَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ فَلْتَعْرِفَا »
 « وَقَادِرٌ حَيْثُ الْعِمَادُ سَقَطَا بِسُقُوطِ تَبْطُلُ لَدَى مَنْ حَقَّقَا »
 « وَحَيْثُ لَا سَقُوطَ فَالْكُرَّةُ إِجْمَلًا وَجَازَ لِلْجَالِسِ أَنْ يُنْقِلَا »
 « ثُمَّ لَهُ الشَّطْرُ مِنَ الْأَجْرِ وَضَحٌّ لَهُ الْقِيَامُ بَعْدَ عَكْسٍ قَدْ وَضَحَّ »
 « إِلَّا إِذَا نَوَى الْقِيَامَ فَالْجُلُوسَ عَلَيْهِ يُنْعَى فَحَقِّقِ الدَّرُوسَ »

الأحوال السبعة التي تؤدي عليها الصلاة (فصل) تقدم معناه أعلم أن المكلف مخاطب بأداء الصلاة على أي حال كان مادام عاقلا ولا تسقط عنه إذا عجز عن حالة من أحوالها بل إذا عجز عن حالة إنتقل إلى حالة أخرى ويطلب منه أن يؤدي الصلاة على الحالة التي إنتقل إليها ولا يكون ذلك خلافا في صلاته والمراتب سبع أربع منها على الوجوب كما سيأتي وثلاثة على الإستحباب فإذا علمنا أن القيام في صلاة الفرض واجب إلا أن تحصل بالمكلف مشقة تمنع من القيام فيسقط ذلك عنه أشرنا بقولنا (وفي الفرض القيام حتما على المصلي مطلقا فلتعلما) سواء كان عينيا أو كفاتيا كصلاة الجنائزة على القول بفرضيتها (ثم) بعد القيام

إستقلالاً (القيام بإستناد) في قيامه لكل شئ ولو حيواناً لا لجنب وحائض
 ولهما اعادة في الوقت فإن لم يقدر على القيام إستناداً (فالقعود) أي
 جالساً (بغيره) أي بغير إستناد (ثم) إن لم يقدر على الجلوس إستقلالاً
 (فالجلوس به) أي بالإستناد فـ (في هذه الأربعة الأحوال يجب أن تكون)
 الصلاة (بالتوالي) أي بالترتيب (فتبطل الصلاة حيث إنتقلا) من القيام
 إستقلالاً الى القيام إستناداً إذا كان قادراً على الحالة الاولى وكذلك إذا
 إنتقل من القيام إستناداً مع القدرة عليه إلى الجلوس إستقلالاً أو من
 الجلوس إستقلالاً إلى الجلوس إستناداً وهذا معنى (إلى التي من بعدها
 فلتعقلاً ثم) إن لم يقدر على الجلوس إستناداً صلى (على الجنب
 اليمين) أي الأيمن (أو على (الجنب اليسار) أي الأيسر فإن لم يقدر
 فعلى ظهره ورجلاه للقبلة (وجاز) في) هذه الأحوال (الثلاث إن يخالفا)
 فينتقل إلى غيره ولو مع عدم العجز (لأنها) هذه الحالات (مندوبة) أي
 الترتيب بينها مندوب قال في الدردير والحاصل أن المراتب خمسة القيام
 بحالتيه والجلوس كذلك والإضطجاع فتأخذ كل واحدة مع مابعدا تحصل
 عشر مراتب كلها واجبة إلا واحدة وهو ما بين القيام مستنداً والجلوس
 مستقلاً والمرتبة الأخيرة تحتها ثلاث صور مستحبات قوله مستحبة أي
 الترتيب بينهما مستحب وإما الترتيب بين كل منها وبين الجلوس مستنداً
 فهو واجب أفاده الدسوقي (وقادر) على القيام إستقلالاً إذا إعتمد حال
 قراءة الفاتحة (حيث العماد سقط) أي زال أي بحيث لو أزيل ما إستند إليه
 لسقط بطلت صلاته وهذا معنى (تبطل لدى من حقاً) سواء كان إماماً

أو فذا أو إستند عمدا لا ساهيا فتبطل الركعة التي إستند فيها فقط (وحيث) (لا سقوط) لو قدر زوال العماد (فالكراهة إنجلا) قال خليل ولو سقط قادر بزوال عماد بطلت وإلا كره (وجاز للجالس أن ينفلا) يعني أنه يجوز للجالس أن ينفلا أي أن يصلي النافلة والمعنى أنه يجوز للقادر على القيام أن يصلي النافلة جالسا إستقلالا (ثم له الشطر) أي نصف الأجران لم يكن مريضا أو مسافرا أو بلغ الستين من عمره أما هؤلاء فلهم الأجر كله (وصح له القيام) أثنائها (بعد عكس) أي جلوس والمراد بالجواز خلاف الأولى قال خليل ولتفضل جلوس ولو في أثنائها إن لم يدخل على الإتمام وهذا معنى قولنا (إلا إذا نوى القيام) أي إلتزمه بالنذر (فالجُلوس) حينئذ (عليه يمنع) قال في الأصل وأما النافلة فيجوز للقادر على القيام أن يصليها جالسا وله نصف أجر القائم ويجوز أن يدخلها جالسا ويقوم بعد ذلك أو يدخلها قائما ويجلس بعد ذلك إلا أن يدخلها بنية القيام فيها فيمتنع الجلوس بعد ذلك (فحقق الدروس) تتميم للبيت.

(قَضَاءُ الْفَوَائِتِ)

«فَصَلِّ وَمَا فَزَعَتْ فِيهِ فَاقْضِ جَمِيعَ مَا تَرَكَتَهُ مِنْ فَرَضٍ»
«وَمَنْ بَصَلَى الْيَوْمَ خَمْسًا فَأَعْلَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ خَمْسَةً لَا تَلُمُ»
«وَلْيَقْضِ أَرْبَعًا إِذَا مِنْ حَضَرٍ تَرَكَهَا وَلَوْ بَقِيَ فِي الشَّفْرِ»
«وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَرَتَبَ مَا حَضَرَ كَالظَهْرِ وَالْعَصْرِ وَجُوبًا يُعْتَبَرُ»
«وَمَعَ ذِكْرِ رَتَبَتْ مَا حَضَرَ مَعَ الْبَسِيرِ مِثْلَ أَرْبَعِ ثَقَرٍ»

«وَمَنْ عَلَيْهِ أَرْتَعُ بِهَا بَدَأَ عَلَى التِّي زَمْنَهَا قَدْ وَجِدَا»
«وَأَقِضْ فِي أَيِّ وَقْتٍ إِنْ شِئْتَ وَلَا يَصِحُّ نَفْلٌ مِّنْ مَّقْرَظٍ جَلِيٍّ»
«مِثْلُ الضَّحَىِّ وَكَالْقِيَامِ مَا عَدَا رَغِيْبَةً وَكُلَّ مَا قَدْ أُكِيدَا»
«وَجَازَ جَمْعٌ فِي الْقَضَاءِ أَنْ إِسْتَوَتْ صَلَاتُهُمْ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَقَعَتْ»
«وَمَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ مَا دَرَى صَلَّى إِلَيَّ أَنْ يَتَحَقَّقُ الْبَرَاءُ»

(فصل) تقدم معناه أردنا أن نتكلم هنا على الصلاة الفائتة بعد أن

تكلمنا على الصلاة الوقتية والصلاة الفائتة هي التي تركها المكلف حتى
خرج وقتها فيجب عليه حينئذ قضاؤها وهذا معنى. (وما فرطت)
(فيه) أية المكلف (فاقض جميع ما تركته) حتى خرج وقته (من فرض)
(ومن يصل اليوم) أي في اليوم (خمسا) من الفوائت (فاعلم) لكل يوم
(خمسة) من الفوائت (لا تلم) أي لا يعد مقصرا في القضاء حتى يلام
على ذلك وإنما يلام على تأخير الصلاة حتى خرج وقتها قال ابن أبي زيد
يقضي صلاة واحدة مع كل صلاة وتكفيه وقال أبو الحسن لا يكفيه ذلك
وذكر عن أبي محمد صالح أن من صلى يومين في يوم لم يكن مفرطا
(وليقض أربعاً) يعني أن المعتبر في قضاء الصلاة وقت الفوات فلو
فاتته في الحضر قضاها أربعاً ولو كان وقت القضاء في السفر أي بان كان
مسافراً (وهكذا العكس) لو فاتته في السفر وهو في الحضر قضاها
سفرية (ورتب ما حضر) أي وجب ترتيب الحاضرتين مشتركتي الوقت
(كالظهر والعصر وجوبا) حال (باعتبار) (و) كذلك (مع) ال (ذكر) يجب
ترتيب (ما حضر) أي الحاضر (مع اليسير) من الفوائت (مثل أربع) أو

ثلاث أو اثنين وهذا مفهوم ما قبله قولنا (ومن عليه أربع) من الصلوات (بها بدا على) الصلاة (التي زمنها) أي وقتها (قد وجدا) أي حضر ولو خرج وقتها وإختلف في يسير الفوائت هل هي أربع أو خمس خلاف قال خليل والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وإن خرج وقتها وهل أربع أو خمس خلاف قال الدردير فالأربع بسيرة إتفاقا والست كثيرة إتفاقا والخلاف في الخمس (وأقضى في أي وقت) من ليل أو نهار عند طلوع الشمس وعند غروبها فمتى تذكر المكلف أن عليه فآتة بادر إلى قضائها على الفور لأن ذلك وقتها ودليله قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها (ولا يصح نفل من مفرط جلى) أي لا يتنفل من عليه القضاء ويترك ما هو واجب عليه لأن ذلك من إتباع هوى النفس (مثل الضحى) أي فلا يصلي الضحى (وكالقيام) أي ولا يصلي قيام رمضان والمعنى أنه لا يصلي التطوع حتى يقضي ما عليه من الفرض (ماعدا رغبة) أي ركعتي الفجر (وكل ما قد أكدا) مثل الوتر والعيد والكسوف والإستسقاء بخلاف سائر النوافل (وجاز جمع) يعني يجوز لمن عليهم القضاء أن يصلوا جماعة (في القضاء إن إستوت صلاتهم) أي إذا كان على كل واحد منهم قضاء الظهر مثلا أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الصبح فلهم أن يصلوها جماعة فيحصل لهم فضل الجماعة (في أي وقت وقعت) تلك الصلاة الفائتة (ومن عليه صلوات ما درى) أي ما علم (صلى) عددا لا يبقى معه شك كما إذا نسي صلاة من خمس لم يدر أي صلاة هي صلى خمسا إذ لا تبرأ

ذمته إلا بالخمس لأنه مطلوب بيقين براءة الذمة ومن نسي عددا عليه فلا بد أن يأتي بعدد يحيط بجهات المشكوك فيه ولا يكفي الظن في ذلك لأن الصلاة في الذمة بيقين فلا تبرأ منها إلا باليقين وهذا معنى قولنا (إلى أن يتحقق البراءة) أي البراءة وباللغة التوفيق .

(السهو)

«بَابُ وَإِنْ سَهِيَ الْمُصَلِّي سَجَدًا لِلنَّقْصِ سَجَدَتَيْنِ فِيهَا عَهْدًا»
«قَبْلُ السَّلَامِ عَقِبَ التَّشْهَدِ ثُمَّ لَهُ بَعْدَ السُّجُودِ جَدِّدٌ»
«وَإِنْ تَكُنْ زِدْتَ فَسَلِّمْ وَاسْجُدِ ثُمَّ تَشَهَّدْ وَالسَّلَامُ أَعِدِ»
«وَفِي إِجْتِمَاعِ النَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ أَحْكَمَا»
«وَمَنْ لِقَبْلِي تَذَكَّرَ وَقَدْ سَلَّمَ إِنْ لَمْ يَطُلِ الْأَمْرُ سَجَدٌ»
«فِي الطَّوْلِ لَا وَابْطُلَهَا إِنْ تَرْتَبَا عَلَى ثَلَاثِ سُنَنِ قَدْ وَجَبَا»
«فَالْبَعْدِي يَسْجُدُ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ مَضَتْ وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ تَسْتَعِينُ»
«وَلَيْسَ تَجْزِي لِفَرَضٍ عَدَمًا وَلَيْسَ يُلْزَمُ لِنَدْبٍ خُصَمَا»
«وَهُوَ لِنَقْصٍ سُنَّتَيْنِ فَاسْمَعِ لَأَسَنَّةً خَفِيفَةً فَلْتَدَعِ»
«إِلَّا لِسِرٍّ أَوْ جَهْرٍ فَالسُّجُودُ يُلْزَمُ فِي كِلَيْهِمَا بِلَا جُحُودٍ»
«فَالسِّرُّ فِي الْجَهْرِ إِعْتَبَرَهُ نَقْصًا وَالْعَكْسُ عَنِ فِكْرِكَ لَا يَسْتَعْصِي»

(باب) سجود السهو الباب لغة هو ما يتوصل به من داخل إلى خارج أو العكس واصطلاحاً اسم لجملة من مسائل العلم تشترك في حكم واحد (السهو) أي في أحكام السهو وما يتعلق به والسهو والغفلة والنسيان بمعنى وفي النهاية لابن الأثير السهو في الشيء تركه من غير علم والسهو

عنه تركه مع العلم وهذا هو السهو الذي ذمه الله وأما السهو فيها فقد وقع للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى وجهه التشريع لأمته وجبره بالسجود ترغيماً للشيطان بقية بحث الموضوع في شرحنا زاد السالك على أسهل المسالك (وإن سهى المصلي سجداً) لجبر (النقص سجدتين فيما عهدا) أي علم (قبل السلام) فلا تجزي الواحدة فلو سجد سجدة واحدة فإن تذكر قبل السلام أضاف إليها أخرى وإن تذكر بعد السلام سجد الأخرى وتشهد وسلم ولا سجود عليه والسجود يكون (عقب التشهد) ثم له) أي للتشهد (بعد السجود جدد) إستئنا ليقع السلام عقب تشهد وهو إحدى مواضع لا يطلب في تشهدها الدعاء (وإن تكن زدت) في الصلاة ركعة مثلاً أو دون المثل مطلقاً (فسلم) من الصلاة (وأسجد) سجدتين بعد السلام (ثم تشهد) أي أعد التشهد (والسلام أعد) ومعنى الأبيات الثلاثة أن من نقص في الصلاة سنة مؤكدة أو سنتين سجد سجدتين قبل السلام جبراً للنقصان فحُتِر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدتين قبل السلام ذكره البخاري ومسلم وأن من زاد في الصلاة ركعة أو سجدة أو ما كان دون زيادة المثل فإنه يسجد له بعد السلام سجدتين بإحرام وتشهد وسلام والدليل على ذلك ما رواه البخاري ومسلم من حديث ذي اليمين أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم من إثنين في إحدى صلاتي العشى ثم قام إلى خشبة معروضة في المسجد فأتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه وخرج سرعان الناس من أبواب المسجد فقالوا أقصرت الصلاة

وفي القوم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فهابا أن يكلماه وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين فقال يارسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت فقال لم أنس ولم تقصر فقال أكما يقول ذو اليدين فقالوا نعم فتقدم فصلى ما تركه ثم سلم ثم سجد سجدتين بعد السلام (وفي إجتماع النقص والزيد أحكما) يعني إذا إجتمع في الصلاة نقص مع زيادة سجد لهما قبل السلام تغليباً لجانب النقص وهذا معنى أحكما (في ذلك ما للنقص قد تقدما) فمن زاد ركعة ونقص سورة فإنه يسجد لذلك قبل السلام قال خليل سن لسهو وإن تكرر بنقص سنة مؤكدة أو مع زيادة سجدتان قبل سلامه (و) من (ل) سجود (قبلي) نسي و (تذكر) أنه لم يأت به والحال أنه (قد سلم) من الصلاة (إن لم يطل الأمر سجده وإذا تذكره (في الطول) والطول يكون بالعرف (لا) يسجده (وابطلها) أي الصلاة إن كان القبلي (ترتبا على) ترك (ثلاث سنن قد وجبا) أي السجود من تركها وإما إن كان مترتبا عن أقل من ثلاث سنن فالصلاة صحيحة ولا يسجده بعد الطول وأما البعدي فإنه (يسجد ولو بعد سنين مضت) عليه (لكن بشروط تستبين) أي وهي شروط الصلاة والشروط هي الطهارة والإستقبال والإحرام والتشهد والسلام (وليس يجزي) السجود (لفرض عدما) أي ترك لأن جبر الخلل الواقع في الصلاة بالسجود مخصوص بغير الفرائض وأما الفرائض فلا تجبر بالسجود إتفاقاً بل إن أمكنه تدارك المتروك أتى به وإلا بطلت (وليس يلزم) السجود (لندب) مثل ربنا ولك الحمد والقنوت (خصماً) أي نقص (وهو) أي

السجود مشروع (لقص سنتين) كتكبيرتين (فاسمع) ما أقول لك (لا) لنقص (سنة خفيفة) كتكبيرة واحدة على المشهور فإن سجد قبل السلام لترك سنة خفيفة بطلت صلاته لأن السجود لا يترتب إلا عن سنتين أو سنة مؤكدة وذلك كقولنا (إلا لسر) تركه في محله وجهر فإنه يسجد بعد السلام (أو لجهر) تركه في محله وأسر فإنه يسجد قبل السلام وهذا معنى (فالسجود يلزم في كليهما) أي السر والجهر لأن السر بالنسبة للجهر نقص والجهر بالنسبة للسر زيادة وذلك في الفاتحة مع السورة وفي الفاتحة فقط ولا يعتبر في السورة وحدها وإلى هذا أشرنا بقولنا (فالسر في الجهر إعتبره نقصا والعكس) وهو الجهر في السر (عن فكر) أي فهلك (لا يستعصي) بل هو معلوم ومدرك

«وَسَجَدَ الْبَعْدِيَّ مَنْ تَكَلَّمَ سَهْوًا وَمَنْ عَنِ اثْنَتَيْنِ سَلَّمَ»
«فَالزَّيْدُ دُونَ الْمَثَلِ يَكْفِيهِ السُّجُودُ وَالْمِثْلُ يَبْطُلُ الصَّلَاةَ لَا جُحُودًا»
«مَنْ شَكَّ فِي النِّقْصِ كَمَنْ تَيَقَّنَا أَتَى بِهِ وَسَجَدَ الْبَعْدِي هُنَا»
«مَنْ شَكَّ فِي السَّلَامِ ثُمَّ سَلَّمَ فِي الْقُرْبِ مَا عَلَيْهِ شَيْءٌ لَزِمَا»
«وَصَاحِبُ التَّوَسُّوَاتِ بُلْفَى وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ مُطْلَقًا طَوَّلَ الْأَمْدَ»
«وَالْجَهْرُ فِي الْقَنُوتِ لَعْوٌ مُطْلَقًا وَالْكَرَةُ لِلْعَامِدِ قَدْ تَحَقَّقَا»

(وسجد البعدي من تكلم) يعني من تكلم في الصلاة ساهيا عن كونه في الصلاة أو عن كونه متكلما به سجد بعد السلام وتبطل بالعمد إلا لأصلحها فلا تبطل إلا بكثيرة والكثرة بالعرف وإذا تكلم المأموم (سهوا) فإن الإمام يحمل سهوه كما سيأتي (ومن عن اثنتين) من

الرباعية أو الثلاثية (سلما) ساهيا فإنه يسجد بعد السلام إذا تذكر بالقرب وقبل الخروج من المسجد ورجع محرما لاكمالها (والزيد في الصلاة) سهوا (دون المثل) أي وكان دون المثل فإنه يسجد له بعد السلام وتصح صلاته وهذا معنى (يكفيه السجود والمثل يبطل الصلاة لا جحود) وأما من زاد في الصلاة مثلها كركعتين في ثنائية كالصبح والجمعة وكأربع في غيرها وإختلف في المغرب فليل تلحق بالرباعية وقيل تلحق بالثنائية والأول هو الراجح فزيادة المثل تبطل الصلاة (من شك في النقص) الركعة مثلا أو لسجدة فإنه (يأتي) بما شك فيه (وسجد) (البعدي) كمن تيقن النقصان (من شك) في آخر صلاته (في السلام) هل سلم أم لا (ثم سلما في القرب) من التشهد ولم ينحرف عن القبلة (ما عليه شيء) أي لا سجود عليه ولا بطلان وإما إن انحرف عن القبلة كثيرا وطال الحال بطلت صلاته وإن لم يبطل سجده بعد السلام قال شارح الأصل الشيخ صالح عبد السميع في هذا الموضوع كلام المصنف هذا غير كافل بفقهاء المسألة فإن ظاهره أنه متى كان قريبا سلم ولا سجود عليه سواء قام من مقامه الذي صلى فيه أم لا وسواء انحرف عن القبلة أم لم ينحرف وكان عليه أن يقيد كلامه بقيود حتى يأتي على صور المسألة متطوقا ومفهوما بأن يقول وإن شك في السلام سلم ولا شيء عليه وإن كان قريبا ولم يقم من مقامه ولا انحرف عن القبلة فيؤخذ منه ثلاث صور صورة بطريق المنطوق وهي التي ذكرها وصورتان بطريق المفهوم الأولى أنه إذا قام من مقامه والفرض عدم الطول فإنه يرجع بتكبيره ويتشهد

وسلم ويسجد بعد السلام والثانية أنه إذا انحرف عن القبلة فإنه يستقبل ويسلم ولا يتشهد ولا إحرام عليه ولكنه يسجد بعد السلام وإن طال بطلت صلاته مفهوم من قوله إن كان قريبا فهو تصريح بما علم مفهومهما (وصاحب الوسواس) وهو الموسوس والوسوسة لا دواء لها إلا الإعراض عن وحي الشيطان وإذا كان الأمر كذلك فلا يسترسل الموسوس مع الشكوك بل (يلغى) عن كل ما يقذفه الشيطان في قلبه من زيادة صلاته أو نقص فيها ولا إصلاح عليه (وسجد بعد السلام مطلقا) سواء شك في زيادة أو نقصان وأما من أيقن بحصول السهو منه من غير أن يلازمه في كل صلاة فهذا يصلح صلاته ويسجد لسهوه وأما من كثر عليه وقوع السهو في كل صلاة وهو على يقين بما فعل من زيادة أو نقصان لكنه سلب القدرة على التحفظ من إيقاعه فلا سجود عليه وإنما عليه الإصلاح خاصة وإلى المسألة الأولى أشار خليل بقوله أو إستنكحه الشك ولهي عنه والى المسألة الثانية أشار بقوله لان إستنكحه السهو ويصلح (والجهر في القنوت لغو مطلقا) يعني لا سجود في سهوه فهذا معنى قولنا لغو مطلقا ومن جهر فيه متعمدا فعل مكروها وهذا معنى (والكره للعامد قد تحققا) وعليه فيستحب أن يكون سرا على المشهور .

«وَمَنْ قَرَأَ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ
«عَمَدًا وَسَهْوًا قَانِعًا أَوْ جَالِسًا
«كَالزَّيْدِ وَالنَّقْصِ عَلَى سُورَةٍ أَوْ
«كَمَنْ بَرَأْسٍ أَوْ يَدٍ لِيَفْهَمَا
«وَمَنْ لَامَ الذِّكْرَ فِي الرَّكْعَةِ قَدْ
سُورَةً أَوْ صَلَّى عَلَى الْأَمِينِ
فَمَا عَلَيْهِ حَرَجٌ وَلَا أَسَا
خَرَجَ لِلْمَثَلِ لَوْ عَمَدًا رَوَا
أَشَارَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَأَعْلَمَا
كَرَّرَ سَهْوًا بَعْدَ تَسْلِيمِ سَجْدٍ

«فَإِنْ تَعَمَّدَ فَقَالَ الْأَصْلُ فَالظَّاهِرُ الْبُطْلَانُ وَهُوَ يُقَالُ»
«مَنْ نَسِيَ السُّورَةَ ثُمَّ فِي الرُّكُوعِ ذَكَرَهَا مَضَى وَنَمَعَ التَّرْجُوعُ»
«وَالْجَهْتُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ كَسِرُّ أَعِيدَ إِنْ قِيلَ الرُّكُوعُ قَدْ ذُكِرَ»
«فَإِنْ يَكُنْ فِي الْحَمْدِ فَالْبَعْدِي لَزِمَ أَوْلاً فَجَلَدَهُ وَالسُّجُودُ مُنْعَمِدٌ»
«وَالْحُكْمُ إِنْ كَانَ التَّدَكُّرُ جَرَى حَالَ الرُّكُوعِ مِثْلَ مَا قُلْنَا غَيْرًا»

قولنا (ومن قرأ في غير الأوليين) يعني إذا زاد المصلي في الركعة الثالثة أو الرابعة (سورة) مع أم القرآن فلا سجود عليه على المشهور وكذلك من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره في حال التلبس بالصلاة سواء كان ذكره (عمدا وسهوا) الواو بمعنى أو حال كونه (قائما أو جالسا) أي قاعدا (فلا حرج (عليه ولا أسا) بقوله فلا سجود عليه (كالزيد) في الركعة على سورة بأن قرأ سورتين مثلا (والنقص) الواو بمعنى أو (على) بمعنى من سورة بأن قرأ دون (سورة أو خرج) من سورة قبل إتمامها (للمثل) أي إلى سورة مثلها (ولو كان فعله (عمدا) فلا شيء عليه (كما رووا) أي العلماء (كمن برأس) تشبيه فيما لا سجود فيه من اثار بيده أو برأسه في صلاته لأحد (ليفهمه) بأنه في صلاة فلا شيء عليه وإن ذلك كله مغتفر ولا ينبغي أن يعتمد ذلك وإذا كثرت الإشارة حتى صارت من الأفعال الكثيرة فإن الصلاة تبطل بها (ومن لام الذكر) أي الفاتحة (في الركعة) الواحدة (كرر) ها (سهوا) مرتين (بعد تسليم سجد) أي يجب عليه أن يسجد بعد السلام (فإن تعمد) التكرار (فقال الأصل) أي صاحب أصل هذا النظم وهو الشيخ

عبد الرحمان الأخضرى (فالظاهر البطلان وهو) أي هذا القول (ثقل) أي
 ثقيل على النفس والقول المشهور أن الصلاة لا تبطل إلا بتعمد تكرار
 ركن فعلي وأما القولى فلا تبطل الصلاة بتكرره و (من نسي السورة)
 التي مع أم القرآن (ثم) في حال (الركوع ذكرها مضى) في إكمال
 صلاته (ويمنع الرجوع) لها لأن الركوع ركن من أركان الصلاة والسورة
 سنة ولا يرجع من فرض إلى سنة ولكن عليه أن يسجد قبل السلام
 (والجهر في غير محله) كالظهر والعصر مثلا (كسر) في المغرب
 والعشاء (أعيد) كل منهما (إن قبل الركوع قد ذكر) أي تعاد القراءة
 وذلك إذا جهر في السرية أو أسر في الجهرية (فإن يكن) ما ذكر
 (في الحمد) أي الفاتحة وقد أعادها (فالبعدي لزم) لهذا التكرار (أولا)
 يكون ذلك في الفاتحة بل في السورة وحدها (فجدد) قراءتها (والسجود
 منعدم) أعني أن من خالف في السورة وقرأ على غير سنتها من السر
 والجهر ثم تذكر قبل الركوع فإنه يعيد قراءتها في السر والجهر ولا سجود
 عليه عند أشهب وقال مالك في العتبية يسجد بعد السلام (والحكم إن
 كان التذکر) للسر والجهر (جرى) حال الركوع) أي الإنحناء له وقد فات
 التدارك (مثل ماقد غيرا) أي تقدم من أن من أسر في محل الجهر وكان
 ذلك في الفاتحة والسورة أو الفاتحة فإنه يسجد قبل السلام ومن جهر في
 محل السر وكان ذلك في الفاتحة والسورة أو الفاتحة فإنه يسجد بعد
 السلام وأما لو ترك ذلك في السورة وحدها فلا سجود عليه وإذا سجد
 القبلي لترك الجهر في السورة بطلت صلاته وبالله التوفيق .

«رَبِّطِلْ الضُّحْكَ مُطْلَقاً وَلَا

«وَالْمُؤْمِنِ الْقَوِيَّ مَنْ قَدْ خَضَعَا

«فِي صَلَاةِ الْمُتَّقِينَ تَرَهَّبَ

«وَمَا عَلَى الَّذِي تَبَسَّمَ كَمَنْ

«كَذَكَ مَنْ أَنْصَتَ نَزْراً لِكَلَامٍ

بِضُحْكَكَ إِلَّا لِأَعِيبٍ قَدْ غَفَلَا»

لِرَبِّهِ وَفِي الصَّلَاةِ خَشَعَا»

نَفُوسَهُمْ وَفِي الْإِلَهِ تَرَعَّبَ»

بِكَيْ مِنَ الْخَشْيَةِ شَيْءٌ فَأَعْلَمَنَ»

وَالطَّوْلُ مُبْطِلٌ فَدَعَّةٌ يَا هَمَامُ»

(ويبطل الضحك مطلقاً) الصلاة سواء كان عامداً أو ساهياً أو جاهلاً وسواء كان المصلي إماماً أو فذاً أو مأموماً وتماذى المأموم إن لم يقدر على الترك فإن قدر على الترك قطع ودخل مع الإمام وكذلك يقطع إن خاف خروج الوقت أو خاف ضحك المأمومين أو بعضهم وإلا قطع وألا تكون الصلاة جمعة وإلا قطع ويستخلف الإمام في السهو والغلبة ويرجع مأموماً أي على صلاة باطلة ويعيدها أبداً لبطلانها وأما مأمومه فيتمون صلاتهم مع ذلك الخليفة ولا إعادة عليهم لا في الوقت ولا في غيره (ولا يضحك) في صلاته (إلا لآعب) أي متلاعب (قد غفلاً) أي أعرض بقلبه (والمؤمن القوي) الإيمان (من قد خضعاً لربه) تبارك وتعالى (وفي الصلاة خشعاً) قال تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (فذي) أي فهذه (صلاة المتقين) الذين قال الله فيهم إنما يتقبل الله من المتقين (ترهب نفوسهم) أي تخاف من الله عز وجل ومن كان هكذا وصفه كيف يضحك واني يستحضر ما ينشأ عنه الضحك بل تفتى نفسه في معبوده ولا يكون عنده إلا تذكر شهوده وإستحضار عظمته وسلطانه فيغيب عن كل ما سواه ويقبل عليه بكل جوارحه فيصدق في

القول والعمل ولا يعتني إلا بالأعمال التي يؤديها فيكون من الذين نفوسهم (في الآله) تبارك وتعالى (ترغب) لأنه يعتقد أنه واقف بين يدي ربه سبحانه وتعالى وأنه مطلع على ضميره وعالم بما توسوس به نفسه ويستعين على ذلك باللجوء الى الله والتضرع اليه حتى يستحضر بقلبه جلال الله وعظمته ويرتعد قلبه وترغب نفسه في ربه وترهب من هيئته (وما على الذي تبسم) يعني أن المصلي لا سجود عليه في التبسم وهو إنطلاق الوجه وإنشراحه فأمره خفيف بخلاف الضحك لأن له حروفا تشبه الكلام (كمن بكى) بالقصر (من الخشية) أي من الخوف من الله فلا شئ عليه إلا إذا كان بالصوت فإنه يبطل ولو كان من الخشية (كذا) (لك) (لا شئ على (من أنصت) نزرا) أي قليلا (الكلام) من متكلم (والطول) للإنصات جدا يبطل الصلاة لأنه يكون من الأفعال الكثيرة :

« مَنْ ذَكَرَ الْجُلُوسَ الْأَوَّلَ رَجَعَ »	مَا دَامَتِ الْأَعْضَاءُ بِالْأَرْضِ تَقَعُ
« وَمَا عَلَيْهِ مِنْ سُجُودٍ لِأَوْلَى »	يَرْجِعُ إِنْ عَنِ التُّرَابِ أَنْفَصَلَا
« بَلَّ يَتَمَادَى وَ سَجُودُ الْقَبْلِيِّ »	بَلَّزَمَهُ لِنَقْصِ هَذَا الْفِعْلِ
« فَإِنْ يَكُنْ رَجَعَ بَعْدَمَا اسْتَقْبَلُ »	سَجَدَ بَعْدَهُ وَيَبْسَ مَا فَعَلَ

(من ذكر الجلوس الأول رجع) المعني أن من قام من إثنين من صلاة الفريضة أي ترحزح للقيام ثم تذكر قبل أن يفارق الأرض رجع إلى الجلوس (مادامت) (الأعضاء) أي اليدان والركبتان ملتصقة بالأرض وهذا معنى (بالأرض تقع) (وما عليه من سجود) لخفة الأمر في ذلك فإن تمادى على القيام عامدا بطلت صلاته على المشهور لأنه ترك ثلاث

سنن عامدا وقيل لا تبطل على الخلاف في ترك السنة عمدا وإن تمادى ناسيا سجد قبل السلام وأما إن تذكر بعد أن فارق الأرض بيديه وركبتيه وإنفصل (عن التراب) فإنه لا يرجع (بل يتمادى وسجود القبلى يلزمه لنقص هذا الفعل) وهو الجلوس (فإن يكن رجع) إلى الجلوس (بعدهما إستقل) قائما صحة صلاته و (سجد بعده وبس ما فعل) وقيل تبطل صلاته والقول بالبطلان حكاه في الجلاب عن عيسى ابن دينار ولا فرق بين أن يكون رجوعه بعد الإستقلال على وجه العمد أو النسيان فإن صلاته صحيحة على المشهور ويسجد بعد السلام وقيل قبل السلام لإجماع الزيادة والنقصان .

«وَالنَّفْعُ كَالكَلَامِ فِي الْأَحْكَامِ إِنْ كَانَ بِالْفَمِّ بِلَا كَلَامٍ»
«وَالْمَرْءُ إِنْ كَانَ يُصَلِّيَ وَعَطَسَ فَهَكَكَ مَا يَلْزَمُهُ دُونَ حَدْسٍ»
«لَا يَسْتَفِئِلُ بِالْحَمْدِ وَالرَّثَةِ وَلَا يُشِمَّتِ الْعَاطِسَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ»
«وَالرَّوَضُ لِيَدِ عَلَى الْفَمِّ طَلَبٌ لَدَى التَّشَاؤِبِ وَبَعْدَهُ نُدْبٌ»
«إِنْ يَبْصُقُ الْمُصَلِّيَ فِي الثَّوْبِ اتَّقَا خُرُوجِ مَائِنِ شَأْنِهِ إِنْ يَنْتَفَى»

(والنفخ) في الصلاة بالفم (كالكلام في الأحكام) فتبطل الصلاة بعمره ويسجد بعد السلام لسهوه وقولنا (إن كان بالفم بلا كلام) إحترازا من النفخ بالأنف فلا يبطل عمده ولا سجود في سهوه إلا إذا كثر فإنه يكون حينئذ من الأفعال الكثيرة التي تبطل بها الصلاة (والمراء إن كان يصلي) أي متلبسا بالصلاة (وعطس فهك) إسم فعل أمر (ما يلزمه دون حدس) أي ظن (لا يستفعل بالحمد) لأن ما هو فيه مهم وقيل ي

حمد سرا وقيل جهرا ولا شئ عليه (والرد) أي لا يطلب منه الرد بالإشارة بل هو منهي عنه (ولا يشمت) المصلي (العاطس) بأن يقول له برحمك الله فإن فعل ذلك عمدا أو جهلا (في حال الصلاة) بطلت صلاته (والوضع لليد على الفم) أي سد الفم باليد اليمنى ظاهرها أو باطنها أو ظاهر اليسرى (طلب) أي إستحب (لدى التثاؤب) أي فتح الفم ويقطع القراءة فإن كانت من الفاتحة لم تجز (وبعده) أي بعد التثاؤب (ندب إن يبصق المصلي في الشوب إتقا) أي خوف (خروج مامن شأنه) من الحروف (إن ينتفى) وقد روى عن مالك بن أنس أنه كان يسد فاه إذا تشاب في الصلاة فإن إحتاج إلى نَفَثٍ نَفَثَ في طرف ثوبه وفي سنن أبي داود أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا تشاب أحدكم فليمسك على فيه فإن الشيطان يدخل في فيه .

«مَنْ شَكَّ فِي النَّقْضِ وَفَوْرًا حَقَّقَا عَدَمَهُ فَلَا يَضُرُّ مُطْلَقًا»

يعني أن (من شك) في حال التلبس بالصلاة (في النقض) أي الحدث أو النجاسة وهو قد دخل الصلاة متيقنا الطهارة (وفورا) أي في الوقت من دون طول (حققا) أي تحقق وعلم (عدمه) أي عدم النقض وأنه لا زال على طهارة (فلا يضر) هذا الشك الطارئ على اليقين لحفة الأمر وأما إن بقي على الشك طويلا أو خرج من الصلاة ثم تحقق الطهارة فإن صلاته باطلة:

«وَالْإِلْتِفَاتُ حُكْمُهُ تَقَدَّمَ وَسَهْوُهُ لَا شَيْءَ فِيهِ فَأَعْلَمَا»

«وَمَنْ عَنِ الْقِبْلَةِ قَدْ تَحَوَّلَا فَالْحُكْمُ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ مُسْجَلَا»

«إِنْ كَانَ ذَاكِرًا وَقَادِرًا وَقَدْ سَبَقَ أَنْ صَلَّى خَطَاءً فَلْتَعُدَّ»

(والإلتفات) في الصلاة (حكيمه تقدما) في موضعين من هذا النظم في البيت الحادي عشر من فصل شروط الصلاة وفي مكروهات الصلاة عند قولنا وكرهوا بسملة والإلتفات (و) على كل حال ف (سهوه لا شئ فيه فأعلما ومن على القبلة قد تحولا) بجميع جسده (فالحكم بطلان الصلاة مسجلا) أي مطلقا لفقد شرطها (إن كان ذاكرا وقادرا وقد سبق) في شروط الصلاة (ان صلى خطأ فلتعد) الصلاة في الوقت ونص البيت المتقدم :

ومن يكن أخطأ الإستقبالا أعاد في الوقت ولا إشكالا
أه ثم قلنا:

« وَمَنْ يُصَلِّ بِالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ أَوْ يَسْرِقِ الدَّرْهَمَ مِنْ نَحْوِ الْجَيْبِ »
« أَوْ يَنْظُرَ الَّذِي عَلَيْهِ حَرَمًا عَصَى وَصَحَّتِ الصَّلَاةُ فَأَعْلَمًا »

(ومن يصل بالحرير) مختارا فقد عصى وصحت صلاته وكذا إذا صلى بخاتم (الذهب) فقد عصى وصحت (أو يسرق الدرهم) وهو في الصلاة (من نحو الجيب) أي الجيب أو الكيس صحت صلاته (أو ينظر الذي عليه حرما) النظر إليه كالنظر إلى الأجنبية أو عورة الغير أو كتابه فالحكم أنه (عصى وصحت الصلاة) وحكم هذه الأشياء التحريم داخل الصلاة وخارجها وتتأكد الحرمة في الصلاة لأنها محل التواضع والإنكسار والتذلل والخضوع وقد تقدم الكلام على هذا الموضوع في فصل مكانة الصلاة وباللذ التوفيق .

« وَكَلِمَةٌ جَرَتْ عَلَى لِسَانٍ مِنْ قَوْلٍ وَلَيْسَتْ مِنْ كِتَابِهِ الْمُبِينِ »

« تستلم البعدي كمعنى إن جرى فيه فساد وكلفظ غيرا »
 (وكلمة جرت على لسان من) يعني أن من غلط في القراءة وهو في الصلاة (بكلمة جرت على اللسان من قول وليست من كتابة) أي ليست من القراءة (تستلزم) سجود (البعدي) كما يلزم سجود البعدي ان فسد المعنى كإبدال ءاية رحمة بآية عذاب وكضم تاء أنعمت وهذا معنى قولنا (كمعنى إن جرى فيه فساد وكلفظ غيرا) كما إذا نقص القارئ حرفا من كلمة أو زادها حرفا فتغير اللفظ القرائي بسبب زيادة حرف أو نقصه فإنه يسجد لذلك بعد السلام وقولنا من غير الكتاب أما إن كانت الكلمة من القراءة بأن كان يقرأ في ءاية فغلط فقرأ أخرى فلا سجود عليه وبالله التوفيق .

« وَالنَّوْمُ فِي الصَّلَاةِ إِنْ خَفَّ فَلَا شَيْءَ وَتَبَطَّلُ إِذَا مَآثِقَلَا »

أعني أن (النوم في الصلاة إن خف) أي إن كان خفيفا قصيرا (فلا شيء) فيه وإن طال الخفيف يسجد لسهوه (وتبطل) الصلاة وينتقض الوضوء (إذا ما ثقلا) إذا كان النوم ثقيلًا ولو قصيرا وإنما وجب عليه الوضوء لإنتقاضه بسبب النوم الثقيل لأنه من الأسباب المؤدية إلى الحدث ووجب عليه إعادة الصلاة لفقد شرط صحتها وهو الطهارة وقد قيل في علامات النوم الثقيل مايلي :

علامة النوم الثقيل أن يسيل ريق وحبوة إذا ما تنحلل

سقوط ما في اليد أو تكلما بقره ولم يشعر فلتعلما
وبالله التوفيق .

«وَجَازَ أَنْ يَثِينَ مَنْ بِهِ ضَرَرٌ كَذَا تَنَحَّنِحْ لِضُرِّ يُغْتَفَرُ»
«وَالْقَصْدُ لِلِإِفْهَامِ بِالتَّنَحَّنِحِ يُقْلِي كَمَا يَكْرَهُ مِنْ مَسْبِحِ»

(وجاز أن يثين من به ضرر) أي مرض والمعنى أن الأثين معفو عنه
ومغتفر لمن به ضرر كذا (التنحنج) في الصلاة (الضر يغتفر) فلا تبطل
به الصلاة ولا سجود فيه إتفاقا وإذا قصد المصلى بالتنحنج الإفهام بأنه
في الصلاة فإن التنحنج (يقلي) أي يكره (كما يكره من مسبح) قال في
الأصل ومن ناداه أحد فقال له سبحان الله كره وصحت ضلته وقيل
بيطلان صلاته لأن ذلك في معنى المحادثة وقيل لا شئ عليه في ذلك
لخبر من نابه شئ في صلاته فليقل سبحان الله .

«وَفَاقِدِ الْفَتْحِ فِي غَيْرِ الْحَمْدِ لَا يَنْظُرُ مُصْحَفًا لِأَنْ يُكْمَلًا»
«وَجَازَ أَنْ يَرْكَعَ أَوْ يَنْتَقِلَا وَالْعَكْسُ فِي الْحَمْدِ لِذَا قَدْ نُقِلَا»
«وَتَارِكُ لآيَةٍ مِنْهَا سَجَدٌ وَبَطَلَتْ بِأَكْثَرِ مِنْهَا فَقَدْ»

(وفاقد الفتح في غير الحمد) يعني أن من وقف في قراءة السورة ولم
يفتح عليه أحد فاته (لا ينظر) في المصحف يقرأ فيه كمال السورة حين
وقف في قراءتها (وجازله) (أن يركع) ويكتفي بما قرأ لأن الآية من
السورة تقوم مقامها (أو ينتقلا) أي وجاز له أن ينتقل إلى آية بعدها
(والعكس في الحمد لذا قد نقلا) يعني أن إتمام الفاتحة في الصلاة لا بد
منه وله حينئذ أن ينظر في المصحف (لأن يكملا) الفاتحة أو بتلقين أحد

فإن لم يكمل الفاتحة فلا يخلو فيما أن يكون ماترك منها آية فقط
 وحينئذ فالإلزام عليه السجود قبل السلام في السهو والصلاة صحيحة
 وإن كان المتروك منها أكثر من آية بطلت الصلاة وهذا معنى قولنا
 وتارك لأية منها سجد) قبل السلام (وبطلت) الصلاة (ب) ترك (أكثر)
 منها (فقد) بالبناء للمفعول أو قد بمعنى حسب .

«وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْفَتْحِ عَلَى مَنْ عَنِ صَلَاةٍ أَنْتَ فِيهَا إِنْفَصَلَا»
 «وَالْفَتْحُ لَا تُسْرِعُ بِهِ إِنْ وَقَفَا إِلَّا إِذَا طَلَبَهُ أَوْ حَرَفَا»
 (وتبطل الصلاة بالفتح) أي بالرد (على) مصل ماخر أو قارئ أعني
 إذا فتح المصلي على من ليس معه في صلاة سواء كان مصليا ماخر أو
 غيره لعدم الربط بينه وبين المنفصل عن الصلاة وهذا معنى قولنا (على
 من عن صلاة أنت فيها انفصلا) أي ليس أمامك (والفتح) أي رد
 الفتوى على الإمام (لا تسرع به) يامأموم (إن وقفا) أي توقف (إلا)
 بأحد أمرين أحدهما (إذا طلبه) أي إنتظر الرد (و) ثانيهما أن (حرفا)
 أي أتى الإمام بكلام يغير المعنى وحينئذ يجوز لك إن تفتح عليه وتلقنه
 ماتعذر عليه وبالله التوفيق .

«وَالْفِكْرُ فِي الدُّنْيَا يُقْلِصُ الثَّوَابَ فَاتْرُكُهُ فِي الصَّلَاةِ تَحْظُ بِالصَّوَابِ»
 «وَدَفْعُكَ الْمَاشِي إِذَا تَعَرَّضَا جَازَ كَمَا السَّجُودُ بِالشَّقِّ مَضَى»
 «كَكُونِهِ عَلَى الْعِمَامَةِ إِذَا كَانَ عَلَى كَطَيْتَيْنِ فَخَذَا»
 «وَالْفَتَى إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ إِنْ خَرَجَ فَمَا عَلَيْكَ فِي خُرُوجِهِ حَرَجٌ»
 (والفكر) أي التفكر في الصلاة (في) الأمور المتعلقة

(بالدنيا) (يقصد الشواب) أي ينقصه والصلاة صحيحة بمعنى أنه يسقط عنه الفرض ولكنها ناقصة الشواب إذ الشواب يدور على الخشوع والتواضع ولا يمكن أن يجتمع في قلب واحد الخشوع والإشتغال بهأمور الدنيا (فاتركه) أي التفكر (في الصلاة) (تحفظ) أي تفز (بالصواب ودفعت الماشي) الأولى إبدال الشطر بهذا التعبير (ودفعك الماشي إن تعرضا) أي مشى أمامك في الصلاة (جاز) لك دفعه (كما السجود بالشق) أي شق الجبهة لأنه يكفي على أيسر ما يمكن من الجبهة (ككونه) أي السجود (على العمامة) فإنه يجوز مع الكراهة قال في المدونة ويكره السجود على كور عمامته بفتح الكاف أي إذا كان قدر الطاقة والطاقتين اللطيفتين ومثلوا الطاقة اللطيفة بلغة المغاربة بالشاش الرفيع (والقى إن لم يتغير) عن الطعام وكذلك القلس إذا كان يسيرا طاهرا ولم يردد منه شئ أي لم يرجع منه شئ بعد إنفصاله إلى محل يمكن طرحه لم تبطل صلاته فتقييد الحكم بهذه القيود ينافي إطلاقه ومقابل المشهور أنه يبتدي الصلاة وهذا معنى (إن خرج فما عليك في خروجه حرج).

«وَعَبَّرَ فَرَضَ فَإِمَامٌ يَحْمِلُ» لِكُلِّ مَا التَّابِعُ عَنْهُ يُغْفَلُ»
«إِذَا سَهَى التَّابِعُ أَوْ زَوْجَمَ عَنْ» زُكُوعٍ غَيْرِ رُكْعَةٍ أُولَى فَإِنْ»
«عَلِمَ أَدْرَاكَ الْإِمَامِ سَاجِدًا» رَكَعَ وَاتَّبَعَهُ فَاسْتَفِيدَا»
«وَعَلِمَهُ بَعْدِمِ الْإِدْرَاكِ فَدُ» يَتَّبِعُ الْإِمَامَ مِنْ دُونِ جَدَلٍ»
«ثُمَّ إِذَا الْإِمَامُ سَلَّمَ قَضَى» عَنْ تِلْكَ رُكْعَةٍ تَكُونُ عِيْضًا»
«وَإِنْ يَكُنْ عَنِ السُّجُودِ أَرْهَقًا» بِمِثْلِ رَحْمَةٍ كَمَا قَدْ سَبَقَا»

« فَلَيَاتِ بِالسُّجُودِ إِنْ طَبَعَ فِي إِدْرَاكِهِ مِنْ قَبْلِ رَفِيعِ بَقْتُوبِي »
« مِنْ رَكْعَةٍ بُعِيدَتِ تِلْكَ وَالْقَضَا لِرَكْعَةٍ يَكُونُ مِثْلَ مَا مَضَى »
« وَلَا سَجُودَ لَزِمَ إِنْ لَمْ يَتَّقَ شَكُّ فِي الإِدْرَاكِ وَضِدٌّ فَلْتَدَعُ »

(وغير فرض) وهي السنن والفضائل إذا تركها المأموم (فالإمام يحمل)
(لكل ما التابع) أي المأموم (عنه يغفل) أي يسهو عنه والأصل في ذلك
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (الإمام ضامن) فسرره أهل العلم بأنه
يحمل على المأموم سجود السهو والقراءة ولا يحمل عنه ركنا من أركان
الصلاة إلا الفاتحة فإن الإمام يحملها عنه (إذا سهى التابع) أي المأموم
(أو زوحم عن) ركعة فلم يركع ووقع له ذلك في غير الركعة الأولى حتى
ركع الإمام وهوى إلى السجود والمراد في (غير ركعة أولى) للمأموم سواء
كانت الركعة الأولى للإمام أم غيره (فإن) (علم) المرحوم أو الساهي أو
الناعس ناعسا لا ينقض الوضوء (إدراك الإمام ساجدا) في السجدة الثانية
من هذه الركعة المرحوم عن ركوعها (ركع) وجوبا (واتبعه فاستفدا)
وعلمه) أي المرحوم (بعدم الإدراك فليتبع الإمام من دون جدل) وكذلك
إذا وقع له ذلك في الركعة الأولى فإنه يتبعه سواء علم إدراكه في
السجود أم لا لأن المأمومية لم تنسحب عليه (ثم إذا الإمام سلم) من
الصلاة (قضى عن تلك) التي فاته الركوع فيها (ركعة) مفعول
قضى (تكون عوضا) عنها فإن فعل مع ظن الإدراك وتخلف ظنه الغنى ما
فعل من التكميل وقضى ركعة (وإن يكن) أي المأموم (عن السجود
أرهقا) أي زوحم (بمثل زحمة) أو نعاس لا ينقض الوضوء (كما قد

سبق) في الركوع فلم يسجد حتى قام الإمام للركعة التي بعدها (فإن طمع في إدراكه) (قبل أن يرفع) رأسه من الركوع (فليأت بالسجود) ويلحق به وهذا معنى (فليأت بالسجود أن طمع في إدراكه) وإن لم يطمع في إدراكه وجب عليه أن يترك السجود ويلقي (تلك) الركعة التي هو فيها ويتبع الإمام (والقضا) لركعة بدل التي ألغها (يكون مثل مامضى) في الركوع يعني أنه يقضي ركعة أخرى مكانها بعد مفارقة الإمام (ولا سجد لازم) عليه حيث كان على يقين (أي لم يقع) له (شك في) (الإدراك) (وضدا) أي عدم الإدراك وإلا إن وقع له الشك في الإدراك وعدمه فإنه يسجد بعد السلام. ثم قلت :

«وَلَيْسَ مِنْ شَيْءٍ عَلَى مَنْ قَتَلَ عَقْرَبًا إِنْ أَتَتْهُ أَوْ مَا مِثْلًا»
«وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِنْ طَالَ الْعَمَلُ وَاسْتَدْبَرَ الَّذِي يُصَلِّي وَقَتَلَ»
(وليس من شيء) من زائدة والمعنى أن المصلي إذا جأته عقرب فقتلها فلا شيء (على من قتل عقربا إن أتته) أي أرادته فإن لم ترده يكره له قتلها (أو مامائلا) من هو ام الأرض كحبة أو زنبور إذا لم يطل الفعل ولم يستدبر القبلة فإذا فعل ذلك فإن الصلاة تبطل وهذا معنى (وتبطل الصلاة إن طال العمل) أي الفعل (و) الجأ الأمر إلى أن (استدبر) (القبلة) (الذي يصلي) أي المصلي وقتلها.

«وَمَنْ فِي الْإِشْفَاعِ وَشَكَّهُ طَرًّا»
«أَضَافَهَا لِلشَّفْعِ ثُمَّ سَجَدًا»
«وَبَيْنَ ذَيْنِ كَثِيرَةِ الْكَلَامِ إِنْ عَمِدًا وَلَا سَجُودَ فِي الشَّهْرِ فِدْنٌ»

أعني أن من كان يصلي الإشفاع ودار شكه في الركعة التي هو فيها هل هي ثانية الشفع أو ركعة الوتر وهذا معنى (ومن في الإشفاع وشكه طرا هل هو في الشفع أو الوتر أضافها للشفع ثم سجدا) أي يسجد بعد السلام لأجل الزيادة لأنه يوتر بعد ذلك وقيل أنه يسجد بعد السلام لإحتمال أن يكون الوتر فيشفعه بسجدتين قبل السلام للنهي الوارد في ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة واحدة بعد عشاء صحيحة وقيل لا سجود عليه وعلى القول الأول بعد أن يسجد البعدي (الوتر جددا) أي يأتي بوتر (وبين ذين) أي بين ركعتي الشفع وركعة الوتر (كره الكلام) إن كان (عمدا) ولا سجود في السهو قولنا (ولا سجود في السهو) هذا مفهوم لا يحتاج إلى تنبيه وإنما ذكرناه تبعا للأصل حيث قال ومن تكلم بين الشفع والوتر ساهيا فلا شئ عليه وإن كان عامدا كره ولا شئ عليه .

«ثُمَّ عَلَى الْمَسْبُوقِ إِنْ قَدْ حَقَّقَا» مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً فَحَقَّقَا
«إِنْ يَسْجُدَ الْقَبْلِيَّ مَعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ وَالتَّأخِيرُ لِلْبَعْدِيِّ زَكْنَ»
«فِي الْعَكْسِ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْعَامِدِ وَمَنْ سَهَى فَالْبَعْدِيُّ يَكْفِيهِ قَدْ»
«كَمْدَرِكِ أَقَلَّ مِنْهَا مَثَلًا إِنْ سَجَدَ الْقَبْلِيَّ مَعَهُ فَابْطَلَا»
«وَهَبَتْ فِي حَالِ الْقَضَا كَمَا لَمَنْفَرِدُ فِي كُلِّ مَا يَنْقُصُ مِنْهَا أَوْ زِيدُ»
«وَفِي اجْتِمَاعِ الْقَبْلِيِّ وَالْبَعْدِيِّ اِكْتَفَى بِالْقَبْلِيِّ عَنِ كِلَيْهِمَا بِلاَ خَفَا»
«فَالْبَعْدِيُّ مِنْ أَمَامِهِ تَرْتَبًا وَالْقَبْلِيُّ فِي حَالِ الْقَضَاءِ وَجَبَا»
(ثم على المسبوق) وهو من سبقه الإمام إلى الصلاة (إن قد لحقا)

(مع الإمام ركعة) تامة بسجديها فأكثر (فحققا) تتميم (أن يسجد
 القبلي معه) سواء حضر للسهو أم لا (قبل أن يقضي) ما فاته به الإمام
 (والتأخير للبعدي زكن) وأما البعدي فإنه يؤخره ولا يتبع فيه الإمام
 حتى يكمل صلاته (في العكس) وهو تأخير القبلي إلى ما بعد القضاء
 (تبطل صلاة العاقد) لتأخير القبلي والعاقد لتقديم البعدي (ومن سهى)
 أي فعل ذلك ساهيا (فالبعدي يكفيه قد كمدرك) هذا تشبيهه في بطلان
 الصلاة (أقل منها) أي من ركعة (مثلا إن سجد القبلي) أي المسبوق (مع)
 أي مع الإمام وهو لم يدرك معه ركعة بسجديها (فابطلا) صلاته
 أي أحكم ببطلانها (وهبه) أي قدر المسبوق (في حال القضاء) لما فاته
 (كالمفرد) أي الفذ (في كل ما ينقص منها) فيسجد له قبل السلام (أو
 يزيد) فيسجد له بعد السلام لأنه في حال القضاء خرج من عهدة الإمام
 (وفي اجتماع البعدي والقبلي) للمسبوق (إكتفى بالقبلي عن كليهما)
 والمعنى أن المسبوق إذا ترتب عليه سجود البعدي من جهة إمامه وهذا
 معنى (فالبعدي من أمامه ترتبا) ولما قام للقضاء لزمه قبلي من جهته
 وهذا معنى (والقبلي في حال القضاء وجبا) فإنه يقتصر على سجود
 القبلي وقال ابن حبيب يسجد البعدي المترتب عليه من جهة إمامه
 والمشهور الأول وهو مذهب المدونة وبالله التوفيق .

«وَمَنْ تَذَكَّرَ الرُّكُوعَ سَاجِدًا رَجَعَ قَائِمًا عَلَى مَا اعْتَمَدًا»
 «وَيَتَلَوْنَ نَدْبًا مَاجَةً أَوْ أَكْثَرًا وَيَعُدُّ ذَا يَرْكُوعٍ وَالْبَعْدِي جَرَى»
 «وَالْقَائِمُ النَّاسِي لِسَجْدَةٍ فَقَدْ وَيَعُدُّ أَنْ يَجْلِسَ فِي الْأَرْضِ سَجْدًا»

«إِلَّا إِذَا جَلَسَ قَبْلَ أَوْ ذَكَرَ» ثِنْتَيْنِ فَالْجُلُوسُ مِنْهُ لَا يَقْرَأُ
«وَسَجْدُ الْبَعْدِيِّ فِي الْحَالَيْنِ» لِكَوْنِهِ زَادَ بِدُونِ مَيِّنٍ»

(ومن تذكر الركوع ساجدا) والمعنى أن من تذكر الركوع وتذكره حال كونه ساجدا (رجع قائما) حتى يستقل (على ما اعتمدا) من الأقوال خلافا لمن قال يرجع محدودبا وهذا بناء على أن الحركة للركن مقصودة (ويتلو) أي يقرأ (ندبا) أي لأجل الندب (ءاية أو أكثرا) من غير الفاتحة لأن القراءة مندوبة وتكرار الفاتحة حرام ولا يجوز إرتكاب حرام لأجل مندوب (وبعد ذا) أي بعد قراءة آية (يركع والبعدي جرى) أي لزم لهذه الزيادة وهي الإنحطاط إلى السجود قبل الركوع وأما من نسي الرفع من الركوع ثم تذكره في السجود فإنه يرجع محدودبا حتى ينتهي إلى حد الركوع ثم يرفع فيسجد بعد السلام (والقائم) بعد أن يسجد سجدة واحدة (الناسي لسجدة) ثانية (قعد) أي جلس على الأرض (وبعد أن يجلس في الأرض سجدا) الثانية ومحل كونه يجلس إن لم يكن جلس قبل قيامه وهذا معنى (إلا إذا جلس قبل) وإلا فإنه يختر ساجدا من غير جلوس إتفاقا (أو ذكر ثنتين) أي سجدتين (فالجلوس منه لا يقرأ) أي لا يطلب بل ولا يجوز وعليه أن يختر ساجدا (ويسجد البعدي في الحالين) وهو نسيان سجدة أو نسيان سجدتين قال في الأصل ويسجد في جميع ذلك بعد السلام (لكونه زاد القيام) والإنحطاط فيهما (بدون مين) أي ريب وبالله التوفيق .

«مَنْ ذَكَرَ السُّجُودَ بَعْدَ مَا رَفَعَ» «مِنَ الَّتِي تَلِيهَا لَهَا يَا مُتَّبِعُ»
«فَذَاتُ نَقْصٍ تُلْفَى وَالْبِنَاءُ عَلَى» «مَا صَحَّ مِنْ تِلْكَ الصَّلَاةِ يُجْتَلَى»
«وَلَيْسَ جِدِّ الْبَعْدِيِّ إِنْ تَمَحَّضًا» «مُوجِبُهُ وَالْعَكْسُ حُكْمُهُ مَضَى»
«مَنْ شَكَّ فِي الْكَمَالِ ثُمَّ سَلَّمَ» «أَبْطَلَ صَلَاتَهُ وَلَوْ قَدْ تَمَّ مَا»

(من ذكر السجود بعدما رفع) أي المصلي إذا ترك سجدة من ركعة ولم يتذكر إلا بعد رفعه (من التي تلي لها) أي بعدها فالركعة (ذات نقص) أي التي نقص منها السجود أو غيره من الأركان التي تبطل الصلاة بتركها (تلفى) تلك الركعة (والبناء) يكون (على ما صح) له (من تلك الصلاة) إذا لم يمكن التدارك وتصير الثانية أولى إن كان النقص من الأولى قال خليل ورجعت الثانية أولى ببطلانها لفذ وإمام أي ومن إنقلبت له الركعات فعليه (أن يسجد البعدي أن تمحضا موجه) وهو الزيادة وذلك إذا كان نقص السجود من الأولى وتذكره بعد عقد الثانية أو كان من الركعتين الأخيرتين لأن الزيادة هنا تمحضت (والعكس حكمه مضى) وهو إجتماع الزيادة والنقصان كما إذا تذكر النقص من الأوليين بعد رفعه من الثانية فإن السجود يكون قبل السلام لنقصان السورة من الركعة الثانية لأجل إجتماعهما وتغليب جانب النقصان فالزيادة الركعة الملقاة والنقصان نقصان السورة من الثالثة التي أسفر الحال على أنها ثانية وقرأ فيها بالفاتحة فقط (من شك في الكمال) يعني أن من شك هل تمت الصلاة أم لا وسلم منها في حال شكه ثم ظهر له الكمال فإن الصلاة تبطل قال خليل كمسلم شك في الإتمام (ثم ظهر الكمال على الأظهر) إذا كان

ذلك عمداً أو جهلاً لأن الذمة لا تبرأ إلا باليقين ولا يقين مع الشك وهذا معنى (أبطل صلاته ولو قد تمها) أي ولو ظهر له الكمال .

«وَالسَّهْوُ فِي ذَاتِ الْقَضَاءِ فَأَعْلِمُ كَالسَّهْوِ فِي ذَاتِ الْأَدَاءِ أَحْكَمُ»
 (والسهو في ذات القضاء فأعلم) المعنى أنه لا فرق في السهو بين صلاة الأداء وصلاة القضاء الحكم فيهما سواء وصلاة الأداء هي التي تؤدي في الوقت المختار أو الوقت الضروري وصلاة القضاء هي التي تصلي بعد ذهاب الوقت وبالله التوفيق .

«وَالسَّهْوُ فِي النَّفْلِ كَفَرَضٍ إِلَّا سِتًّا بَيْنَ الْفَرَضِ فِيهَا النَّفْلَ»
 «فَتَوَكَّلْ أَمْ الذِّكْرُ فِي النَّفْلِ كَفَى لَهَا سُجُودَ الْقَبْلِيِّ فَأَفْهَمَ مَا خَفَا»
 «وَفِي صَلَاةِ الْفَرَضِ يَجْرِي مَاجِرًا لِتَارِكِ السُّجُودِ فِيمَا غَبَرَا»
 «وَخَالَفَ الْفَرَضُ لِنَفْلِ فِي كِسْرٍ أَوْ جَهْرٍ أَوْ كَسُورَةٍ فَلْيَعْتَبِرْ»
 «فَتَرَكُهَا فِي النَّفْلِ عَفْوٌ وَهَدْرٌ وَتَوَكُّهَا فِي الْفَرَضِ حُكْمٌ صَدْرٌ»
 «مَنْ قَامَ فِي الثَّلَاثِ فِي النَّفْلِ رَجَعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بِاصْحَاحٍ قَدْ رَكَعَ»
 «وَيَسْجُدُ الْبُعْدِيُّ فَإِنْ قَدْ رَكَعَا فَحُكْمُهُ إِذَنْ بَيْتٌ أَرْبَعَا»
 «وَيَسْجُدُ الْقَبْلِيُّ لِنَقِصِهِ السَّلَامَ وَتَوَكُّهُ الْجُلُوسَ فَأَفْهَمَ يَا هَمَامُ»
 «وَمُطْلَقًا فِي الْفَرَضِ يَرْجِعُ مَتَى ذَكَرَ وَالْبُعْدِيُّ عَلَيْهِ يَا فَتَى»
 «وَالنَّفْلُ لَا يَتَعَادَى إِنْ طَالَ الْمَدَى بِمُبْطِلٍ وَالْفَرَضُ يُقْضَى أَبَدًا»
 «فَهَذِهِ السُّتُ جَرَى فِيهَا الْفِرَاقُ مَا بَيْنَ فَرَضِنَا وَنَفْلِ بِلِمَاتِفَانَا»

قولنا (والسهو في النفل كفرض) المعنى أن حكم السهو في النافلة حكم السهو في الفريضة فمن سهى في النافلة بزيادة يسيرة سواء كانت

من غير أقوال الصلاة كالتكلم ساهيا أو كانت من جنس أفعال الصلاة كالركوع مثلا فليسجد للسهو بعد السلام لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لكل سهو سجدة الحاصل أن السهو في النافلة كالسهو في صلاة الفرض (إلا ستا) من المسائل (يبين) أي يفاير (الفرض فيها النفل) (أما الذكر) أي الفاتحة (في النفل) ولو كان من السنن المؤكدة من تذكرها في النافلة بعد الركوع (كفى لها سجود القبلي) (و) من تركها (في صلاة الفرض يجري) فيها (ما جرى) من إنقلاب الركعات (لتارك السجود) من ركعة وتذكره بعد أن فات التدارك (فيما غيرا) أي تقدم وسبق عند قولنا من ذكر السجود بعدما رفع ، إلخ ، (وخالف الفرض لنفل في كسر) أي فمن أسر في الصلاة الجهرية كالمغرب مثلا فإنه يسجد له قبل السلام (أو جهرا) فمن جهر في صلاة الظهر مثلا فعليه أن يسجد بعد السلام (أو كسورة) من تركها في صلاة الفرض فعليه أن يسجد قبل السلام (فتركها) أي هذه الأشياء (في النفل عفو وهدر) أي لا شئ فيها (وتركها) أي هذه الأشياء الثلاثة (في الفرض حكمه صدر) في هذا النظم (من قام في الثلاث) من الركعات (في النفل رجع إن لم يكن لها) أي لهذه الثالثة (ياصاح قد ركع ويسجد البعدي) لهذه الزيادة (فإن قد ركعا) أي عقد ركوع الثالثة (فحكمه أذن) يضم لها ركعة وبها يتم أربعاً) من الركعات (و) عليه حينئذ أن (يسجد القبلي لنقصه) (السلام) من إثنين (وتركه الجلوس) إن كان قد تركه (فافهم ياهمام) تتميم (ومطلقا) سواء ركع أو لم يركع (في) صلاة (الفرض) (يرجع

متى ذكر) أي تذكر (و) سجود (البعدي عليه يافتى) ياشاب والسادس من الأمور التي يخالف الفرض فيها النفل (فالنفل لا يعاد إن طال المدى) أي الزمن (ببطل) كترك ركن منه أو شرط وتذكر المتنفل ذلك فلا إعادة عليه (والفرض يقضي أبدا) متى تذكر الإنسان أنه ترك منه فرضا أو شرطا أو كل ما يبطله فإنه يعيده (فهذه ست) من المسائل (جرى فيها الفرق) أي الفرق (ما بين فرضنا) وهو الصلوات الخمس (ونفل) أي النافلة مطلقا (باتفاق) وبالله التوفيق .

« مَن قَطَعَ النَّفْلَ بِعَمْدٍ بَعْدَمَا دَخَلَ فَالْقَضَاءُ حَتْمٌ لِرَمَا »
« كَمَثَلٍ مَن تَرَكَ مِنْهَا فَرَضًا كَسَجْدَةٍ أَوْ تَرَكَ شَرْطًا أَيْضًا »
(من قطع النفل بعمد) إذا قطع المتنفل النافلة بعمد (بعدهما دخل) فيها (فالقضاء) لها (حتم) أي فرض (لزما كمثل من ترك منها فرضا) من فرائض الصلاة (كسجدة) أو ركوع (أو ترك شرط) كعدم إستقبال وعدم ستر عورة لأن كل من دخل في عبادة وجب عليه إتمامها وقد نظمها بعضهم بقوله :

صلاة وصوم ثم حج وعمرة طواف عكوف وإتمام تحمتما
وفي غيرها كالطهر والوقوف خيرن ومن شاء فليقطع ومن شاء تنما
« وَمَنْ تَنَهَّدَ بِدَالٍ أَوْ بَتَاءٍ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ عَفْوُهُ قَدْ ثَبِتَا »
(ومن تنهد بدال) وفي رواية (بتاء) (من غير حرف) أي بدون نطق بحرف لأن الغالب عليه وقوع ذلك منه على وجه الغلبة (عفوه قد ثبتا) عند العلماء وأما من نطق في تنهده بحرف أو حروف إذا كان ساهيا سجد

بعد السلام وإن كأمدا عامدا تبطل صلاته وبالله التوفيق .

« إِذَا سَهَى الْإِمَامُ فَالتَّابِعُ لَهُ فِي الزَّيْدِ وَالتَّنْقِصِ يُسَبِّحُ الْإِلَهَ »
« كَمَا إِذَا قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَلَيَقُمُ إِنْ فَارَقَ دُونَ مَبِينٍ »

(إذا سهى الإمام) بنقص أو زيادة (فالتابع له) وهو المأموم (يسبح

الاله) أي يسبح الله تبارك وتعالى ليتنبه الإمام للسهو إمتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم من نابه شئ في صلاته فليسبح الرجال والنساء ولا يصفقن (كما إذا قام) الإمام (من اثنتين) في الرباعية أو الثلاثية أي تزحزح للقيام فإن تذكر ورجع قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه فالأمر واضح وإن لم يتذكر حتى إستقل فلا يرجع (وليقم) المأموم حينئذ إن رأى الإمام (فارق) الأرض (دون مبن) ومع ذلك فإنه يسبح له ليعلم الإمام بالنقص فيسجد قبل السلام وقد تقدم الكلام على هذه المسألة .

« وَقَمَّ إِذَا جَلَسَ فِي أُولَى وَفِي ثَالِثَةِ مُسَبِّحاً لَا تَقْتَفِ »
« كَمَا إِذَا سَجَدَ سَجْدَةً وَقَامَ فَاجْلِسْ وَسَبِّحْ رَاجِعاً عَوْدَ الْإِمَامِ »
« إِنْ عَادَ فَالِإِشْكَالِ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ قَمَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قُمْ فِي رَكْعَةٍ ثَانِيَةٍ أَوْ رَابِعَةٍ »
« تَوَزَّدَ بِنَاءً رَكْعَةً إِنْ سَلَّمَا وَتَسْبُجُ الْقَبْلِيِّ لَهُذِي الْوَاقِعَةُ »
« وَاحْذَرِ مِنْ إِتِّبَاعِهِ إِذَا سَجَدَ تَالِثَةً فَلَا يَتَّبِعُهُ أَحَدٌ »

(وقم) بإيها المأموم (إذا جلس) الإمام (في) ركعة (أولى) مطلقا

(وفي الثالثة) من رباعية إذا جلس في هاتين فإن المأموم مأمور بالقيام حال كونه (مسبحاً) (ولا تقتف) أي لا تتبع يامأموم إذا جلس أمامك في غير محل الجلوس (كما إذا سجد) الإمام (سجدة) واحدة (وقام فاجلس) يامأموم (وسبح) قائلاً سبحان الله (راجياً عود) الإمام إلى السجدة الثانية (إن عاد) أي رجع لها (فالإشكال لم يقع) ويسجد بعد السلام لهذه الزيادة (وإن تمادى) قائماً (فابق) أنت (جالساً وسبحن) له (حتى إذا) رأيتَه (أراد أن يركع) بأن سمعته مثلاً أتم القراءة وخفت أن لم تقم يركع فاتبعه حينئذ لخوف فوات الركعة معه وهذا معنى (قم) (و) إذا جلس فـ (في الجلوس خالف الذي يؤم) أي الإمام يامأموم إن وقع ذلك في الركعة الأولى وجلس (في ركعة ثانية) قم أنت مسبحاً أو وقع النقص في الثالثة وأراد أن يجلس في رابعة لأن الثانية في إعتقاده ثنائية وهي في الحقيقة الأولى والرابعة في إعتقاده رابعة هي في الحقيقة الثالثة وكونهما ثانية (أو رابعة لظنه ذاك) والأمر ليس كذلك وعليه (فلا تجلس معه) لأن الجلوس لا يكون في الأولى ولا في الثالثة لإنقلاب ثانيته أولى لك ورابعته الثالثة لك فإذا سلم الإمام (زد) يامأموم (بناء) مفعول لأجله (ركعة إن سلماً) أي بعد سلامه وإن تعدد المأمومون في هذه الواقعة (جاز) لهم (الإقتداء فيها) بأحدهم (فأعلما) (ويسجد) المأموم (القبلي) لهذه الواقعة كما أتى في الأصل) أي أصل هذا النظم وهو متن الأخضرى (فاشكر جامعهم) أي ناظمه وإلى المسألة أشار خليل بقوله وإن سجد الإمام سجدة لم يتبع وسبح به فإذا خيف عقده قاموا فإذا جلس قاموا كقعودهم

لثالثة فإذا سلم أتوا بركعة وإمهم أحدهم وسجدوا قبله) قال الدردير
وامامشى عليه المصنف مذهب سحنون وهو ضعيف والمعتمد أنه إن لم
يفهم بالتسبيح كلموه فإن لم يرجع بالكلام يسجدونها لأنفسهم ولا
يتبعونه في تركها وإلا بطلت عليهم ويجلسون معه ويسلمون بسلامه
فإذا تذكر ورجع لسجودها فلا يعيدونها معه على الأصح . قلت وعلى
هذا القول تزايد هذه على قاعدة كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على
المأموم إلا في مسائل وهذه منها (واحذرا) يامأموم (من إتباعه) أي (إتباع
الإمام (إذا سجد) سجدة (ثالثة) وتحققت زيادتها (فلا يتابعه) عليها
(أحد) من المأمومين ويسبحون له قال في الأصل وإذا زاد الإمام سجدة
ثالثة سبح به ولا تسجد معه لان الامر باتباعه في غير ما اخطأ فيه وهذا
بين الخطأ فالواجب إذا مخالفته وغاية الأمر أننا نسبح به فإن رجع فالأمر
ظاهر وإلا فلا نتبعه وبالله التوفيق .

«إِنْ نَمَتِ الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ قَامَ
«فَالْمَقْتَدِي إِنْ شَكَ أَوْ تَحَقَّقَا
«وَالْمَقْتَدِي الَّذِي تَحَقَّقَ الْكَمَالَ
«إِنْ سَلَّمَ الْإِمَامَ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ
«فَإِنْ يَكُنْ صَدَقَهُ أَتَمَّا
«وَحَيْثُمَا شَكَ وَلَمْ يَصِدِّقَا
«وَجَازَ إِذَا ذَاكَ تَبَادُلَ الْكَلَامِ
«وَحَيْثُمَا الْإِمَامُ أَتَمَّ التَّحَامَ
لِرُكْعَةٍ زَائِدَةٍ بَعْدَ التَّحَامِ،
مُرُوجِبُهُ تَبِعَهُ فَحَقِّقَا،
يَجْلِسُ وَالْعَكْسُ لِبُطْلَانِ بَحَالِ،
سَبَّحَ مَنْ تَبِعَهُ إِذَا سَهَى،
وَسَجَدَ التَّبَعِيُّ لِمَا أَمَّا،
سَأَلَ عَدْلَيْنِ لِكَيْ يُحَقِّقَا،
بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَالَّذِي لَهُ إِمَامٌ،
بَنَى عَلَى يَقِينِهِ بِأَلَا كَلَامٌ،

«إِلَّا إِذَا أَخْبَرَهُ لَيْقِيفٌ فَلْيَأْخُذِ الْعَصَا لَهَا الْكَفِيفُ»

(إن تمت الصلاة) في يقين المأموم (والإمام قام لركعة زائدة) كثالثة في ثنائية أو رابعة في ثلاثية أو خامسة في رباعية وهذا معنى (بعد التمام فالمقتدي) وهو المأموم ينقسم إلى أربعة أقسام أحدها (إن شك) في وجوبها وهذا يلزمه الإتيان الثاني من تحقق المرجب أي علم أن الإمام إنما قام لكونه نسي سجدة أو نحوها من الركعات الأولى وهذا كالسابق يجب عليه الإتيان والقسم الثالث المقتدي الذي تحقق الكمال لعلمه أن الركعات الأولى لا خلل فيها فهذا يلزمه الجلوس فإن تبع الإمام بطلت صلاته والرابع من ظن أنه قام لموجب فله إتياعه أيضا فإن جلس عمدا بطلت صلاته (والعكس) أي من عكس ما أمر به من الإتياع وعدمه (لبطلان الصلاة يحال) فثلاثة مأمورون بالإتياع إن جلسوا بطلت صلاتهم والرابع مأمور بالجلوس إن تبع الإمام بطلت صلاته ومن كان حكمه الإتياع وجلس سهوا فإنه يلزمه الإتيان بركعة وكذلك يلزم من تبع الإمام في القيام سهوا أن يعيدها وهو أصل المشهور وقيل لا يعيدها (إن سلم الإمام) من الصلاة (قبل الإنتهاء) معتقدا لإتمامها (سبح من تبعه) أي المأموم (فإن يكن صدقه) في ذلك (أتما) ما بقي من الصلاة (ويسجد بعد السلام) (لما ألما) وهو السلام (وحيثما شك) أي إذا شك في خبر من سبح له (ولم يصدقه) فيما أخبره به من عدم قيام صلاته (سأل عدلين) أي يسأل عدلين (لكي يحققا) أي يصحح ما أخبره به المخبر (وجاز إذ ذاك تبادل الكلام) وهو سؤال العدلين وجوابهما وهذا معنى قولنا (بين

المصلي) أي بين المأموم (والذي له إمام) لأن هذا الكلام لأجل إصلاح الصلاة فلا تفسد به على الإمام ولا على من كلمه للقاعدة الفقهية إن الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها إلا إذا كثر (وحيثما الامام) يتقن الكمال أي كمال الصلاة وهذا معنى (أيقن التمام بني على يقينه) من كونه قد كملت الصلاة (إلا إذا أخبره لفيف) يفيد خبرهم العلم فيترك حينئذ يقينه للقاعدة إذا إتفقت الأمة على أنك أعمى فاستعن بالله وخذ العصا وهذا معنى قولنا (فليأخذ العصا لها الكفيف) أي الأعمى وبالله التوفيق.

« قَدِ انْتَهَى مَا رَمَتْ نَظْمُهُ فِي حَا
 « مِنْ صَفَرِ الْخَيْرِ وَكَانَ الْإِبْتِدَا
 « وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَنَا
 « نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ وَالْغَفْرَانَ
 « وَرَحِمَ اللَّهُ لَنَا مَنْ سَلَفَا
 « وَصَلَّى بِكَرْبٍ وَسَلِّمْ أَبَدَا
 « وَكَلِمَةٍ وَصَحْبِهِ أَهْلُ التَّقَى
 « وَوَالِدِينَا وَشَيْوَحَنَا الْكِرَامِ
 وَحَاءَ يَوْمِ جُمُعَةٍ عِنْدَ الضُّحَا
 فِي خَامِسٍ مِنْهُ فِي عَامِ تَشْجُدَا
 لِنَنْظِمِهِ جَلَّ وَعَزَّ رَبُّنَا
 وَالْعَفْوُ وَالرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانَا
 وَتَارَكَ اللَّهُ فِيمَنْ قَدْ خَلَفَا
 عَلَى الَّذِي سَمَّيْتَهُ مُحَمَّدَا
 وَأَغْفِرْ لِمَنْ يَخْبِيهِمْ قَلَا نَطْقَا
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهَا تَمَّ الْكَلَامُ

(قد انتهى) أي كمل (مارمت) أي قصدت (نظمه) في تاريخ السادس عشر وهو الرمز المجموع من حائين لأن الحاء تنقط ثمانية (يوم الجمعة) أي يوم الجمعة (عند الضحى) أي ضحوة (من صفر الخير) أي من شهر صفر وهو الشهر المتوسط بين المحرم الحرام وربيع الأول (وكان الإبتداء)

أي الشروع في نظم مختصر الشيخ عبد الرحمان بن صغير الأخصري
 (في خامس منه) أي في الخامس من نفس الشهر فالمدة التي إستغرقها
 هذا العمل إحدى عشر يوما (في عام تشجدا) أي عام ثمانية وأربعمئة
 وألف للهجرة النبوية (والحمد لله الذي وفقنا) أي نحمد الله تبارك
 وتعالى الذي وفقنا بفضله وعونه (لنظمه) أي لهذا النظم (جل) عن
 النقائص (وعز) بصفات الكمال (ربنا نسأله) أي نطلب منه (التوفيق) في
 أقوالنا وأعمالنا بأن يخلق فينا قدرة الطاعة في كل حال (والغفرانا)
 لذنوبنا (والعفو) عن سيئاتنا وأن يبسط علينا الرحمة في الدنيا والآخرة
 (والرضوانا) أن يرضى عنا (ورحم الله لنا من سلفنا) أي من تقدم من
 أبائنا وأجدادنا ومشايخنا وأقاربنا (وبارك الله فيمن قد خلفنا) من أولادنا
 وطلبتنا وأحبابنا (وصل) والصلاة من الله الرحمة (يارب) هو رب العالمين
 (وسلم) والسلام هو الامان (أبدا) أي إلى الأبد (على الذي سميته) في
 كتابك العزيز (محمدا) صلى الله عليه وسلم (وءاله) أي أقاربه المؤمنين
 من بني هاشم خصوصا وكل مؤمن من أمته عموما (وصحبه) من إجتمع
 به مؤمنا ومات على ذلك (أهل التقى) أي المتقين (واغفر لمن بحبهم)
 أي يحب النبي صلى الله عليه وسلم وءاله رضي الله عنهم وصحبه (قد
 نطقا) بلسانه وأعتقد بقلبه واغفر (لوالدينا) أي من له ولادة
 علينا (وشيوخنا الكرام) الذين أخذنا عنهم وعلمونا (والحمد لله بها) أي
 بالحمدلة (تم الكلام) أي النظم وبالله التوفيق وبه نستعين ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت

أستغفرك وأتوب إليك اللهم إني أسألك إيمانا دائما ونسألك قلبا خاشعا
ونسألك علما نافعا ونسألك يقينا صادقا ونسألك ديننا قيما ونسألك
العافية من كل بليه ونسألك تمام العافية ونسألك دوام العافية ونسألك
الشكر على العافية ونسألك الغنى عن الناس .

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم وأنفع به من ألفه ومن قرأه
ومن كتبه ومن نشره ومن سعى في شئ منه وكان الفراغ من تبليغه يوم
13 رجب الفرد عام 1410 عشر وأربع مئة وألف هجرية على يد جامعه
العبد الضعيف الفقير محمد باي بن محمد عبد القادر بن محمد بن
المختار بن أحمد العالم بالمدرسة الدينية بأولف ولاية أدرار الجمهورية
الجزائرية وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
والحمد لله رب العالمين .

« إنتهى »

الفهرس

03	خطبة الكتاب
29	باب الطهارة
31	إزالة النجاسة
32	باب الوضوء
40	نواقض الوضوء
43	ما يمنع الحدث
44	الفسل
46	فرائض الفسل
49	ما يمنع الأكبر
51	التيمم
52	فرائض التيمم
57	الحيض
61	النفاس
62	أوقات الصلاة
66	شروط الصلاة
71	فرائض الصلاة
81	مكانة الصلاة
85	الأحوال التي تؤدي عليها الصلاة
87	قضاء الفوائت
90	باب السهو

أنجز تصفيته وطبعه على مطابع عمار فرقي - باتنة -